
King Saud University 1957

٤١٤
ح٠ ل

حاشية اللقاني على تصريف العزى للسعد التفتازاني، تأليف اللقاني، محمد ناصر الدين -٩٥٨هـ. كتبت في القرن الثاني عشر الهجري تقديرا.

٦٦ ق ٢٣ س ٢٥,٥×١٥سم

٩٥٤

نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد.

معجم المؤلفين ١١: ١٦٧، الأزهرية ٤ : ٧٢

١- الصرف والوضع، اللغة العربية أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ ج- حاشية اللقاني على شرح السعد التفتازاني على التصريف العزى.

٤٩

حاشية العلامة اللقاني على تصريف العزي للعلامة سعد الدين التفتازاني

حاشية الناصر اللقاني على شرح التصريف للسعد

ملك كاتبها العبد الحقير أحمد المرحومي أبو الخير الفقير المحتاج إلى عفو ربه

في نوبة محمد محمود عليش عفي عنه

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
اما بعد حمد الله تعالى والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله
صلى الله عليه وسلم فهذه حواش على شرح متن تصريف العزي
للعلامة التفتازاني قدس الله سرها ارجو ان يعم بنفعها ويعظم
وقعها انه هو المأمول ومحقق كل سول ان اروي المراد منه تشبيه
الكلام بمكان ذي رياض مختلفة الانواع تشبيها مضمرا في النفس فهو
في استعاره بالكناية واثبات الرياض للمشبه استعارة تخييلية
وذكر الري والزهر والاكمام ترشيح ويمكن ان يراد باروي ابهج
وانضر وبزهر الالفاظ المستحسنة وبرياض مقامات الكلام واحواله
المقتضية لايراده على وجه مخصوص وبالاكمام الافواه فتكون هذه
الالفاظ استعارات تحقيقية ولا ينافيه ذكر الكلام اذ هو خارج
عن المشبهات وابهى حبر يجري فيه التقديران المذكوران فيما قبله
فالاول ان يكون شبه البنان بالبنا الموحدة ثم المثناة التحتية
بانسان عامل ذي اعضا واثبات البنان وهي اطراف الانامل ذي
تخييلية وما عداهما ترشيح والثاني بان يكون المراد بالحبر السطور
وبالحياكة الكتابة وعلى هذا فيمكن ان يراد بالبنان حقيقتها
واضافتها الى البيان لحصولها بها وعلى التقديرين فالاخبار
عن ابهى حبر بحمد الله مشكل اذ صحة الحمل صدق الخبر على المبتدا
وابهى الحبر لا يصدق عليه حمد الله سبحانه كما لا يخفى الا ان يقال
يغتفر في التبعية ما لا يغتفر في الاستقلال لحمد الله ان قلت
قصده من قوله ان اروى اي احق بداية هذا الشرح بالحمد
ليحصل له الفضل الوارد في ذلك وهذا ليس بحمد فضلا عن ان
يكون حمدا غير مبدو به بل هو اخبار عن حكم من احكام الحمد

قلت

حمد الله
قلت الحمد لله الذي هو الثنا عليه بصيغة الحمد او غيرها فالثنا
على حمده ثنا عليه فهو حمد له والتواتر التتابع مع تراخ اخذا من الوتر
كذا قالوا والنعما بالمد الانعام واضافته لتفيد العموم فلذا صح
افادة التواتر اليه ويصح كونه اسم جمع للنعمة او للانعام كالطرفا
والوافرة الكاملة والظاهرة البينة الواضحة لكل احد لتناهيها
في العظم والكمال او البين كونها نعمة لعدم وجوبها عليه اخذا
من وفر اللازم اي كمل لا من وفره اي الحمله كما في جزاء موفورا
والترادف التعاقب والالا النعم بمعنى الانعامات جمع الى بالفتح
وقد يكسر والمتوافرة اي التي بعضها مغالبة في الوفر اي الكثرة في
العدد والمتناظرة متفاعلة من ظاهر بعضها بعضا اي اظهره او من
ظهر اذا غلب ووصف النعم الظاهرة في ذواتها وبالتواتر دون
التعاقب الذي وصف به مطلق الالا التي لا يخلو عنها الانسان
وقتا ما لانها لا تكثر كثرة هذه التي هي متوافرة في اعداد
متظاهرة فيه ايضا على نبيه يجوز ان يكون صلة الصلاة فتكون
الصلاة معطوفة على حمد عطف افراد مشاركا له في الاخبار به
عن اروى وان يكون خبرا عن الصلاة فالجملة منها معطوفة على
جملة ان اروى عطف الجمل وفي هذا الثاني عطف الانشا على
الخبر وفيه خلاف وجراثيم جمع جرثوم وهو الاصل والانام الخلق
وقيل الجن والانس والاعلام جمع علم وهو الجبل فهو تشبيه
بحذف الاداة والازمة جمع زمام وهو عنان الدابة ووجه
الشبه ان بالتمسك بهم تبلغ المتمسك المقاصد الاسلامية
كما يبلغ راكب الدابة مقاصده بامساك عنانها وبعد ظرف مبني على
الضم لافتقاره الى لفظ المضاف اليه لنية معناه دونه كما قال

الرضي والفاضل فيه اما المقدرة بعد الواو لنيابتها عن فعل الشرط
واسمه اذ الاصل مهما يكن من شي بعد ما تقدم ذكره ولما كان منها مبتدا
والاسمية لازمة له ويكون شرطا والفا لازمة له غالبا ونابت عنهما
اما لزمها لصورة الاسم والفا اقامة للازم مقام الملزوم وابقاء
لاثره في الجملة قال الشارح في المختصر والمطول فيقول الفقير مسعود
ابن عمر فيه ايهام الطباق وهو الجمع بين متضادين اي بين معنيين
متقابلين في الجملة القاضي نعت عمر التفتازاني نعت لاحد المتضايفين
بيض الله غرر احواله جمع حال وهي هيئة في النفس غير راسخة فان
رسخت فملكة والغرة لغة بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم
واول كل شي وخياره وكانه اراد بها هنا اي لون في جبهة الفرس
ففيه استعارة بالكناية وهو تشبيه الحال بالفرس تشبيها مضمرا
في النفس على راي واستعارة تخييلية وهو اثبات الغرة للمشبه
وذكر البياض ترشيح او اراد بها اول احواله فيبقى استعارة تحقيقية
اي بيح واورق اغصان اماله فيه استعارة بالكناية اي تشبيه
الامال جمع امل وهو الرجا بالاشجار واستعارة تخييلية وهو اثبات
الاغصان جمع غصن وهو ما تشعب من الشجرة للمشبه واثبات
الورق ترشيح لما رايت اي علمت مختصر التصريف اي القواعد التي
ذكرها والاضافة بمعنى لام الاختصاص او في الظرفية المجازية
الذي صنفه جعله اصنافا جمع صنف وهو القول على كثيرين متفقين
بالحقايق وبعض الاعراض الامام وهو من امك اي صار امامك
اي قدامك الفاضل من فضله كنصره اي غلبه في الفضل او من
فضل كدخل اي صارت له فضيلة وهي المزية لا من حيث يتادى
منها اثرها الى الغير بخلاف الفاضلة فانها المزية من حيث يتادى

سمانا ذكر العالم الكامل وما بعد الامام نعت له وكذا قدوة
بالضم وقد تكسر وهي في الاصل اسم مصدر بمعنى الاقتدا اي الاتباع
وصف بها الامام مبالغة اي يقتدى المحققين جمع محقق من التحقيق
وهو اثبات الشي بدليله عز الملة والدين هما واحد بالذات وهو
وضع الهي سايق لذوي العقول باختيارهم المحمود الى ما هو خير
لهم بالذات وهو باعتبار انه طريق مسلوك يجتمع عليه ملة وهي
لغة الطريق المسلوك وباعتبار انه يطاع دين وهو لغة الطاعة
والعز لغة الغلبة وهو مصدر وصف به الامام مبالغة اي معزهما
او سمي به كما اضيف هو اليه الامام فهو بدل منه على هذا الزنجاني
رحمه الله جملة خبرية اللفظ انشائية المعنى اذ المراد بها
الدعا بالرحمة من الله اي ايصال بره اليه مختصرا مفعول ثان لرايت
وهو في الاصل خبر للمبتدا كالذي هو اولى صح الاخبار به وصفه
بقوله ينطوي من الطي وهو عطف بعض الشي على بعض فهو استعارة
تحقيقية بمعنى يشتمل على مباحث جمع مبحث وهو لغة مكان
البحث واصطلاحا الحكم من حيث انه يبحث اي يفتش عنه اما من
حيث انه يطلب بالدليل فمطلب ومن حيث انه يسئل عنه فمسئلة
فاختلاف العبارات لاختلاف الاعتبارات شريفة من شرف
اذا ارتفع والمراد ارتفاع رتبتها لفرط الاحتياج فهو مجاز مرسل
ويحتوي على قواعد جمع قاعدة وهي قضية كلية يتعرف منها
احكام جزئيات موضوعها لطيفة من اللطافة وهي في الاصطلاح
رقة القوام او كونه شفافا اي لا يحجب البصر عن ادراك ما
وراءه والمراد دقيقة لا يهتدى اليها الا بنظر دقيق فهو مجاز
مرسل والافراد والتانيث في كل من شريفة ولطيفة مع كونه

وصفا الجمع سائغ في جمع ما لا يعقل **سنح لي ان اشرحه** فاعل سنح
لتاويله بشرحه على حذف مضاف اي ظهر لي عزم ان اشرحه اذ الفعل
الموجود كالشروع اي الظهور يستحيل وجوده من فاعل معدوم وقت
وجود الفعل كالشرح وقد صرحوا بنظيره في قوله تعالى اني ليحزنني
ان تذهبوا به وعندي انه هذا التقدير غير ضرور لان الشي له
وجود في الذهن كما له وجود في العين والفعل المسند هنا وفي الاية
يصح اسناده الي الذهني كالعيني فتامل **شرحا بذلك** والذل بالكسر
وهو السهولة والانقياد **من اللفظ** اي من جنس لفظ المختصر
فال عوض عن الضمير المضاف اليه والضمير مقدر اي اللفظ
الكاين فيه صعابه جمع صعب وهو الابي عن الانقياد وفيه استعارة
بالكناية وهو تشبيه اللفظ بالابل مثلا تشبيها مضمرا في النفس
واستعارة تخييلية وهو اثبات الصعاب له ويتعلق كل من قوله
من اللفظ وصعابه بيذلك زيادة في الربط كما نصوا عليه في قوله
تعالى اقترب للناس حسابهم **ويكشف** اي الشرح **عن وجه المعاني**
نقابه وهو ما تستر به المراة وجهها وفيه استعارة بالكناية
وهي تشبيه وجه المعاني بالشي المحتجب تحت النقاب واستعارة
تخييلية وهو اثبات النقاب للوجه وذكر الوجه ايهام اي تورية
او تشبيه المعاني بالصورة الحسنة استعارة بالكناية واثبات
الوجه استعارة تخييلية وذكر النقاب ترشيح قال الشارح
نحوهما في قول التلخيص ويكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القران
استارها والربط هنا كالربط فيما قبله في المبالغة والضمير في
صعابه للفظ وفي نقابه للوجه **ويكشف** اي يطلب اي يكشف
او يبالغ في كشفه **مكنون** من كنه ستره سترا معنويا اما من الستر

الحسي

بر وجه انه لا يأتي الا عند من يثبت الوجود الذهني ند

بلغ [illegible] الكاتب [illegible]
[illegible]

الحسي فانه كما في تكن في صدورهم **غوامضه** جمع غامض من غمض
اذا خفي او انطبق فراده تطلب اي يجلي الاشكالات خفيانه او يجلي
معاني الفاظه التي هي لكونها قوالبها كالمنطبقة عليها **او يستخرج** اي
تطلب خروج او يخرج مبالغة **سره** هو في الاصل ضد الجهر والمراد
به الحكمة التي لا يهتدي اليها الا باعمال التامل كالسر الذي
لا يهتدي اليه الا بمزيد الاصغا فهو استعارة **حلوه** اي سهله الذي
هو لميل الطبع اليه كالحلو **وحامضه** الذي هو لنفرة الطبع عنه
كالحامض فكل منهما استعارة تحقيقية وعبر في المكنون الذي
هو المستور بيستكشف وفي السر الذي هو داخل في المتكلم بيستخرج
طلبا للمناسبة في كل منهما **مضيفا** حال من فاعل اشرحه او من فاعل
يذلل **اليه** اي الي التذليل وما بعده **فوايد** جمع فايدة وهو
ما استفيد من كلام القوم **شريفة وزوايد** جمع زايد اي معنى
زايد وهو ما استنبطه من نظره لا من كلام غيره اخذا من قول صاحب
التلخيص واضفت الي ذلك فوايد عثرت في بعض كتب القوم عليها
وزوايد لم اظفر في كلام احد بالتصريح بها ولا الاشارة اليها ووصف
الفوايد بالشريفة لرفعة رتبتها باسنادها لكلام القوم والزوايد
باللطيفة لدقتها واحتياجها لتدقيق النظر وبين الفوايد والزوايد
بقوله **مما عثر** اي اطلع **عليه فكري** اي حركة النفس في المعقولات
اما في المحسوسات فتخيل ولما كان الفكر حركة والحركة الحسية
يلزمها الحرارة وصفه بقوله **الفاتر** اي الضعيف الحرارة اي القليل
النفوذ فهو مجاز مرسل **ونظري** والنظر الفكر المودي الي علم
او ظن وانما يكون لتحصيل المطالب وصفه بقوله **القاصر** عن
بلوغ المطالب وتعلق بقوله عثر قوله **بعون** اسم مصدر بمعنى اعانة

يتجلى

تحقيقه

يد ... تمس في بما الا بيانه وجعلها تبعيضية اولى لاقتضاى البيان ان الفوايد والزوايد التي عثر عليها محصورة فيما في هذا الشرح وذا لا يناسب تعلم الشارح

لما كان النظر

على كل ممكن **المرجو**
الله اي اقداره ولمناسبة وصفه لقوله **القادر** على كل ممكن المرجو
من الرجا الذي هو اعتقاد حصول الخير وتفسيره بطلب المحبوب
تسامح **ممن** حال من الضمير في المرجو ولا يصح كون من فيه لابتدا
الغاية متعلقة بالوصف لان مبدا الرجا هو الشارح لامن **الطلع فيه**
على عثرة اي خطى يشبه العثرة وهي الزلة في الوقوع في مكروه ملاقصد
فهو استعارة تخييلية وهي من اطلاق المصدر بمعنى اسم المفعول
ان يدرا اي يدفع **بالحسنة** السية اي بالفعلة الحسنة وهي وهو ما اشير
اليه من قوله تذلل الي قوله ويستخرج اللوم على الفعلة **السية**
وهي الخطا المشار اليه بقوله على عثرة او المراد يقابل بالحسنة اي
بسط العذر السية اي الخطا الواقع فيه **فانا** اي الشارح والفاء
وضعت موضع لام التعليل اذ الفا العاطفة السببية داخلة
على المسبب اشعارا بتسببه عما قبله **اول ما** اي شي **افرغته**
اي صببته من فرغ اذا الصب لا من فرغ اذا خلا كفرغ الانا او فني
كفرغ الزاد وتشبيه الشرح بالشي المايع استعارة بالكناية واثبات
الافراغ له تخييلية على راي السكاكي وعلى راي غيره شبه تنقيحه
وتهذيبه في النفس بالافراغ فاستعار له اسمه فهو استعارة
تحقيقية تبعية **في قالب** بفتح اللام وهو ما يقلب به الشي من صفة
الى اخرى كالطابع لما يطبع به **الترتيب** وهو في اللغة جعل كل شي
في مرتبته وفي اصطلاحهم جعل الاشيا المترتبة بحيث يطلق
عليها اسم الواحد **والترصيف** من رصف بالتضعيف والمحفوظ
فيه رصف كضرب رصفا وهو ضم بعض الحجارة الى بعض فشبه
به ضم بعض الكلام الى بعض فهو استعارة تحقيقية وتشبيه كل
من الترتيب والترصيف بالشي المذاب استعارة بالكناية واثبات

لان الرجا حالة نفسانية لا طلب فيها لكنه يلزمها

لا عاطفة اذ الخ

ويكون لبعضها نسبة الي بعض بالتقدم والتاخر بحسب الرتبة العقلية

القالب استعارة تخييلية **مختصرا** بكسر الصاد حال من الضمير في اول
صحيحا منه عملها في محل قوله **في هذا المختصر** بفتح الصاد المشار به الى
الشرح القايم مقام ضميره والاصل مختصرا فيه وانما وضع الظاهر
موضع المضمر لافادة ان الشرح في نفسه مختصر ايضا ولا يصح
كونه حالا من التاء في افرغته لوقوع الفعل على الحال العايدة على
ما الواقعة على جملة مصنفاته المقتضي **ح** لكون افراغ المصنفات
في حال كما قراه من التصريف في هذا المختصر ولا يخفى فساده **ما قراته**
قراءة فهم وتحقيق **في علم التصريف** وسياتي حده وانه هو والتصريف
قد يكونان مترادفين **ومن الله** قدم لافادة اختصاصه اي ان يقتصر عليه
الاستعانة اي الاعانة المطلوبة ولا يصح تفسيرها بطلب الاعانة
كما هو مفهومها لغة اذ يصير التقدير طلب الاعانة كاين من الله تعالى
وهو فاسد اذ الطلب كاين من العبد فليتامل **واليه الزلفى**
اي القرب المعنوي اي تقربي اليه لا الي غيره **وهو حسبي** اي كافي **من توكل**
عليه وكفى بالله **حسيبا** اي كافيا فالجملة الاولى لافادة انه كاف
للمتوكل عليه والثانية لافادة انه كاف في تحصيل الكفاية لا يحتاج الي
ظهير فالثانية معطوفة على الاولى **فانا اشرع** اي ابتدي والفا للتعقيب
في الذكر **في المقصود** لي بالذات من شرح ما تضمنه المختصر **بعون الملك**
بكسر اللام من الملك بضم الميم اي الاستيلا العام على قطر او اقطار
المعبود بحق **فاقول** الفا للتعقيب مفصل على مجمل كتوضا فغسل
وجهه ويديه **لما كان** مستمرا **من الواجب** في الشروع على بصيرة
على كل طالب لشي من علم او غيره **ان يتصور ذلك الشي** بحده
او رسمه **ليكون على نفس بصيرة** شبهه بالابصار او على تبصر **في**
طلبه لذلك الشي بالشروع فيه فالطلب السابق على المقصود هو

الصاد

اختصار

المعنوي لا الحسي لامتناع وقوعه وطلبه

سبعين

مثل وكان الله غفورا رحيما

توجه النفس نحو المطلوب وهو مسبوق عقلا بالتصور بوجه ما
والطلب المسبوق بالتصور كما هو الشروع في المطلوب فلا منافاة
فان يتصور غايته اي الغرض من ذلك الشي اي فائدته لانه ذكر
الضمير اما باعتبار تاويل الغاية بالغرض واما باعتبار عوده الى التصور
المستفاد من ان يتصور الحامل على الشروع في طلبه اي التلبس
بذلك الشي على بصيرة ولو قال على الشروع فيه لكان اخصر واوضح والمفهوم
من كلام القوم ان الشروع في العلم لا بد فيه ان يعلم الطالب للفعل
غاية ما والا كان الشروع عبثا ولا بد ان تكون فائدة معتدا بها
بالنظر الى المشقة في تحصيل ذلك العلم والا لربما فتر جده فيه ولا
بد ان تكون تلك الغاية هي الفايدة التي ترتبت على ذلك العلم والا
لربما زال اعتقادها بعد الشروع فيه فيصير سعيه في تحصيله عبثا
في نظره فاذا علم ان له فائدة معتدا بها مترتبة عليه كملت رغبته
في تحصيله وقوي اعتقاده بعد الشروع فيه وكان الشارح عبر
بالتصور المراد فبمطلق العلم مرادا به التصديق الذي هو واحد
قسميه وبالسبب الحامل على الشروع اشارة الى ان الشروع يجب
ان يكون لسبب حامل عليه وذلك هو الفائدة الموصوفة بما تقدم
فتامل بدا المصنف ببداءة عرفية وهي ذكر الشي قبل ذكر المقصود
بالذات او حقيقية بالجعل التعريفين اللغوي والاصطلاحي
كالشي الواحد المبدو به بتعريف التصريف في الاصطلاح ليتصوره
منه طالبه على وجه اي على طريق يتوجه اليها يتضمن فائدته اي ذكر
فائدة وهي غايته ليتصورها اي يعلمها طالبه فيقوى بذلك جده
وعبر اولا بالغاية وثانيا بالفائدة اشارة الى ترادفهما وترك
الشارح التعرض لتصور الموضوع وان كان مما يجب قبل الشروع

كما اشار اليه اولا بمن التبعيضية في قوله ولما كان من الواجب تبعا
للمصنف في ذلك لكن العذر للمصنف ان التعريف الذي ذكره انما هو
للتصريف الفعلي وهو ليس بعلم والموضوع انما هو للعلوم التي
هي قواعد مدونة التي منها هذا المختصر وبما ذكرناه يبطل ما حاوله
الشارح في هذه المقدمة من بيان السبب في ايراد تعريف التصريف
في مفتتح مختصره فتامله متعرضا لمعناه اللغوي اشعارا
بالمناسبة بين المعنيين فقال معطوف على بدا بالفا المفيدة
للتعقيب الذكري كما مر مخاطبا الخطاب هو توجيه الكلام نحو الغير
ويراد به كثيرا اللفظ المخاطب به والمراد به هنا الاول بقرينة جعله اي الخطاب
مفعولا مطلقا فوصفه بقوله العالم على مذهب من يرى ان العموم
من عوارض المعاني كالالفاظ اعلم من العلم الذي هو ادراك
الكليات او المركبات اي النسب التي لا تكون الا بين منسوب
ومنسوب اليه ضد المعرفة التي هي ادراك الجزئيات والبسائط
اما العلم بمعنى حصول صورة الشي في العقل فعام للتصورات
والتصديقات وبمعنى صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت به فخاص
بالتصورات والتصديقات اليقينية وبمعنى حكم الذهن الجازم
المطابق الثابت فخاص بالتصديق اليقيني ان التصريف اصله
تصريف لوجوب اشتمال المصدر على جميع حروف فعله ابدلت الراء
الثانية يا من جنس حركة ما قبلها فانه تفعل بزيادة التا الفوقية
واليا التحتية المبدلة من العين الثانية مشتق من الصرف للمبالغة
في وصف الماهية بالكمال والتكثير في عدد المرات تقول صرفت
الشي اي غيرته المناسب لقوله للمبالغة والتكثير ان يقول اي غيرته
تغييرا عظيما او كثيرا يعني ان للتصريف معنيين لا يعني المصنف

لغة

ذلك بقوله في اللغة التغيير فقط بل به وبقوله في الصناعة الخ بدليل
قول الشارح واليه اشار الخ وهو اي مفهوم معنى التصريف اللغوي
من حيث هو لا بذاته المعنى اللغوي للتصريف اذ هو التغيير كما مر ما اي
المعنى الذي وضعه اي لفظ التصريف له اي لذلك المعنى واضع
لغة العرب وفيه خلاف الاصح عنه انه الله تعالى ولم يقل ما وضعه
له العرب الذي هو اخصر منه ليجري على القولين في الواضع وللتصريح
بالمنسوب اليه في تعريف المنسوب واضافة اللغة الى العرب للاشعار
بان القصد بيان مفهوم معنى التصريف المنسوب الى لغة العرب
كما في قول المصنف اللغة للعهد الذهني ولو اريد تفسير مفهوم
المعنى اللغوي من حيث هو لكفى فيه ما وضعه له واضع اللغة
والعرب خلاف العجم سكنوا البوادي او القرى والاعراب سكان البوادي
تكلموا بالعربية او لا فبينهما عموم وخصوص من وجه فليس الثاني
جمعا للاول واللغة من حيث هي اعم من لغة العرب وغيرها الا
لفاظ الموضوعة لو قال اللفظ الموضوع لكان اولى اذ مفهوم اللغة
افرادي بدليل قولهم فيما شذ اطرد الاصل لغة كذا او القياس
لغة كذا ونحوه والحد لا يصدق بصيغة الجمع على الاحاد التي كل
منها ما صدق مفهومها ويرد على الحد بعدم الجمع انه غير صادق
بالمركبات اذ هي غير موضوعة على احد القولين وهي من اللغة
اتفاقا وبعدم المنع انه صادق بالمنقولات الشرعية والعرفية
العامة والخاصة الا ان يقال انها باعتبار المعاني المنقول اليها
موضوعة لمعاني اللغة بوضع ثان فانه لنوع فهي مجازات اللغة المشتملة
عليها وعلى الحقائق فليتامل من لغ متعلق بماخوذ لا بمشتق اذ المشتق
هو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسم

الزمان

واسما الزمان والمكان والالة ودائرة الاخذ اوسع من دائرة
الاشتقاق واصلها لغي او لغو او للشك العارض من نفي الجواز
ان تكون ياؤه اصلية او منقلبة عن واو كرضا وحُذِف الاصل من المها
لقوله والها عوض اذ لا يجمع بين العوض والمعوض وقد يذكر الاصل
مقرونا بها اذ نية العوضية تكون بعد الحذف وجمعها لغى انما كان
جمعا لا اسم جنس كتمر لتمرة لعدم صحة كونه تمييزا لباب خمسة عشر
وعدم صحة تصغيره على لفظه بل على لفظ مفرده مثل برة هي حلقة
من نحاس تجعل في انف البعير اصلها بروة كثمرة غيرت الى ثُلَه
بضم الفا وحذف اللام قوله صناعي هو عند المنطقية والحكما العلم
المقصود بعلم احترز والصناعة عند الحكما مجموع الشجاعة والعفة
والعلم منه اهل الصنعة الاشارة الى العلم الذي منه هذا المختصر
والتعبير بالصنعة دون الصناعة كما في المتن اشارة الى ترادفهما
واليه اشار وقدم المعمول لافادة اختصاصه عن اللغوي بالاشارة
وهي لغة الافهام باليد او نحوها وفي عرف البيانيين الكناية عن
الشي بوسائط قليلة غير خفية فقول الشارح اشار بمعنى قصد
الاستعارة وهي العلم يصح ان يكون بمعنى الادراك ففي الداخلة
على الصناعة في الحقيقة داخلة على محذوف تقديره عرف اهل
وان يكون بمعنى المدرك فلا حذف ويرجحه الاشارة قبله بهذه
الصنعة فان المشار اليه بها هو القواعد دون الادراك لعدم
ذكره وحضوره من التمرن اي التكرار والتردد على العمل اي تتبع
الجزئيات واحدا فواحدا والمراد ان الصناعة العلم الكلي او
ما يتبع الكلي المعلوم علما حاصلا من علم الجزئيات واحدا بعد واحد وتوضيحه
ان الناظر يعلم علما جزئيا ان كلا مثلا اصله كلوي وان سيدا
اصله سيود

٢ واما الخفية فكناية او نحوه رمز او غيرهما

٣ اي يتعين

يبقى ان يكون بمعنى الملكة فلم تركه اذ لفظ علم حقيقة فيها مع ان يطلق على الملكة

نسخة ان طيا مثلا اصله طوي

اصله سيود وهكذا فيحصل من تتبع ذلك علم كلي بوجوب قلب
الواو يا عند اجتماعهما مع اليا والسابق منهما ساكن فالعلم المذكور
او معلومه من ما صدقات مسمى الصناعة **والمراد بالصناعة**
ههنا في كلام المص **صناعة التصريف** اي الصناعة المسماة بالتصريف
او صناعة هي التصريف فالاضافة فيه من اضافة المسمى الى الاسم
او الاعم الى الاخص فقوله العلم تفسير لمفهوم اللفظ وقوله المراد
تفسير المراد منه وقوله **اي التصريف في الاصطلاح** المقصود
تفسير صناعة التصريف بالاصطلاح وحاصله التفرقة بين
الصناعة والاصطلاح بان الاول قد يطلق ويراد به معناه الاعم
وقد يطلق ويراد به معناه الاخص وهي الصناعة التي ذلك الكلام
فيها والاصطلاح لا يراد به الا معناه الاخص والا لم يستقم تفسير
الصناعة الخاصة به ولا يخفى ان هذا الحكم لا دليل عليه وههنا
بحث وهو انه اذا اقتصر الاضافة في قوله صناعة التصريف
من اضافة المسمى الى الاسم والاعم الى الاخص كان معناه التصريف
تلك الصناعة الخاصة التي **هي علم حاصل من التمرن** على العمل
يعرف به احوال ابنية الكلم التي ليست باعراب ولا بنا ولا شك
انه يخالف تفسيره بالتحويل المذكور في المتن ويمكن الجواب عنه
بان التصريف يطلق بازا العلم المذكور تارة وبازا معلومه اخرى
وبازا العمل اي التحويل تارة اخرى وله بكل معنى حد فلا مانع من
اطلاقه في قوله صناعة التصريف بازا العلم المذكور وحده باعتبار
معنى اخر من المعنيين السابقين ويقرب له الاستخدام المذكور في البديع
فتامل **تحويل الاصل** من حول المتعدي اي نقله فالاضافة فيه من اضافة
المصدر لمفعوله لا من حول القاصر اي انتقاله لعدم صحة حمله على

التصريف

على التصريف **الواحد** حشو مفسد لانه يخرج به من الحد مجموع تحويلين
لاصلين الى ما ذكر وان كان كل منهما داخلا فيه وتنكير الاصل او في تعريفه
المشعر بوحدته وكونه معروفا عند المخاطب **اي تغييره** فيه تفسير
الاخص بالاعم كما سيصرح به وهو فاسد **والمراد ههنا المصدر**
مقتضى صنيعه ان الاصل في المتن مستعمل في معناه اللغوي اي ما
يبتنى عليه الشي وان المراد به ما صدق معنى لذلك المعنى ويرشد
اليه عدم تقييد الاصل باللغة كما هو دابهم عند بيان المعنى المختص
باللغة وجزمه هنا بان المراد المصدر مع قوله فيما ياتي الاولى كون
المراد به ما هو اعم منه ومن الاسم المفرد مما لا ينبغي **الى امثلة** جمع
قلة لمثال ولما كان المثال غالبا نفسر بالجزئي الذي يذكر ايضاحا
للقاعدة ويقابل بالشاهد المفسر بالجزئي الذي يذكر حجة للقاعدة
كما ذكره الشارح في شرح التلخيص فسر الامثلة هنا بما يدفع ان يتوهم
كون المراد به هنا ذلك فقال **اي ابنية** جمع بنا بمعنى مبنى **وصيغ**
جمع صيغة بمعنى مصوغ وهما متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار
لان الكلمة المتفرعة عن اصل باعتبار كون حروف الاصل اساسا
لما يتجدد من حروف وحركات بناء وباعتبار كون الحروف المذكورة
كالمادة لها صيغ ويرد على قوله الى امثلة ان التحويل علة في تحقق
الامثلة فلا يصح جعلها غاية له لاستلزامه تحققها قبله ويجاب
بمنع الاستلزام لجواز تقارن الغاية والمغيا كالمعلول والعلة
وان الحد بسببه غير جامع لخروج التحويل الى مثال او مثالين منه مع صدق
التعريف عليه ويجاب بان اسم المعدود حامل لمعنيين احدهما الجنسية
والاخر العدد فقد يقصد به الاشارة الى الاول فقط كما هنا وقد
يقصد به الثاني فقط كما في قوله تعالى لا تتخذوا الهين ولدا اثنين

جزئي يذكر لايضاح القاعدة والشاهد لاثباتها

الجنسي

ابتهج بقوله اثنين تنبيها على القصد كما اشار اليه في الكشاف ونقله الشارح
عنه في شرحه فتامل وهي الكلم التي هي الاصل مجردا عن هيئته باعتبار
العروض اي العروض لا لاصل بنفسه من المصدر
هيات تعرض خرج بهذا القيد
والاسم المصغر لاصالة هيئته وهو صواب لكن يخرج به ايضا نحو فلك
وجنب مثنى ومجموعا وهما ثيا لان قطعا وقد يجاب بان الضم فيهما
وهيئتي الحالتين غيره في حالة الافراد كما اجابوا به عن خروجهما عن
حد التكسير بما تغير فيه بنا المفرد من الحركات جنسا ونوعا نحو ضرب من
امثلة الضرب ونحو من امثلة الفرح وتقديم بعض الحروف على
بعض عده من انواع الهيئة العارضة للامثلة التصريفية بنا على ان
المراد بالتصريف الاشتقاق الكبير المشترط فيه الموافقة في الاصول
والمعنى فقط ليندرج فيه جبذ مثلا من الجذب مثلا لا ما يخص الصغير
المشترط فيه الموافقة فيما ذكر وفي الترتيب ايضا والصواب
رعاية الهيئة العارضة للفظ التعبير بالمتقدم والتاخر كما اشار
اليه بقوله وتاخير اي تاخير بعض الحروف لا باعتبار وصف التقديم
وتقسيم الهيئة غير حاصر لانواعها لخروج الزيادة العارضة فقط
كهذا ان من امثلة هذا او النقص العارض فقط كدحرج من امثلة
الدحرجة تختلف باختلاف الهيئات اي حصول الاختلاف
في الامثلة بسبب حصوله للهيئات التي هي جزء مدلول الامثلة
اذ الحاصل للجزء حاصل للكل في الجملة والله اعلم مصدر
هو المصدر المبهم وبميم زائدة لغير المفاعلة فخرج بالزائدة نحو
المبن وبغير المفاعلة نحو المفاعلة من المجرد نقل الى معنى المفعول
يصح في الاضافة ان تكون بيانية اي المعنى الذي هو المفعول اي الذي
وقعت عليه الحكاية وان تكون حقيقية باضمار اسم مضاف الى
المفعول

الى ما ذكره

المفاعلة

٨

المفعول مرادا به لفظه اي الى معنى لفظ اسم المفعول وهو لفظ
مبني وهو اي معنى اسم المفعول ما يراد من اللفظ اي ما يريده الواضع
لا المتكلم لانه قد يريد باللفظ غير ما وضع هو له ولا يسمى ذلك بقرينة
معناه اذ المراد بالمعنى عند الاطلاق ما وضع اللفظ بازائه فان
قلت ما الداعي الى دعوى نقل المعنى الى المراد باللفظ ولم لم
يجعل اطلاقه عليه من اطلاق المصدر على المفعول مجازا قلت
الداعي اليه التبادر الى الذهن عند الاطلاق وهو علامة الحقيقة
وتفسير المعنى بما يراد من اللفظ جار على ما عرفه به المنطقيون
من انه الصورة الذهنية التي وضع اللفظ بازائها اي من حيث
ان المتكلم عناها به اما من حيث ان السامع فهمها منه فتسمى مفهوما
وعلى ما رجحه حذاق الاصوليين من ان اللفظ موضوع للمعنى الخارجي
لا للحاصل في الذهن لاجل حصول معان اشارة الى ان اللام للتعليل
وان العلة في كلام المصنف مضمرة مدخولة للام وهي حصول
المعاني اي في الذهن اما حصولها في الخارج او في ذهن المتكلم
فغير متوقف على الامثلة مقصودة تاكيد لما علم من معان اذ المعنى
كما مر ما يراد من اللفظ اي يقصد به او المراد بها ما من شانها ان تقصد
لفرط الاحتياج اليها ولهذا يصح ما سياتي من ان في الكلام تنبيها
على الاحتياج الى هذا العلم لا تحصل الا بها يرد عليه ان الضاربية
المستفادة مثلا تحصل بغيره كزيد صدر منه ضرب وكذا كل مثال يحصل
به معنى يمكن ان يحصل معناه بمثال اخر بمعناه الا بالتحويل اصل الى
مثال الحصول بمعنى لصدق عليه انه تصريف فلو حذف اداة الحصر لكان
صوابا تنبيه على ان هذا العلم الاشارة بهذا الى القواعد المدونة
في هذا الكتاب وغيره فيرد عليه ان الذي نبه عليه تعريف المصنف

الاحتياج الى التصريف المعروف بما ذكره هو من تحويل الى احنرع
وهو غير هذا العلم ووجه التنبيه على الاحتياج الى التصريف المذكور
ان مقصوده بمعنى من شانها ان تقصد لفرط الاحتياج اليها كما مر
فالمعاني المقصودة متوقفة على الامثلة المتوقفة على التصريف والاحتياج الى المتوقف والاحتياج الى المتوقف يلزم منه الاحتياج الى
المتوقف عليه والتنبيه عند الاصوليين دلالة اللفظ على ما كالة — التنبيه
يلزم عن معناه الوضعي مما قصد ولم يتوقف عليه اي على اضمار ع
صدق الكلام ولا صحته اما انه توقف عليه وقصد فدلالة اقتضا
وان لم يقصد فدلالة اشارة **مثلا** بمعنى المثال اذ المثال والمثيل
والمثل والمثل بمعنى التشبيه وهو كما مر جزئي يذكر لايضاح القاعدة
اما المثل الذي هو كلام شبه مضربه بمورده فغير مراد هنا ونصبه
اما على انه مفعول به لفعل محذوف اي اذكر مثالا واما حال معقدمة
من الضمير وفيه مع كونه اظهر في المعنى ضعفا لمجي الحال من المبتدا — اي علم امثال حال
وتقدمها عليه **هو الاصل الواحد** الضمير اما للفصل واما مبتدا
وكل منهما مقتض لقصر المسند على المسند اليه وهو فاسد الا ان
الا ان تكون اللام فيه للواحد باعتبار عهديته في الذهن كقولك
ادخل السوق والداعي الى ارتكاب هذه العبارة محاكاة المتن ولو — هو الواحد
حذف الضمير ونكر الاصل وصفته بل حذفها كان صوابا **من الضرب**
الحادث في الزمان الماضي والحال وغيرهما نشر مرتب ولو عطف
الاخيرين منها بالواو كان كالملف نظرا الى مطابقة المتن في قوله
امثلة لمعان كان صوابا **هو التصريف** القول فيه كالقول في قوله هو
الاصل اعتراضا وجوابا **والمناسبة بينهما** اي بين التغيير والتحويل
ظاهر فان التحويل لكونه اخص من التغيير كما سيأتي يصدق عليه

انه

انه تغيير ولا مناسبة اشد من المناسبة المصححة لصدق احد
المتناسبين على الاخر **والمراد** اي مراد المصنف **بالتصريف** هنا اي المذكور
بتعريفه وفهم من التقييد بالظرف انه في غير هذا الموضع قد يراد به
معرفة احوال الابنية الكلية اي العلم بالقواعد التي يعرف بها احوال
ابنية الكلم التي ليست باعراب ولا بنا على كما مشى عليه ابن الحاجب في
الشافية واما هنا فان تفسيره بالتحويل قرينة على ان المراد به **علم** — غيره
التصريف ولما كان التصريف يختلف معناه باختلاف الارادة عبر
فيه بالمراد وكان علم التصريف حقيقة متحدة محررة لا يختلف
فيه غالبا لم يعبر فيه بالمراد فيه بالمراد بل وصفه بما هو حقيقته غالبا
بقوله الذي هو اي علم التصريف معرفة احوال الابنية قال الجاربردي
التحقيق في هذا الموضع ان يقال المراد بابنية الكلم هي الالفاظ
كلها باعتبار حروفها وحركاتها وسكناتها الموضوع لها باعتبار كونها مادة
للكلمة وباحوال الكيفية هي العوارض التي تلحقها بحسب كل غرض فالمراد — الابنية
بالاحوال الاصول الكلية وبالمعرفة المضافة اليها اما العلم مجازا ان
خصصت بالجزئيات والعلم بالكليات كما هو اصطلاح لبعضهم واما
حقيقتها ان كانت مرادفة له كما هو مذهب بعضهم وعلى كل فالتعريف
منقوض بعلم النحو فانه علم باصول تفيد الاعراب والبنا وهما من — معرفة
احوال الابنية وما اقتضاه صنيعه من ان التصريف قد يعرف بما
يعرف به علم التصريف من العلم بالاحوال المذكورة هو قول المحققين
الرادين على بعض الفضلا بما زعمه من تقدير علم قبل التصريف في قول
ابن الحاجب التصريف علم باصول زعما منه ان التصريف مخصوص
بالفعل وعلم التصريف بالادراك فما زعمه بعض الفضلا هنا من
ان كلام الشارح جار على هذا المذهب غير مستقيم وما اقتضاه

تقييدنا بالغالب فيما سبق من ان علم التصريف قد يطلق على غير
العلم المذكور صحيح لانه قد يطلق كغيره من اسما العلوم على المسايل
المدونة في الكتب كالفقه والنحو وغيرهما واختار التحويل على
التغيير عداه بعلى لتضمين اختار بمعنى رجح او اثر لما في التحويل
اي لما في لفظ التحويل بنا على ان الالفاظ كالظروف للمعاني او لما
في المعنى الموضوع له التحويل لكون النقل جزءا منه بنا على ان الكلام
كالظرف للجزء من معنى النقل الاضافة اما بيانية واما حقيقية بنا على
ان المراد بالنقل معناه او لفظه ولما كان قوله لما في التحويل من معنى
النقل دعوى يحتاج الى بيان صرح به في قوله قال في المغرب الى اخره
الحول اي من حول القاصر والمتعدي والاسم اي اسم المصدر منه
اي التحول فهو اي فبسبب كون التحويل فيه معنى النقل دون التغيير ثبت
ان التحويل اخص من التغيير والتغيير اعم منه فان قلت
افعل التفضيل يقتضي اشتراكهما في كل من وصفي الخصوص والعموم في
المقصود من ايصال التحويل بالخصوص فقط والتغيير بالعموم فقط
قلت بل المراد وصف الاول بالاخصية والثاني بالاعمية
فاشتراكهما في اصل كل من الوصفين صحيح نظرا الى ما تحتهما
وما تحتهما من المفاهيم فلا منافاة ولا يخفى انك تنقل حروف
الضرب مثلا الى ضرب ويضرب وغيرهما هذا هو السوال الثاني من
سني علة اختيار التحويل مقترنا بدليله من العلم الفردي فكونه نقل
حروف الاصل الى الامثلة مما لا يخفى ممنوع بل المقطوع به عدم
النقل اذ الحروف كيفيات تعرض للصوت ووجود كل منهما مشروط
بعدم الباقي فنقلها الى محل اخر المستلزم لبقايها مستحيل
قطعا بل السمع اذا تعلق بالاصل ثم بمثال منه مثلا حصل في الخيال

منه

بكسر الحاء وفتح الواو

بمعنى التحويل

والعموم

اتصاف

منه صورتان متحدتان مادة مختلفتان هيئة فللوهم حكمان
احدهما ان الصورة المادية انتقلت من الاول الى الثاني وهذا الذي
اشار اليه الشارح بقوله لا يخفى انك تنقل الخ والاخر ان الصورة المادية
باقية لاتحادها والهيئات متعاقبة عليها وهذا اشير اليه قول
الشارح فيما مر وهي الكلمات باعتبار هيئات تعرض لها وهذا الحكم
اقرب من الاول تنزيلا للحروف منزلة المادة الحقيقية والهيئات
المتبدلة منزلة الصورة الحقيقية فيكون اولى من التغيير اتى بالفا
اشارة الى ان مدخولها نتيجة قياس مركب من مقدمتين محذوفتين استغني
عنهما بتقرير التحويل مطابق للتصريف في النقل وكل مطابق له فيه فهو
اولى دليل المقدمة الاولى ما صرح به في قوله قال في المغرب وقوله ولا
يخفى فان قلت فعلم ان التحويل مساو للتصريف في معنى النقل
والتغيير اعم منه فمقتضاه ان التغيير واجب لا اولى كما قال لان
التعريف بالاعم والاخص ممنوع قلت الممنوع في التعريف بالاعم
لا بما فيه الاعم اذا قيد بما يصيره مساويا كما هنا واما التعريف بما
فيه اخص فلا يجوز لاستحالة تعميم الخاص كما اشار اليه بقوله ولا يجوز
ان يفسر اي يعرف والتفسير في عرفهم غالبا خاص بالتبيين باي
اوان التصريف لغة بالتحويل لانه اي التحويل اخص من التصريف
لغة والاخص لا يجوز التعريف به لانه غير جامع في التعريف يشتمل
بدلالة الوضع وغيره على العلل الاربع الثابتة للامثلة من جملة
المركبات الاختيارية الثابت لكل منها ذلك وهي ما معه ذلك
المركب بالقوة والعلة الصورية وهي ما معه ذلك بالفعل والعلة
الفاعلية وهي المؤثر في ذلك حقيقة او عادة والعلة الغائية
وهي الباعث على ايجاد ذلك وهذه الاخيرة علة له ذهنا معلولة
له خارجا كالخشب وكالصورة الحاصلة بعد تركب الاجزاء وكا
لنجار وكالجلوس بالنسبة الى السرير وهي في الامثلة المذكورة
حروف الاصل والهيئة العارضة لها والصورة الحاصلة من اجتماعها
والواضع مثلا وحصول المعاني المقصودة واشتمال التعريف على علل

هنا

صح

بالتحويل

العلة المادية وهي

متعلق بالمعرف كما هنا قليل والغالب اشتماله على علل المعروف والمعرف
هنا الذي هو التعريف حقيقته الخارجية بسيطة والعقلية مركب
عقلي فاجزاؤه الملاقية اجزا التعريف من التحويل والاصل والامثلة
والمعاني وصورته الهيئة الحاصلة باجتماعها في العقل وفاعلها المعرف
وغايته تميز تلك الماهية عن غيرها عنده واشتمال التعريف على
العلل ادني منها متعلق الاجزا المحمولة على المعرف كما هنا واما بان
تنتزع منها اجزا تحمل عليه كما يقال مثلا السرير ما يجلس عليه وهذا
الثاني هو التعريف بالعلل فاشتمال التعريف على العلل اعم
من التعريف بها وبما قررناه في تفسير العلة الصورية للمثال
عرف وجه التضعيف الذي اشار اليه الشارح بقوله في تفسيرها
قيل التحويل هو الصورة لان التحويل حقيقة التصريف ولبعضهم الغزي
في توجيه التضعيف كلام فاسد لا حاجة الي بيانه والتضعيف المشار
اليه متعلق بقوله التحويل هو الصورة فقط والاصل الواحد هو
المادة اقتصار في بيان المادة التي هي حروف الاصل والهيئة
العارضة لها بعد التحويل على الاول لانها اظهر الجزئين لكن الصواب
المفاد بضمير الفصل تشكل المحول هو الواضح
همزة الاستفهام محذوفة قبل هو بدليل المعادلة في قوله ام غيره
والصواب ام هو وغيره او اما هو اعم منه ومن غيره لاقتضا عبارته السوال
في الشق الثاني عن ان المحول لا غيره وذلك مما لا يتوهمه احد فيسال عنه
فتامل لما يقال في العرف صرفت الكلمة اي لقول كل احد من التصريفيين
في عرفهم صرفت الكلمة باسناد التصريف الى ضميره فهو اسناد حقيقي
اذ هو اسناد الفعل او معناه الي من هو له عند المتكلم في الظاهر
واذا كان التصريف اعم من تصريف الواضع او غيره فالتحويل الواقع
في تعريفه كذلك لكنه في التحقيق اي في اثبات الشي في الخارج بدليله
هو الواضع للغة وقد اختلف فيه على اقوال اصحها انه الله تعالي لانه الذي
حرك الابه الذي حول الاصل الواحد الي المثلة هذا الدليل عين
الدعوي فلا يفيد والدليل الصحيح قوله تعالي وعلم ادم الاسما كلها

اي

المذكورة
سنخ من
اما بان تنتزع
اي ادني منها
اذ
صوابه قبل التحويل
عرف الوضعيين
ام

١١

اي الكلمات كلها اذ كل اسم منها لغة وتخصيص الاسم ببعضها عرف
طارٍ وتاويله بالهمه وضعها او علمه ما سبق وضعه خلاف الظاهر
ولم يحمل يصح بالنون عطفا على قلنا وبالياء عطفا على حول موضوعه
براسها لما كان الراس في كل شي اصله الذي ينبني عليه سائره عبر
بها هنا عنه والبا الداخلة عليه للملابسة في محل نصب على الحال
من الضمير في موضوعه اي موضوعه هي في حالة كونها ملتبسة باصلها ولا
يتحقق ذلك الا بكونها اصلا في نفسها غير محولة عن اصل اذ المحول عنه
ملتبس بحروف الاصل لا به ويجوز ان يكون البا للسببية والراس
بمعنى النفس من التعبير بالبعض عن الكل مجازا اي موضوعة بالنظر
الي نفسها لا الي شي اخر لانه ادخل في المناسبة اذ المناسبة الحاصلة
بين اللفظين مثلا المتفقي الحروف والمعنى تتاكد بكون احدهما
محولا عن الاخر واقرب الى الضبط لان تعلق حكم باصل وما يشتق
منه اوعب من تعليقه بالفاظ غيبت بالتعداد لجواز الغفلة في
الثاني عن بعضها ليصح على المذهبين في صحته على المذهب الكوفي بحث
اذ الفعل الذي هو الاصل عندهم دال على الحدث والزمان فتحويله
الي المصدر مثلا تصريف ولا يصدق عليه انه تحويل الاصل الي امثلة لمعاني
واحدة لا يحصل الا به لانه يقال معنى المصدر هو الحدث وحده ولا يحصل
الا به لانا نقول قيد الواحد غير مذكور في التعريف ولفظ التعريف
انك يقع لم ينفع يحملون اي يعتقدون من الفعل ظاهر الدلالة الادلة
المنقولة عنهم ان المراد بالفعل هو الماضي فالاصل الواحد عندهم الفعل
اذ يلزم من اشتقاق المصدر عندهم من الفعل اشتقاق ما عدا
المصدر منه بطريق الاولى او العمدة التي هي المعتمد فلو قال من ادلتهم
بدل قوله في استدلالهم كان اظهر اذ الاستدلال طلب الدليل
او اقامته وكلاهما لا يكون ظرفا للعمدة بهذا المعنى الا بتكلف الا ان العمدة
الاعتماد فالجار وهو على محذوف من قوله ان المصدر يعل باعلال
الفعل كالاعلال للقيام تقلب العين الواوية يائية بسبب اعلال قام
تقلبها فيه الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وتصحيح بتصحيحه
تصحيحه
نحو

عنيت
لو علمه
التي
لو قال من ادلتهم

كتصحيح العين في لواذ لا لتصحيحها في لاوذ وكل شي بجمل باعلال الفعل وتصحيح
بتصحيحه فهو فرعه وهذا اقتباس ذكر المقصود من صغراه وحذف ما عداه
للعلم به ونتيجة قوله فهو اي المصدر فرع الفعل واجيب بانه اي بان
الثاني او بان المصدر قدم من القياس المذكور فرعيته للفعل في الاعلال
والتصحيح لا فرعيته في الاشتقاق التي هي مدعاكم فلا يصح اثباتها
به اذ ليست بلازمة له وهو ظاهر ولا النتيجة اذ لا يلزم من فرعيته اي المصدر
في الاعلال والتصحيح فرعيته في الاشتقاق اذ الفرعية في الاعلال
ترتب وجوده صفة فيه على وجود صفة في الفعل والفرعية في الاشتقاق
ترتب وجوده على وجود الفعل ولا ارتباط بينهما لجواز تقدم وجود شي على اخر
وتاخير وجود صفة فيه عن وجودها في ذلك الاخر كما ما مجمه بين
الجارة هو كاف التشبيه ومجروره وهو ان نحو اعد وتعد بنون التوكيد
وتا الخطاب فرع يعد بالياء المثناة من تحت بوقوعها بين كسرة ويا
تنزيلهما منزلة كسرتين وحمل الباقي عليه مع انه اي نحو اعد ليس بمشتق
منه اي يعد بالياء التحتية اتفاقا وان في الموضعين ومعمولاهما مؤولة بمصدرين
بمصدرين هما في الحقيقة مدخول الكاف المقصود بها ان تشبه بهما
مصدران محذوفان قبلها للعلم بها مر في قوله ولا يلزم الى اخره والتقدير
فالمصدر فرع عن الفعل في الاعلال وليس بمشتق منه كفرعية وانتفا
اشتقاق كفرعية نحو اعد ومعطوفاته عن يعد في الاعلال وانتفا
اشتقاقه منه فان قلت نحو اعد ومعطوفه فرع نحو يعد لا فرع
يعد وفرع يعد هو اعد ومعطوفاه لا نحو ذلك فكيف صح من الشارح
الحكم بفرعية نحو اعد ومعطوفاته على يعد قلت لعل الشارح بنى
ذلك على ان الاضافة في نحو اعد بيانية اي النحو الذي هو اعد وما
عطف عليه او على ان المعنى ان نحو اعد ونحوه فرع يعد ونحوه وحذف
من كل طرف جزء وتعاكس المحذوف ليكون الباقي دليلا عليه ولو قال
فرع نحو يعد لسلم من التكلف كون اعلال المصدر متاخرا عن
اعلال الفعل دفع للوهم ان تاخر اعلال المصدر عن اعلال الفعل
الذي هو متفق عليه يستلزم تاخر المصدر في وجوده عن الفعل

فدعوى

في الاعلال والتصحيح

اي المصدر

اي من

في الاعلال بحذف الواو التي هي فا الكلمة الموجب في الاخر ولو تقديرا

١٢

فدعوى تقدمه عليه منافية له ووجه دفعه انه يمكن وجود شي
في ذاته وتاخر وجود صفة فيه عن وجود محل اخر ووجود تلك
الصفة في ذلك المحل الاخر كما مر وهو المراد بالتامل ثم الاعلال تغيير
تاخير حرف العلة للتخفيف وتحته القلب كما في قال والحذف كما في قلت
والاسكان كما في يقول فان قلت اذا كان الاعلال جاريا فيهما فالحكم
بانه في احدهما على التعيين متاخر عنه في الاخر تحكم بحت اذ ليس باولى
من العكس ولا من الحكم بانه اصل فيهما قلت حيثما كان بسبب موجب
كتحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله كما في قام وكالثقل بسبب ما مر
في يعد فهو اصل وحيثما كان لغيره فهو حكم فرع فالحكم باصالته في الفعل
وفي يعد دون غيرهما امر لمرجح فتامل هو المصدر المجرد يمكن ان
يراد به مصدر الفعل المجرد سواء كان المصدر ايضا مجردا كالضرب
او مزيدا فيه كالقيام والقعود وان يراد به المصدر الذي جرد
من الزوائد فالقيام والقعود مشتقان من القوم والقعد وان
وان لم ينطق بهما لان المزيد فيه الضمير عايد اما على الى المزيد
واما على المصدر المقدر الموصوف بالمزيد مشتق منه اي من المجرد
ولهذا علم ان التعبير بالاصل الواحد اولى منه بالمصدر وان كان
المراد به المجرد لان المراد لا يدفع الايراد وانما كان المزيد مشتقا من
المجرد لموافقته اي مماثلة المزيد فيه اياه اي المجرد بحروفه ومعناه الاظهر
ان الضمير فيهما عايد على المجرد فلا حاجة بنا على ان المراد بالمجرد معناه الثاني
الى تقييد الحروف بالاصول كما فعل غيره وموافقته له فيهما باشتماله
عليهما وان كان مع زيادة فيهما كما في استعطاف من العطف ويحتمل
ان الضمير عايد على المزيد فيه كما هو ظاهر صنيع غيره فلا من التقييد
بالاصول ويشكل بما معناه زيادة على معنى المجرد كالاستعطاف من
العطف فان معنى الاول طلب العطف والثاني العطف فقط فالمشتق
لم يوافق بمعناه بل ببعضه فتامل والباقي بحروفه للظرفية وقوله
لموافقته مقصوده به بيان تعريف الاشتقاق المراد بالتصريف
هنا لما ذكره اخذا من تعريف ابن الحاجب في المختصر المشتق بما وافق

اصلا بحروف الاصول ومعناه فما ذكره المصنف من تعريف التصريف
وذكره الشارح وابن الحاجب من تعريفي الاشتقاق والمشتق محتاج الى
التقييد ببقاء ترتيب الحروف ليخرج من التعاريف المذكورة للاشتقاق
الاصغر الاشتقاق الصغير المعتبر فيه عدم الترتيب كالجبذ والجذب
اما الاكبر فالمعتبر فيه الموافقة في اكثر الحروف والمناسبة في باقيها
في النوع او المخرج كالثلم والثلب فان قلت صدر السؤال بالفا السببية
اشعار ابتسببه عما تقدم من ان الاصل الواحد على مذهب البصريين
هو المشهور كالامر مذهب البصريين انه مشتق من المصدر ابتدا كالماضي (المصدر)
فادراجه في السؤال سهو واسم الفاعل والمفعول انما يحسن العطف
على المضاف اليه اذا كان التركيب الاضافي باقيا على معناه الاضافي
كغلام زيد وعمرو واما اذا اخرج على معنى التسمية الجنسية كما هنا او (الى)
العلمية الشخصية كعبد الله علما او الجنسية كام عريط فلا يحسن
بل لا يجوز لان المضاف اليه جزء الاسم والعطف على الجزء ممتنع ونحوها
مستغنى عنه بالكاف الداخلة على الامر قلت مرجع بكسر الجيم مصدر
ميمي بمعنى الرجوع والقياس فتح الجيم اذ المصدر الميمي قياس عينه
الفتح مطلقا كاعجبني مضربك زيدا قال في الصحاح والرجعى الرجوع
وكذا المرجع ومنه الى ربكم مرجعكم وهو شاذ لان المصادر من فعل
يفعل انما يكون بالفتح انتهى والمراد بالشاذ هنا الخارج عن القياس
وان كان فصيحا في الاستعمال والكل قال في الصحاح وكل وبعض معرفتان
ولم يجي عن العرب بالالف واللام وهو جائز لان فيهما معنى الاضافة
اضفت او لم تضف انتهى وفي قوله معرفتان نظر لان معنى الاضافة
الثابت فيهما قد يفيد التعريف ان كان المضاف اليه معرفة
والتخصيص ان كان نكرة مشتق منه اما بواسطة او بلا واسطه
او للتنويع لا للشك ان قلت لم يستغن بقوله مرجع الجميع الى المصدر
عن قوله بعده والكل مشتق منه قلت لان الرجوع الى المصدر يحتمل
ان كلا يشتق من المصدر ابتدا او انه مشتق منه بالوجه الاعم المذكور
والاعم لا اشعار له بالاخص ويرد على ما صرح به اولا وشمله عموم قوله

ثانيا

١٧

ثانيا

(نسخ و) الكل مشتق منه من ان المصدر المزيد مشتق من المجرد ان التصريف المذكور
في المتن لا يصدق على تحويل المصدر المجرد الى المزيد فيه اذ كل منهما
يدل على مجرد الحدث ويجاب ان معنى افادة المزيد فيه معنى لا يفيده
المجرد هو كون الفعل كالخروج في استخراج مطلوبا مثلا وذلك لا يحصل
الا بالتحويل للمثال المذكور ليكون اعم من المصدر وغيره فيفسر
الاصل بالموضوع وضعا اوليا ليتناول الكلمات الاصلية باعتبار معناها
كالمصدر المجرد والاسم المفرد المكبر المذكور باعتبار هياتها الاصلية كقول
وبيع بالواو والياء فيشمل يجوز في لامه الرفع على الاستيناف والفتح
على العطف وفاعله ضمير التصريف المتقدم ونحو ذلك يجوز في لفظ
نحو الجر عطفا على المثنى وفي ذلك اشارة اليه والى ما بعده ونحوها على هذا
الافعال والاوصاف والمونث او على الاسم وفي ذلك اشارة اليه وحده
فنحوه على هذه الكلمات باعتبار هياتها الاصلية فتحويلها الى الكلمات
باعتبار هيات اخرى عارضة لها لاسباب تصريفية لمعان لفظية كالتخفيف
مثلا لتصريف والتصريف عطفا على تحويل وفي ذلك اشارة اليه ومعناه
كمعنى الجر بالوجه الثاني وعلى هذا فان التعريف بما ذكره المصنف مساو
لتعريف ابن مالك في شرح كافيته بقوله تحويل الكلمة من بنيتها الى غيرها
لغرض لفظي او معنوي فان قلت فيما تقدم من قوله وهو تفعيل من
الصرف للمبالغة والتكثير اشارة الى هذا السؤال وجوابه فلا معنى يصح
لذكرهما هنا مع انه معناه اي مع ان التصريف بمعنى الصرف فاختيار
الاول ترجيح لاحد المتساويين بلا مرجح او ترجيح للمرجوح اذ الصرف
اخصر وكونه بمعناه مع ما سبق ذكره من ان التصريف معناه المبالغة والتكثير
في معنى الصرف غير ملتئم الا انه يريد به تشاركهما في اصل المعنى لان
في هذا العلم المبالغة التي يدل لفظ التصريف في كلام المصنف انما هي
في معناه عنده وهو التحويل المذكور لان في الاحكام المذكورة في هذا
العلم المدون كما تقدمت الاشارة اليه تصرفات هي بمطاوع تصريفات
بمعنى التصرفات التاثرات البليغة الكثيرة فالتصريح في وصفها بقوله كثيرة
تاكيد وافادتها للكثرة مع انها جمع مونث سالم وهو للقلة لان بنا مفردها

(سحر اذ الحدث حاصل بهما)

يدل على الكثرة فكيف بجمعه وكون المذكور في هذا العلم التصريفات
لا التصريفات فيه مناقشة بدل بزيادة حروفه على المبالغة في الفعل
بالوصول المشار اليه والتكثير في عدده مرة بعد اخرى دا شيا كثيرة منه
والمطابقة للتسمية حينئذ ان يكون في العلم معروف بليغة كثيرة
لا التصريفات التصريفات لان المفرد لا يدل على جمعه وكون التصريف كالاصل
المبالغة والتكثير مناف لما قدمته ودل عليه تعريف ابن مالك واحد
وهذا اولى ان نرجع الى المقصود اي المقصود بالذات فالمراد
بالرجوع التوجه لا حقيقته التي هي العود اذ التعريف وشرحه من
المقصود لا لذاته ان الكلمات ثلاث اسم وفعل وحرف وهي
من تقسيم الكل الى اجزايه بخلاف تقسيم الكلمة اليها فانه من تقسيم
الكلي الى جزئياته بحثه عن الفعل كانه اراد به الماضي لتفريعه
في اول فصل امثلة تصريف الافعال بان المضارع مشتق من الماضي
وما يشتق منه اي وعن الاشيا التي تشتق من الفعل كالامر واسم
الفاعل واسم المفعول ونحوها على ما قدمه في قوله فان قلت الخ ففي
يشتق ضمير مرفوع عايد على ما وضمير منه عايد على الفعل وبحثه
حينئذ عن احوال المصدر في اخر المتن استطراد وجعل الضمير المرفوع
بيشتق عايدا على الفعل وضمير منه عايدا على الموصول المراد به المصدر
محافظة على جعل الاشتقاق حقيقيا فيه لبعد شرع في بيان تقسيمه
لو حذف بيان لكان الكلام اخصر واظهر فان قلت فما وجه اثباتها
قلت وجهه ان التقسيم المذكور حصل في الخارج من المصنف وعني
حصولا مستقرا في النفس بالتصديق به ثم قصد بيانه بالكتابة
والتلفظ وبيان المصدر من بابه اي ظهر فاضافته للتقسيم اضافة
الى الفاعل واما اسم مصدر من تبين اي اظهر فاضافته له اضافة
الى المفعول ثم الفعل المراد من ثم الترتيب الذكري لا الزماني
لقيد المهلة ولا بدونه والمراد بالفعل الماضي فقط لان المجرد
لا يكون في المضارع ولقول المصنف فيما سياتي واما الرباعي فهو فعلل
لكلمة مخصوصة اي دالة بجوهرها على حدث وبهيئتها على زمن معين

وضعا

وضعا وكون المكسور الفاء اسما لما ذكر والمفتوح الفاء مصدرا انما هو
بحسب الاصطلاح واما في اللغة فهما مصدران لفعل يفعل اما ثلاثي
واما رباعي منسوبان الى ثلاثة واربعة على غير قياس قاله الجاربردي
لانه لا يخلو اي لان ما صدقه لا يخلو بحسب الاستقرا لما وجد في الخارج
من ذلك ثلاثة او اربعة اعلم ان واحدا واحدا المنكر او المضاف
للضمير الواقعين في سياق النفي للعموم اذ اخذ المضاف في تاويل
احد المنكر كقولك القوم ما جاني احد منهم او واحد منهم او احدهم اي احد
منهم الا ان واحدا واحدا قد يراد منهما المنفرد عن غيره لقرينة سياق
اشتمل عليها المقام كقولك ما جاني واحد او احدهم بل اثنان ولا تعط
الدينار لاحد الزيدين بل لهما معا وكذلك في الوجهين معا احدهما
او احدهم المفهومان من العاطف باو في سياق النفي كقولك لا تشتم
زيدا او عمرا او احدهم تريد واحدا منهم قال تعالى ولا تطع منهم اثما او
كفورا وكقولك لا تعطين الدينار زيدا او عمرا بل لهما معا اي لا احدهما
منفردا واما العاطف بالواو في سياق النفي فان تكرر حرف النفي
كان المعنى على الاستغراق في الواحد ان مجتمعين ومنفردين كقولك
لا تشتم زيدا ولا عمرا ولا بكرا اي واحدا منهم على اي حال كان وان لم يتكرر
كقولك ما جاني زيد وعمرو وبكر احتمل معناه ذلك اي ما جاني واحد
منهم واحتمل ان يكون المعنى على المجموع وهو الظاهر فالنفي صادق
بالثبوت للبعض اذا تقرر لك هذا فاعلم ان العطف في ثلاثة
واربعة باو كما صنع الشارح اولى منه بالواو اذ الخلو بمعنى الانتفا فلو تسلط
على الثلاثة والاربعة معطوفة بالواو لكان المعنى الظاهر الخلو من
اجتماعهما وهو صادق فسلبه كاذب واذا تسلط عليهما باو كان المعنى
الظاهر الخلو من احدهما اي واحد منهما اي فيه واحد منهما وهو كاذب
فالصادق سلبه ويمكن توجيهه ايضا بان لا يخلو بمعنى لا يتم فهو في معنى
الاثبات والله اعلم اذ لم يبين تعليل لقوله لا يخلو الى قوله او اربعة
لا لقوله فالاول الثلاثي والثاني الرباعي لفساد المعنى والاستقرا بعد
على التتبع ليقع تفسيرا له لكونه اوضح اولى على الاعتدال بين الخفة المودية

للضعف والكثرة المودية للثقل عن قبول ما يتطرق اليه من التغيرات
ان قلت اصل ع وعي وقي فدخلها التغيير بحذف الاخر وهما على حرفين للبناء
قلت سهل ذلك ان وضعها على ثلاثة احرف خطا منقول من اهله
والعامل فيه عند بعضهم متركوا المفهوم من لم ولكونه معطوف على خطا
لانه في تاويل للخط لكن كون الفعل اثقل من الاسم في التحقيق انما هو
علة لمنع الحماسي لا للترك المنع من الاسم والفاعل كون الفاعل مدلولا
للفعل اصطلاحي فيه مناقشة لمخالفته صريح جوابه من ان المصدر بما سوى
الزمان من مدلولي اللذين الفعل هما الحدث والزمان وظاهر ما صرح
به الشارح في حاشية العضد في بحث المجاز من ان علما البيان اتفقوا
على ان الفعل لا يدل الا على الحدث والزمان من غير دلالة بحسب
الوضع على ان فاعله حقيقي او غير حقيقي ويمكن ان يقال الفعل
ذا الهيئة المخصوصة الموضوع هو علمها على ان له فاعلا او نايبا عنه
وان لم يدل بها على خصوصية وفي كلام اهل البيان في بحث الاسناد
رمز اليه والله اعلم لانا لهذا الذي ذكره المصنف في تقسيم الفعل مع؟
الى ثلاثي ورباعي تقسيم الشي الى نفسه والى غيره لان كونه من ذلك
يتوقف على ثبوت شيئين احدهما ان المقسم اما ثلاثي واما رباعي
والثاني ان يكون التقسيم اليهما اما الثاني فخفي عن البيان واما
الاول فلا شك انه جعل المقسم فعلا فنتوخذ منه مقدمة صغرى
وهي ان مورد القسمة التي هي الذي ورد عليه التقسيم فعل ولا
شك انه حصر اقسام الفعل في الثلاثي والرباعي فنتوخذ منه مقدمة
كبرى هي ان كل فعل فهو اما ثلاثي واما رباعي على سبيل منع الخلو والجمع
وهذا قياس من الشكل الاول ينتج قوله فمورد القسمة ايضا احدهما
اي احد الامرين اللذين هما الثلاثي او الرباعي وهو المطلوب وقوله
ايضا اشارة الى ان مورد القسمة ثبت له احدهما كما ثبت له اولا انه
فعل واذا ثبت ان المقسم احدهما وان تقسيمه اليهما فان كان
المقسم في نفس الامر هو الثلاثي كان تقسيمه اليهما تقسيما الى الثلاثي
والرباعي وان كان في نفس الامر هو الرباعي كان تقسيمه اليهما تقسيما

للرباعي

اي من ما صدقات تقسيم الشي الى نفسه والى غيره

اي الشي

للثلاثي

١٥

للرباعي الى الرباعي والثلاثي وكلاهما تقسيم الشي الى نفسه والى غيره كما اشار
اليه بقوله وايا ما هي اي الشرطية موكدة بما المزيدة منصوبة خبرا مقدما لقوله
كان واسمها ضمير مستتر عايد على مورد القسمة وقوله يكون مرفوع اما
على انه جواب للشرط الماضي كقوله
وان اتاه خليل يوم مسغبة ٭ يقول لا غايب مالي ولا حرم
واما على انه معطوف بالواو المقدمة على جملة مورد القسمة واخر وهو
دليل جواب الشرط المحذوف الفعل الذي هو مورد القسمة
وهو المحمول في المقدمة الصغرى بخلاف الفعل الذي هو محمول القضيه
كل في المقدمة الكبرى فان المراد به ما صدقات الفعل الذي هو مورد بهذا
القسمة فالمحمول في الصغرى والموضوع في الكبرى مختلف وشرط الانتاج
اتحاد الوسط فان قلت هذا الجواب يقتضي بلزوم المحذور المذكور
بعينه في الفعل الموضوع في المقدمة الكبرى قطعا قلت المقصود فيها
الانفصال الحقيقي وهو الحكم بالتنافي في الصدق على كل واحد من
افراد موضوعها لا التقسيم الذي هو الحكم بالماهية منقسمة الى افرادها
اي صادقة على كل منها وصادقيتها على افرادها غير متنافية بل مجتمعة
عليها ومن ثم قال ابن مالك التقسيم بالواو اجود منه باو والفرق بين
الانفصال والتقسيم غير هين فان المراد به مطلق الفعل اعلم ان نسخه والتفصيل
الماهية تعتبر تارة بشرط لا شي وتارة لا بشرط شي والاول المقيدة
بالعدم وقد تسمى مطلقة ايضا كتسمية العقلها بالمطلق الما المقيد
بعدم التغير ولما كان المراد بمطلق الفعل هنا ماهية الفعل بالاعتبار
الثاني اردفه بما يعين المراد وهو قوله من غير نظر الى كونه على
ثلاثة احرف او اربعة لو اراد المعنى الاول لصح النظر الى عدم كونه لعال
عدما الى اخره ولما كان المقسم صادقا على شي من القسمين وهكذا جميع
التقسيمات لو قال سائر اي باقي بدل جميع لكان اصوب لان هذا
التقسيم المذكور في المتن من جميع التقسيمات الواقعة مشبهة فيلزم
تشبيه الشي بنفسه لانا نقول هذه الكليات منقوضة بتقسيم الكل الى
اجزايه فان مورد القسمة فيه قد يكون ما صدق الماهية دونها كقولنا

اي الواقع في هذا الكتاب فقط او كذلك التقسيمات الواقعة في ساير الكتب كذلك

كل سرير ينقسم الى خشب ومسمار لانا نقول ان الظاهر ان التقسيم
حقيقة في تقسيم الكلي دون الكل لقول السيد في حاشية القطب قسم
الشي ما كان جزء منه رجاحة واخص منه **او مزيد فيه** بني من زاد
الواضع في الشي اي اوقع الزيادة فيه تنزيلا لمنزلة القاصر اذ الغرض مقابلة
المجرد من الزيادة بالمشتمل عليها وهو حاصل باثبات الزيادة المطلقة
دون بيان كمية المزيد مع لو بني من زاد الباقية على اصلها من التعلق
بنفسها من الاثنين كقوله تعالى زادتهم ايمانا لقال او من زيد حرفا او اكثر مثلا
لانه اما ان يكون اي اما ذو ان يكون او لا نحال كل منهما والداعي الى
تقدير احد الشيئين المذكورين ان خبر ان هو عين اسمها فلا بد ان يكون
صادقا عليه **باقيا على حروفه الاصلية او لا** ينتقض التعريفان طردا
وعكسا بقل ودع ونحوهما مما حذف منه بعض اصوله دون زيادة ولا
داخلة على يكون معطوفة على يكون المتقدمة **فصارت الاقسام ثمانية**
حاصلة من ضرب اثنين هما الثلاثي والرباعي في اربعة هي المجرد والمزيد
فيه والسالم وغير السالم وترتيبها ان القسم الاول مؤلف من الاوصاف
الاولية في التقسيمات الثلاثة مبتدأ من التقسيم الاول فهو
الثلاثي المجرد السالم كنصر تعتبر كل وصف بتقسيمه مبتديا من الاخر
مراعيا ترتيب التقسيمات فالثاني الثلاثي المجرد غير السالم كوعد
والثالث الثلاثي المزيد فيه السالم كاكرم والرابع الثلاثي المزيد غير السالم
كاوعد والخامس الرباعي المجرد السالم كدحرج والسادس الرباعي المجرد
غير السالم كزلزل والسابع الرباعي المزيد فيه السالم كتدحرج والثامن
الرباعي المزيد فيه غير السالم كتزلزل **من حروف العلة** لو
قال احرف احرف التي هي جمع قلة كان اولى **ومن التضعيف**
وهو في اصول الثلاثي كون عينه ولامه من جنس واحد وفي اصول
الرباعي كون فائه ولامه الاولى من جنس واحد وعينه ولامه الثانية
من جنس واحد وكون من التضعيف دون الهمزة لانها من جنس
الحروف دونه **وقيد الحرف بالاصلية** تسمية ذكر نعت العام بالتقييد
موافق للغة دون عرف الاصوليين وغيرهم فانه يسمى عندهم بالتخصيص

والتقييد

لك ان تقول اصل القسم معنا الفعل الماضي فلا يعترض عليه بفعل الامر فكان الاولى المثل بقلت وبعت الان يقال لم يرد خصوص هذه المادة بل اراد ما هو للتعليم حتى بعت ونرك الضمير لعدم تعلقه بالمقصود ولا الباس اي قرينة لكون البحث في الماضي تعين ذلك

والتقييد للمطلق **ليخرج عنه نحو مست وظلت** في كون ذلك مخرجا
بالتقييد بحث لان حروفه جمع قلة ثلاثة مضاف فيعم الملفوظة
والمقدرة اصلية او زائدة والموجود في نحو مست بعد الحذف لا يصدق
عليه حروف اصلا ولو صدقت عليه لم يخرج بالاصلية اذ المراد بالاصلية
ضد الزائدة وهو كذلك لان المقدر وجودها في الاصل وان
اعتبر الموجود فيه قبل الحذف في مسمى الحروف كان ذلك كافيا في اخراجه
ولم يدخل فيه نحو اكرم يعني ان قوله حروفه جمع مضاف للضمير فيعم
الحروف الاصلية والزائدة فلو اقتصر عليه لكان السالم ما سلم كل حرف
من حروفه مما ذكره فيخرج منه نحو اكرم فلما خصص الحروف بالاصلية
اقتضى ان المعتبر سلامة الاصلية دون الزائدة وصدق حينئذ
التعريف على نحو اكرم وانت تعلم ان القيود شأنها الاخراج لا الادخال فقط
الا اذا كان بينها وبين المقيد بها خصوص وعموم من وجه فالصواب
ان حروفه لا تعتبر من حيث العموم بل من حيث الجمع مطلقا الصادق
بالاصلية وبالزائدة فهو مطلق فيهما قيد بالاصلية لاخراج ما
سلمت حروفه الزائدة فقط كتستقيم ونظيره ما صرحوا به في تعريف
المشتق بما وافق اصلا بحروفه الاصول ومعناه من ان الاصول
لاخراج ما وافق اصلا بحروفه الزوائد كالاستباق والاستعجال
فتامل **لخلو اصولها عما ذكرنا** اما خلو اصول اعشوشب واحمار
من حروف العلة فظاهر واما من التضعيف ففيه بنا قشة
لان التضعيف ان اريد به المضاعفة الاصطلاحية المتقدم تعريفها
فالخلو منه ظاهر لكن لا معنى للتقييد بالاصلية بالنسبة اليه
اذ لا يكون الا فيها وان اريد به تكرير الحرف مطلقا كما يشهد
به قوله انما يستثنى الزائد للتضعيف فالخلو ممنوع اذ عين اعشوشب
ولام احمار ضعفت اي كررت ويمكن ان يجاب باختيار الشق
الثاني ومعنى سلامة الاصول من التضعيف الا يكون فيها ضعف الاصل
منها ولا يخفى ان اعشوشب واحمار سالم بهذا المعنى فتامل **وكذا اما**
ابدل احد حروفه الصحيحة حرف علة كقولك سريت القوم اي

اسدستهم اي جعلتهم ستة اجزاء من التفادي في السادس فما وافقه
على الفعل لان كلام المصنف انما هو فيه والتمثيل له بقولهم الثالي في
الثالث والضفادي في الضفادع ونحوهما مبني على ان السالم في قوله
ونعني بالسالم مراد به ما هو اعم من الفعل والاسم **سلامة عن
التغييرات** لو علل بالسلامة مما ذكر في التعريف كان اجري على
قاعدتهم في التعريف من تضمينه وجه التسمية المناسبة في التسمية
اي تفسير الحروف الاصول هذا هو النعت الذي يقصد به
الكشف عن معنى المنعوت كما ذكره اهل المعاني ومثلوه بقوله
الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد راي وقد سمعا ومنه قوله
تعالى ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير
منوعا وتعريف الاصول بالمقابلة انما هو للمتعلمين لا للمعلمين اي
المقابلين اذ هي موقوفة على العلم بالاصول فلو توقف عليها لزم
الدور وانه محال قال معناه الجاربردي قال ويمكن ان يقال انه
تعريف لفظي لمن يعرف المقابلة بما ذكر ويجهل معنى الاصول **لكن**
هو استدراك على ما فهم من قوله تفسير من **ينبغي ان يستثنى الزايد**
اي من قوله التي تقابل بكذا فان الزايد المذكور من الحروف
المقابلة بما ذكر وليس من الاصول فيصير التعريف هكذا التي
تقابل بالفا والعين واللام وليست بزايدة للتضعيف ولا للالحاق
فيرد عليه ان الزايد مساو للاصلي في الخفا والوضوح فاخذه جزء من
الحد يصير تعريفا للشي بما يساويه فيما ذكر وهو ممنوع وان لم
يذكر الزايد بان قيل وليست للتضعيف ولا للالحاق كان غير
منعكس لخروج شدد وزلزل **للتضعيف** هو المتكرر لحرف اصلي
قبله سواء كان المكرر وهو الثاني من حروف الزيادة المجموعة
في سالتمونيها وفي يا اوس هل نمت في اليوم تنساه كالهتل ام غيرها
كبشر **او للالحاق** هو جعل كلمة من باب موزونة بكلمة اصل في
ذلك الباب سواء كان ذلك الزايد الملحق مكرر الجلبب ام لا كجوهر
ولدخول هذا القسم في الاستثنا زاد الشارح الالحاق المدخل
له

17

له على المكرر الذي اقتصر عليه ابن الحاجب وغيره وهو الصواب
وفي قوله كالتضعيف او للالحاق دون المضعف والملحق
اشارة الي الاستغنا عن زيادة ابن الحاجب بعد استثنا المكرر الاتية
اي دليل دال على عدم قصد التكرار كعدم فعلال فانه دليل على ان تكرر ما في
فعلان اذ التعليل المستفاد باللام مستلزم للقصد وان كان
بين العبارتين فرق من جهة ان الاصل في التكرار قصده عند ابن
الحاجب وعدم قصده عند الشارح ولو عطف الالحاق بالواو كان
اولى منه باو وان اقتضت عموم استثناهما الينا نظرا الي اداة العموم
في الزايد **هو الفا والعين** واللام ذكر الضمير لان الجميع هو اللفظ
المركب من مسميات هذه الاسما وهذا اللفظ المراد لشموله الثلاثي
والرباعي والخماسي مما تكرر احد اصوله وغيره احسن من تقطعه فعل
لخصوصه بالفعل الثلاثي المجرد لكن في كلام الشارح نظر من
وجهين ان المشار اليه في المتن ان اللفظ المذكور مقابل به اي
ميزان لانه هو الميزان بصيغة الحصر كما قاله وثانيهما انه علل اللفظ
المذكور مع عمومه بامر خاص بالفعل الثلاثي المجرد بقوله **لانه اعم الافعال
معني** منصوب على التمييز عن النسبة اي لان معناه اعم معاني الافعال
الالفاظ التي هي سواه اي كلما صدق معنى من معاني الافعال
المذكورة صدق معنى فعل من غير عكس **لان كل** اي كل فعل والمراد
معنى كل فعل **فيه معنى الفعل** اي معنى لفظ الفعل وهو احد
مدلولي فعل مطلق الايجاد وكل من الافعال الخاصة كضرب من
معناه الايجاد الخاص بمتعلقه والمعنى الاول داخل في هذا
البعض من المعنى الثاني دخول المطلق في مقيده والمعنى الثاني
موجود في لفظه الموضوع له فكلما صدق معنا فعل من الافعال الخاصة
على شي صدق عليه معنى فعل من غير عكس فيكون معنى فعل اعم
من معنى كل فعل خاص لا يقال لا يبطل دعوي اعميته لعدم صدقه على
الاعتقادات الصادق عليها علم وفهم ونحوهما لانهما انفعالات
لا افعال كما حقق في موضعه لانا نقول علم هذا الفن ونحوه لا يابى

وبعضهم توهم ان عن جعلها افعالا للنفس قايلين فعل كل شي بحسبه
المراد بمعنى الفعل الايجاد بمعنى ضرب الاثر الخاص المعبر عنه بالضرب
وباعمية المعنى الاول تعلقه بجميع المعاني الثانية اذ يصح في ضرب
فعل الضرب وفي قتل فعل القتل وهكذا وهو مع كونه تحكما صرفا ومخالفا
لاصطلاحهم في الاعمية انما صدق الاعم على كل ما صدق عليه الاخص
من غير عكس مخالف للمنقول عن اهل العربية من ان المعاني المصدرية
عندهم هي الايجادات لا الاثار التي هي عند المتكلمين **وهي الحق** اي انسب
بالميزان الكثير الدوران على الالسنة **من جعل** الذي للشروع في الفعل
وان شاركته في اصل مطلق الفعل كما يدل عليه قوله ايضا فلمجي جعل الذي
اخر **لخفته** بكون فائه حرفا شفويا وثقل جعل بكون فائه حرفا مخرجه
وسط اللسان والخفة مناسبة لكثير الدوران **لمعنى اخر** وهو افعل
تفعيل من اخر اي تاخر معناه اشد تاخرا ثم صار مرادا به المغاير
مثل خلق اي مثل المعنى المعبر عنه بخلق وهو اوجد فيتعدى
الى واحد نحو وجعل الظلمات والنور وما مشى عليه الشارح من ان جعل
يرد بمعنى خلق كلام ظاهري والتحقيق كما في الكشاف ان خلق فيه معنى
بالتقدير وجعل الايجاد شيء من شي آخر هو اصله كايجاد الظلمة من
الاجرام الكثيفة والنور من الاجرام الشفافة المضية **وصير** وهو
حول من حال الى حال فيتعدى الى اثنين نحو فجعلهم جذاذا **من حروف**
الشفة راجع للفا **والوسط** بفتح السين وسكونها والمراد به
اللسان لانه بين الشفة والحلق وفيه مخرج اللام لان ابتدا مخرجها
كما قال الجاربردي ما دون طرف احدى حافتي اللسان منتهيا الى
طرفه وما يلي ذلك من الحنك الاعلى فوق الثنايا والثنايا والرباعيات والانياب والضواحك
والحلق وفي وسطه مخرج العين وراعا الشارح
الترتيب في المخارج مبتديا من الاعلى ولو راعى الترتيب في الحروف
لقدم الحلق على الوسط **هو الاصل الذي** يبنى عليه غيره من المزيد
والرباعي وقوله لتجرده وكونه نشر لف في قوله الثلاثي المجرد غير
مرتب **وفي بعض النسخ السالم** اي بعد المجرد **ويأتيه المستقبل**
بال

١٨

بال يبطل قد لا ينافيه لان قوله ويجي كونه مضارع فعل مفتوح العين
يريد به ما هو اعم من السالم وغيره **من ان يكون ماضيه** الاضافة من
اضافة الاعم الى الاخص او الموصوف الى صفته اي الماضي الذي هو
الثلاثي المجرد من الاضافة الحقيقية بنا على ان ماهية الثلاثي المجرد
الذهنية اعم من الماضي وان كانت اياه بحسب الخارج **على وزن فعل**
يحتمل ان يريد بوزن ظاهره من المماثلة فهو مصدر مضاف لمفعوله
او المفعول اي شكل موزون لفعل **لان الفا لا يكون الا مفتوحة**
فيه دليل على ان فعل المبني للمفعول متفرع لا من الاصل الذي كلامه
فيه والمراد بكون الحرف فتح الفم عند النطق به وعلى هذا القياس
في المضموم والمكسور والمطبق والمستعلي فاسناد المشتق فيها الى ضمير
الحرف اسناد مجازي من اسناد معنى الفعل الى ظرفه المجازي لملابسته
اياه **لرفضهم** اي تركهم **الابتدا** بالساكن اي ابتدا الكلمة بالحرف الساكن اي
الذي جعل الساكن بدا لها والابتدا به فهذا المعنى ممكن باتفاق
وان رفضوه لامكانه عبر بالرفض وهو الترك الذي يشترط فيه كما
قال السيد في شرح المواقف امكان الضدين فان استحال احدهما
فلا يسمى عدم الفعل بالترك وبعضهم توهم ان المراد بالابتدا بالساكن
ابتدا التلفظ به والخلاف في استحالته وامكانه شهير في علم الحكمة و
غيرها وان التعبير بالرفض اشارة الى اختيار امكانه وفيه نظر لان
رفضهم له بهذا المعنى لا يستلزم عدمه بالمعنى الاول لامكان بدو الكلمة
بساكن وعدم التلفظ بما قبله موصولا به فتامله منصفا **وكون الفتحة**
اخف اي من الضمة والكسرة لان في الضمة اعمال عضلتي الفم وفي
الكسرة اعمال السفلى ولا اعمال لشي منها في الفتحة **واللام** يصح
فيها النصب عطفا على الفا والرفع على الاستيناف **مفتوحة** ففتحه
بالاولى انها سيتشا **لما سنذكر** في فصل امثلة تصريف الافعال
من قولنا كما بني على الفتح الماضي **واما ما جا** هو اشارة الى سوال
وارد على قوله والعين لا يكون الا متحركة فلذلك خصصه

بقوله بفتح الفا وكسرها مع سكون العين ولو قصد ايراده
على قوله ولا يخلو الخ لزاد على قوله ما سبق وكسرها فقد تزال اي
يخرج عن الاصل اي الهيئة الاصلية الى الهيئة المذكورة لضرب اي نوع
من الخفة اي التخفيف للعين بتسكينها اما بحذف حركتها فقط واما
بنقلها الى الفا بعد حذف حركتها وفيه اي في نحو نعم وشهد كسر
الفا مع سكون العين وهذه اي اللغات الاربع او فعل هو زيادة
بيان والا فقد علم ذلك من قوله وفيه اربع لغات ولو عطفه بالواو
لكان اوضح على فعل بفتح الفا واما اللام فكذلك فتحها تغليبا للفعل
وجرها تغليبا للاسم واحترز به عن مضموم الفا ومكسورها فان عينه
ان تبعت فاه كعنق وابل في الاسما وجزاي ضخم في الصفات قال
ابن الحاجب ولا ثالث لهما جاز اسكانها والاصل فقط والا فلا يجوز غير
الاصل مكسور العين يجوز في مكسور الجر نعتا لواحد من اسم او فعل او
لفعل بنا على ان اضافة معنوية اذ الاستمرار المغني للعوف والنصب
حالا من فعل واحترز به عن مضمومها كعضد فلا يجوز فيه مع الاصل
الا اسكانها وعن مفتوحها كبطل وساكنها كصعب فلا يجوز فيها الا
الاصل وعينه من اقامة الظاهر مقام المضمر حرف حلق واحترز به
عن نحو كتف فلا يجوز كسرها وتسمية الوجوه الاربعة لغات فيه
الا اذ اللغة ما وضع على هيئة مخصوصة على الاصل منها فقط وعندهم
وجوه جائزة متفرعة عنها كما يشير اليه قولهم يجوز رد بعض هذه الا
وزان الى بعض فان كان ماضيه في اضافة الضمير الثلاثي المجرد
الوجوه السابقة على وزن فعل قدر الشارح وزن لان الماضي
لم يشتمل على فعل بل على موافقة فمضارعه عود الضمير على الضمير
على ماضيه هو الظاهر بل واجب عند من يوجب اشتمال جملة الجزاء على
رابطها بالشرط ويحتمل عوده على الثلاثي المجرد الذي عاد عليه
ضمير ماضيه يفعل ترك الشارح هنا تقدير وزن لترك المصنف ما يوجبه
وهو على فالمراد يفعل بوازنه او يفعل او للتقسيم المقتضي ان افراد

المقسم

لنقل كسرة العين الى الفاء كسرها لكون حرف الحلق ثم يا يتبع ما قبله وفتح الفاء لكون العين للخفة

كطرد د وعنب في المقصود به صح

نوع صادقة

١٩

المقسم وهو مضارع فعل محصورة في هذين القسمين لا يخرج عنهما الى
ثالث الصادق بجواز الضم والكسر على البدل في ذات مضارع مخصوص
ووجوب احدهما في ذات واخر في اخرى والعلم بتفصيل ذلك من المطولات
لا للتخيير بنا على ان قوله فمضارعه في قوة فكل مضارعه المقتضي لجواز
الوجهين على البدل في كل مضارع كما توهمه بعضهم فاحتاج الى تقييده بقوله
هنا التنويع هو الاصل في غير واوي العين او اللام ويائي احدهما واوي
الفاء المضاعف على ان قوله التنويع نظر اذ التنويع جعل الشي انواعا
وهو اصل في مطلق المضارع لا في المقيد بغير الاربعة المذكورة بضم
العين او كسرها اما بدل من يفعل او يفعل بدل كل او بعض من كل فاو
فيه للتقسيم ايضا واما حال من يفعل او يفعل فاو ليست للتقسيم لانها
قيد للتقسيم ولا للتخيير بل بمعنى الواو الداخلة على النشر بعد اللف
عدل عنها الى او لمشاكلة العطف قبله نحو نصر ينصر هو من سرد الالفاظ
الغير المركبة كقولك واحد اثنان ثلاثة او الفعل الثاني معطوف حذف
منه حرف العطف وفي حذفه في الاختيار شي مثال الضم العين مثال خبر
لمبتدا محذوف وهو ضمير عايد على ينصر فقط ولو قال مثال للماضي
المفتوح العين كالمضموم لكون المبتدا عايدا على نصر ينصر لكان اولى
ونصر الغيث الارض اي اغاثها هو تكرار للاغاثة فيه والاسناد فيه
الى الغيث مجازي اي ان لن ينصره الله هذا التفسير مبني على ان الهاء
في لن ينصره عايد الى من ولو اعيدت الى النبي صلى الله عليه وسلم لكان
المراد بالنصر الاعانة المذكورة وفي الاستدلال بهذا التفسير على
كون معنى النصر الاغاثة نظر لان كون الرزق بفتح الراء نصرا مبنيا على انه
اغاثة جزئية استعمل فيها الكلي متوقف على ان مفهوم النصر مطلق
الاغاثة فلو اثبت هذا المتوقف بذلك المتوقف لزم الدور وقال
ابو عبيدة بالواو على ما قبله كما في بعض النسخ لسلم من هذا اي بين
مثلا مفعول به وكذا عطف بيان او بدل او مثل الحال وكذا مفعول به
فان قلت المثل كلام شبه مضربه بمورده وكذا الكناية عن مركب
تام كما في وضرب لنا مثلا

~~مضربه بمورده وكذا الكناية عن مركب تام~~

ومضارعه

مناقشة

المعهود

العطف

كما في وضرب لنا مثلا وعن معرد اخري كما في ضرب الله مثلا قرية وفي هذا
التقسيم لا يصح جعل كدا ابانا ولا ابدا ولا اجل مثلا حالا قلت يطلق
المثل تارة على ما ذكرت واخري على الشي المشبه به وهو المراد به في نحو
هذا التركيب اذ الكلام عين فعله وهو الماضي ولو اسقط فعل من المتن
كان اظهر لتقادم حروف الحلق الاظهر فتحه على المفعولية فالفاعل
فتحه العين اذ المراد ان الثقل الناشي من حرف الحلق تعادله خفة
العين كما هو المودي بهذا الاعراب وليس المراد ان خفة الفتحة الفتحة
تعادلها ثقل حروف الحلق كما هو مودي عكسه بشهادة الذوق السليم
وما اشبه ذلك مستغني عنه بقوله بمثل انه يجي على يفعل اذا وجد هذا
الشرط يعني وهذا القول قضية مشروطة غير بضرورة ولا دوام
فيقتضي انها مشروطة انتفا الفتح عند انتفا الشرط لان تاثيره
في جانب العدم وقد اشار اليه بقوله فمتى انتفا الشرط لا يكون على
يفعل بالفتح ومقتضي انها غير مقيدة بما ذكر ان الفتح عند وجود شرطه
جايز لا واجب كما اشار اليه بقوله لانه بكسر الهمزة عطفا على انه اذ لا يلزم
من وجود الشرط وجود المشروط المشرط ما يلزم من عدمه العدم
ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته والسبب ما يلزم من وجوده
الوجود ومن عدمه العدم لذاته ثم الشرط اما عقلي كالحياة للعلم واما
عادي كنصب السلم لصعود السطح واما شرعي كالطهارة لصحة الصلاة
وكل منها ينطبق عليه حد الشرط المذكور واما الشرط اللغوي وهو مدخول
اذا واخواته فالمحققون على انه ملزوم والجزا لازم او سبب والجزا مسبب
فوجوده مستلزم لوجوده استلزاما لذاته لاقتضايه اياه اقتضا ذاتيا
او جعليا وتخلفه عنه انما هو لانتفا شرط او وجود مانع اذا تقرر
هذا فقول الشارح اذ لا يلزم مبني على انخراطه في سلك الشروط
وفيه ما فيه فالوجه ان يجاب بان الشرط فيه على ما عليه المحققون
وقوله يجي الذي هو في معنى الجزا معناه يصح مجيئه والصحة لازمة
في الوجود للشرط المذكور وان تخلف المجي فان قلت لا داعي
الي تاويل يجي بيصح كما قلت اذ بقاه على ظاهره من لزوم مجيئه مفتوحا
عند

عند وجود شرطه لانا في مجي فرد من المضارع المذكور على غير الفتح
لان المحكوم عليه في القضية المذكورة هو ما صدق عليه مضارع يفعل
من غير بيان كمية افراده فهي مهملة وهي في قوة الحملية الموجبة التي حكم
فيها بوجوب ثبوت المحمول لبعض افراد الموضوع فالسالبة الجزيية
لا تناقضها قلت بل المحكوم عليه فيها هو كل فرد من افراد موضوعها
اذ موضوعها اسم جنس مضاف فيعم الصالح له فقد تبين فيها كلية
الافراد فهي كلية موجبة فالسالبة الجزيية تناقضها فتامل وهي حروف
الحلق اللام للعهد الذكري اذ المركب الاضافي اذا كرر وقصد الاشارة
الي ان الثاني هو الاول جي باللام في المضاف اليه كقولك عندي ثلاثة
اثواب فبعت ثلاثة الاثواب اي الحروف المتقدم ذكرها التي تفتح العين التي
لوقوع احدها عينا او لاما الا اشبه بالاسقاط الالف اذ هي لا تكون الا
منقلبة فلا يمكن ان يكون الفتح لاجلها كما سينبه عليه فليس الحصر في
الستة اختيار المذهب الخليل من ان الف حروف الحلق مطلقا ستة الا
كما توهم نحو سال يسال وقرا يقرا وشهد يشهد ونكه ينكه
ونعت ينعت ومنع يمنع وجحد يجحد وخرج يخرج وبخس يبخس
وفسح يفسح وبغت يبغت ومضغ يمضغ لان مخرجها هو مصدر
ميمي اي خروجها من اقصي الحلق ويجوز كونه اسم مكان الخروج ومن التي بعده
للتبعيض ثم الهاء اما معطوف على الهمزة فتقدم حقيقي في المعطوف
عليه ايضا في المعطوف واما معمول يذكر محذوفا والبا في على
هذا الترتيب والاولي على هذا الترتيب الذي هو وصف الحروف
لا الترتيب الذي هو وصف الذاكر وهو كون التالي اعلى من مخرج
المتلو وهذا المذكور لا يفيد في اي محل من الحلق يكون مخرج كل منها
والمذكور في كلامهم ان الاولين من الاقصى والاوسطين من الاوسط

والاخرين من الاخر ثم استشعر اعتراضا من الشعور اي الادراك
فاستفعل اما للطلب كانه طلب من نفسه ان يشعر باعتراض واما
بمعنى فعل وهو شعر وان كان شعر انما يتعدى بالبا للقياس هو عند المناطقة
قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنها لذاته قول اخر وعند الفقها الحاق
مجهول بمعلوم لاشتراكهما في علة حكمه وعند اهل العربية القاعدة وهي
هنا قولهم تجي مضارع فعل الحلقي فان قلت شذوذه اي مخالفته
فرع عن وجود قياس صحيح اي قاعدة تخالفه ووجود القياس فرع عن
اندراج جميع افراد موضوعه تحت حكمه وهو منتف اذ يأتي من افراده
ومخالف له في حكمه فلا قياس صحيح قلت بل وجود القياس الصحيح
متوقف على اندراج غالب الافراد لا جميعها فالقياس صحيح يعتد به
من الاعتداد افتعال من العد ضمن معنى المبالاة فعدي بالبا
فلا يرد نقضا هو ابدا صورة وجد فيها الحكم بدون علة التي
ادعاها المستدل وقد مر ان الشرط اللغوي علة لجزائه وهو الفتح
ولا يخفى ان هذا العكس ما عرفه به اهل الاصول والجدل من انه
ثبوت الوصف المدعى عليته في صورة بدون الحكم وعطف كلا من لا
يعتد ولا يرد بالفا لترتبه على ما قبله لا ينافي وقوعه في كلام فصيح
لما سبق الى بعض الاوهام كما قال في المطول من انه لا يخرج الكلام
المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على
كلمة غير عربية عن كونه عربيا وايده بعضهم بان انتفا وصف الجزء
كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب انتفا وصف الكل لانه كما قال في المطول
غلط فاحش لان فصاحة الكلمات ماخوذة في تعريف فصاحة
الكلام حيث قالوا فصاحة الكلام خلوصه من ضعف التاليف وتنافر
الكلمات والتعقيد مع فصاحة الكلمات وهي خلوص كل منها من تنافر

الحروف

الحروف والغرابة ومخالفة القياس فكيف يخرج الكلام المشتمل على
كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة
الكلام لا وصف لجزئها والقياس على وقوع مفرد غير عربي في الكلام
العربي فاسد لوجوه منها انه لم يشترط في الكلام العربي ان يكون كل كلمة
منه عربية كما اشترط في فصاحة الكلام ان تكون كل كلمة منه فصيحة بل
لما اشار اليه بقوله فانهم قالوا الشاذ على ثلاثة اقسام قسم
مخالف للقياس دون الاستعمال كالمشوذ والعميد واستحوذ
وقسم مخالف للاستعمال دون القياس نحو وام اوعالكها اوابا
والاستعمال اضافة مثل الي الضمير وكلاهما مقبول لا اعتراض بسببه
على قايله وقسم مخالف للاستعمال والقياس معا نحو الاجلل
بفك الادغام وهو مردود على قايله فالمقبول فصيح يصح
ان يقع في الكلام الفصيح والمردود غير فصيح ينافي وقوعه في
الكلام الفصيح فان قلت قد سبق ان فصاحة الكلام جزء من مفهوم
فصاحتها وقضية ذلك ان المخالف للقياس غير فصيح فينافي
وقوعه في الكلام الفصيح قلت قال في المطول مخالفة القياس
ان تكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب
اعني مفردات الفاظهم الموضوعة وما هو في حكمها كوجوب الاعلال
في نحو قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف
واما نحو ابى يابى وعور واستحوذ وقطط شعره والل وماء وما اشبه ذلك
من الشواذ الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شي لانها كذلك
ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناه فكانه قال القياس كذا الا في
هذه الصور بل المخالفة ما لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع
نحو الاجلل بفك الادغام انتهى وقضيته ان ما وافق الاستعمال

ظاهره ان هذا مقبول بلا مريه

الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام حتى وان خلوص الكلمة من مخالفة القياس

شيخ

لامخالفة فيه للقياس وما خالف الاستعمال كيابي بالكسر غير فصيح
وهو خلاف ما هنا فيهما قابله ابي يابي لامه افراد الضمير اما لانه عايد
الي يابي فقط واما اليهما بتاويل المذكور حرف حلق هذه القضية
صغرى قياس كبراه منتج لنفي الشذوذ والتقدير ابي يابي ذو لام
هي حرف حلق وكلما هو كذلك فهو جايز الفتح فابي يابي جايز ولما
كانت الصغرى محتاجة الى بيان بينها بقياس ايضا حذفت صغراه
والتقدير اذ اللام الف والالف من حروف الحلق فاللام من حروف
الحلق وهو معنى قولنا ابي يابي ذو لام هي حرف حلق وعلى هذا
القياس منعان احدهما على صغراه هو انا لا نسلم ان اللام الف
بل هي اليا المنقلب عنها الالف اذ المقابل بحروف الميزان هي
الحروف الاصلية الوجود بدليل انك تقول ابي فعل بفتح اللام ولهذا
المنع يتوجه الاعتراض والجواب المذكوران في المتن ولو ثبت ان
الالف من حروف الحلق وثانيهما على كبراه وهو المشار اليه بقوله
لانا نقول الخ فلهذا الفا للعطف لا للسببية ايضا واللام للتعليل
تقديما للتاسيس على التاكيد ولكن اللام للابتدا الا للتوطية
لعدم ما يجاب به القسم لكن استدراك على ما قد يتوهم من جواب
الشرط المحذوف وهو فاللام الف لزم الدور وهو توقف الشي
على ما يتوقف عليه لكون الفتح لاجلها بدليل قوله انفا فلو كان الفتح
لاجلها لا لمجاورة اذ اللازم له جواز الدور لا حصوله وذلك لان وجود
الالف في يابي ليس باصلي بل عارض موقوف على الفتح في العين لانه
اي يابي وانا نقرر ان وجود الالف موقوف على الفتح فلو كان الفتح
بسببها وموقوفا عليها للزم الدور الفتح وهو الدور عن تبعه لتوقف
الفتح عليها كما فرض وتوقفها عليه كما حقق انفا لكن اللازم وهو

الدور

الدور محال اذ الموقوف عليه متقدم على الموقوف فيؤدي الى
تقدم الشي على نفسه فالملزوم وهو كون الفتح لاجلها كذلك وقد
يجاب بانه دور معي لان توقف كل منهما محال انما هو على وجود الاخر معه
لا قبله وهو جايز لانه لا يؤدي الى ما ذكر وقد اومى الجاربردي الى هذا
الجواب بقوله كانهم لما علموا ان اليا تنقلب الفا على تقدير فتح العين
سوغوا فتحها اذ يكون ح مع حرف الحلق وربما اجيب ايضا بان الشرط
وجود حرف الحلق في الماضي وهو غير متوقف على الفتح في المضارع
وفي كون الالف المنقلبة عينا اولاما نظر لا يخفى فهو مفتوح العين
في الاصل جملة معطوفة على النتيجة المحذوفة هي والمقدمة الاستثنائية
والتقدير لكن الدور محال فكون الفتح بسببها كذلك تفتح العين
لاجله فان قلت ان هذه العبارة تقتضي ان حرف الحلق علة للفتح دون
فيما مر اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط بقتضى انه شرط قلت
قد سبقت اشارة الى ما في عبارته السابقة من المواخذة فهذه الجارية
على الصواب والفصيح الكسر اي اللفظ المكسور العين اذ الفصاحة وصف
للمفرد او الكلام او المتكلم والاصل كسر العين ان قلت لم قال
الاصل ولم يقل الفصيح كما في الذي قبله قلت لان الفتح في نظائره في
مضارع فعل مفتوح العين اصلا واستعمالا لابد ون شرطه فالكسر
فيه هو الفصيح الموافق للقياس والاستعمال السايغ والفتح في نظائره في
فعل مضارع فعل مكسور العين في الاصل فلا شذوذ في المضارع
وهو ظاهر ولا في الماضي لا بحسب الاصل وهو ظاهر ولا بحسب
التحويل لانه تحويل عن الاصل عندهم عندهم لعله هي التحقيق فليراجعه
اي كسر العين وهذا اي قلب كسر العين فتحة واللام الفا قياس
يصح ان يكون بمعنى قياسي اي وهذا يثبته فيما لم يسمع فيه بالقياس
على ما سمع فيه وان يكون بمعنى القاعدة وسميت قياسا لانها كبرى
القياس المولف من مقدمتين فهي اعظم جزئيه من تسمية الجزء
الاعظم باسم الكل كا يقال مثلا بقي عينه مكسورة ولامه يا وكل عين
مكسورة ولام هي يا تنقلب كسرتها فتحة واللام الفا فبقي يقلب

كسر عينه فتحة ولامه ألفا **واما ذكر يركن** اي واما فتحها اذ تداخل
اللغتين لا يصدق الاعلى فتحها لا على كسرها ممن **تداخل اللغتين** اي دخول
كل من اللغتين على الاخرى بدخول ماضي احديهما على مضارع الاخرى والعكس
فاشتركا في الدخول فصح التعبير بالتداخل اعني انه اي المذكور الذي
هو ركن يركن لا يقيد الفتح فيهما او به **وهو له جا** يعني ايضا **من الاول** اي
من الحال الاول **فانها جاءت بكسر العين فيهما** وجوبا في البعض وهو
ثمانية وومق ووفق وولي وورث وورم وورع وورى المخ المنتشر
من السمن وجوازا في البعض وهو تسعة حسب ونعم وبئس من
البوس ويئس من اليأس ويبس من اليبس ووغر ووحر بالمهملة
اذا التهب غضبا وولِه ووهل اشتد فزعه فيجوز في مضارعها كسر
عينه وفتحها ورتد وزع بالشي اولع به ونعم الذي منه نعم صباحا
ومت بكسر الميم منقولا الهامش الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين
وانما مثل بالمسند الى التاء لظهور الكسر فيه دون غيره **لان هذا الباب**
وهو فعل يفعل بضم العين **موضوع للصفات** جمع صفة اي المعنى
القائم بالذات **اللازمة** للذات الموصوفة اي الدائمة القيام بها
لعلاقة تقتضيها **فاختير للماضي والمضارع ان قلت**
كون الصفة لازمة ينافيه الدلالة عليها بالفعل الدال على تجدد معناه
اي حصوله شيا فشيا وحدوثه اي وجوده بعد العدم ومن ثم قيل
الجملة الاسمية دالة على الدوام اذ الدوام صادق بتعاقب الامثال
واما الحدوث اي حدوث اللازم للملزوم فانما ينافي اللزوم المطلق
اي وجود اللازم في جميع اوقات وجود الملزوم لا مطلق اللزوم
الصادق باللزوم بعد الوجود وهو المراد هنا وبلزوم الوجود
وهو الاول **الا بانضمام الضم** في انضمامهما تلازمهما حال
المنطوق به صح اتصال العين بالضم وبه حصلت المناسبة بين
الالفاظ ومعانيها **ويكون** اي وزن فعل **الافعال** جمع فعل بالمعنى
النحوي اي الافعال الداله **على الطبايع** جمع طبيعة قال الشارح في
المطول في الغرايز جمع غريزة وهي الطبيعة وفسرت بانها ملكة تصدر
عنها

وبق ٢

لازمة ٢

المقابل للحدوث والثبات المقابل للتجدد فعلت اما التجدد فلا ينافي اللزوم اي الدوام ٢

عنها صفات ذاتية ويقرب منها الخلق وهي ملكة تصدر عنها الافعال
بسهولة من غير روية الا ان للاعتبار مدخلا في الخلق دون
الغريزة وتلك الغرايز مثل الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها
انتهى وقد فسر الملكة ايضا بانها الهيئة الراسخة في النفس فقوله
هنا كالحسن تمثيل للطبايع لا لافعالها والمراد به الحسن النفسي
الصادر عنه الحسن الصوري الذي هو الخلقة التي هي مجموع
الشكل واللون ونحوها الضمير للطبايع لادخال الملكات
الخلقية المذكورة كفقه وما اجري مجراها وما ذكره هنا هو كقول
المرادي لا يرد نحو الا لمعنى مطبوع عليه من هو قايم به نحو كرم
ولؤم او كمطبوع كفقه وخطب او شبهه نحو جنب شبه بنجس
وهذا يخالف قول المرادي لا يتعدى الا بتضمين نحو رحبتكم الدار
ونحو قول علي ان بشرا قد طلع اليمن اي وسعتكم وبلغ والا بتحويل
نحو سدته والاصل سودته بفتح العين حول الى فعل بضمها للاعلام
بان العين واو نقلت الضمة الى الفا عند حذف العين **واما الرباعي
المجرد** هذا هو القسم الخامس والسادس من الاقسام الثمانية المتقدمة
قدمهما هنا على مزيد الثلاثي لتجردهما **فهو فعلل** مقتضاه انحصار
المجرد في فعلل ولا يصح لانه ينتقض بفعلل المبني للمفعول وفعلل
امرا كدحرج لان كلا منهما مجرد اذ يصدق عليه حد المجرد المتقدم مع
ان الاول اصل بنفسه عند سيبويه والثاني اصل ايضا بنفسه
ماخوذ من المصدر كالماضي عند البصريين وقد يقال اراد بالمجرد
المنحصر هو الاصل فقط والاول فرع عن المبني للفاعل عند اكثر
البصريين والثاني مقتطع من المضارع عند الكوفيين ولو قال
اما الرباعي المجرد فالموجود من ماضيه فعلل لكان احسن **كدحرج**

دخول الكاف سوّغه اما ارادة اللفظ فهو اسم واما اقامة المقول
مقام القول المحذوف **دحرجه ودحراجا** لا دخل لهما في المثال
فذكرهما لافادة ان فعلل مصدره على فعللة وفعلال والاول قياسي
والثاني سماعي **فان الفعل الماضي** شروع في الاستدلال على
انحصار الرباعي المجرد في فعلل وهو استدلال غير تام لما علمت ان
الرباعي المجرد صادق على الامر المبني للمفعول على المرجح ومراده
بالماضي المجرد فقط لاسطلقا والا انتقض بنحو المطلق **لا يكون اوله**
واخره الا مفتوحتين واما نحو نعم وبئس فقد مر جوابه ونحو ضربوا
وضربت فسيأتي استثناؤه **فلا يمكن سكون اللام الاولى** في تفريعه
بالفاعلي وجوب فتح الطرفين نظر اذ تفريعه انما هو على وجوب
سكون الاخر عند اتصال الضمير المتقدم ذكره وتعبيره في سكون
اللام الاولى بعدم الامكان يقتضي عدم امكان اللازم وهو التقاء
الساكنين وهو احد القولين فيه وثانيهما امكانه لكنه مرفوض
لثقله **فحركوها** للعلة المذكورة وقوله **لحفتها** علة للفتح بخصوصه
وتانيث الضمير لتاويل الفتح بالفتحة **لانه** الضمير للشان وتانيثه
ليكون ضمير القصة اجرى على القاعدة من ان الجملة بعده اذا اشتملت
على مونث غير فضلة فالمختار القصة كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار
ليس في الكلام هذه العلة انما تحققت بعد سكون العين اذ لو
حركت لانتفت والمطلوب انما العلة الحاملة للواضع على السكون
الان يقال انها علة غائية وهي معلولة خارجا علة ذهنا كما مر
ونحو به اي بالرباعي المجرد **نحو جور** زيد عمرو اي القيه الجوب
وهو معروف فان قلت الالحاق فرع عن زيادة الواو فيه والعلم
بها فرع عن الاشتقاق الذي هو خاص بالعربية قلت لما استعملته
العرب

العرب على سنن لغتهم اعطته حكم نظيره من جوهر وكوثر ونحوهما
مما زيدت فيه الواو فكانه من الجوب **وبيطر** من البطر بالسكون
وهو الشق قال في الصحاح وبطرت الشيء ابطره بطرا شققته ومنه
سمي البيطار انتهى **وهوك** بالراء المهملة واخره كاف قال في الصحاح
مر الرجل يتهوك كانه يموج في مشيته انتهى فهوك مستعد الحي
واحد في نحو وهرول من الهرولة وما ادري ما وجه زيادة
الواو فيه وان صرح بها بعضهم الا انه قيل دل الاشتقاق في جهور
ونحوه على زيادتها فيحمل ما لم يدل فيه عليه فكذا قالوا اذا صاحبه
ثلاثة اصول فصاعدا غير مصدره كانت زائدة **وشريف** زيد الزرع
قطع شريافه وهو ورقه اذا كثر وطال حتى يخاف فساده فهو من
الشرف اي العلو فالياء زائدة **ودليل الالحاق اتحاد المصدرين**
ان قلت الالحاق هو جعل المصدرين على زنة واحدة فكيف يكون
اتحاد المصدرين دليل الالحاق الذي هو عينه والدليل يغاير
المدلول قلت الالحاق كما مر جعل الكلمة من باب غير بابها الاصلي
واتحاد المصدرين مغاير له لازم واللازم يصح ان يكون دليلا على
الملزوم واعلم انه لا بد في صحة اسناد الاتحاد الى المصدرين الذي
هو مبني من تقدير محذوف هو تغيير او مضاف وفي الحقيقة موصوف
للاتحاد والاصل اتحاد المصدرين زنة او اتحاد زنة المصدرين
وهو على ثلاثة اقسام لو اسقط على كان اخصر واظهر **لان الزايد فيه**
مشتق من زاد اللازم **لئلا** تعليل المحذوف اي ولا يزاد الا كثر
لئلا يلزم مزية اي فضيلة والمراد هنا كثرة **الفروع** وهي الحروف
المزيدة **على الاصل** وهي الحروف الاصلية **الا من حروف**
سالتمونيها الا في الالحاق والتضعيف اعلم ان اصل هذا التركيب

لايكون في حالة من الاحوال شي من الحروف **الا من حروف سالتمونيها**
الا في الالحاق والتضعيف فالاستثنا الاول من الخبر المقدم وهو
من مجرورها والاستثنا بهذا الطريق معيد لقصر الموصوف على صفته
الذي هو في قوة حكمين ثابتين للحروف المزيدة وهي احدها ايجاب
وهو اثبات كونه من الحروف المذكورة والاخر سلب وهو نفي كونها
من غيرها فكانه قيل الحروف المزيدة لاتكون في حالة من حروف سالتمونيها
ولاتكون في حالة من غيرها والاستثنا الثاني من في ومجرورها باعتبار
الحكم السلبي المتقدم فكانه قيل الحروف المزيدة لايكون في حالة من
الاحوال من غير حروف سالتمونيها الا في الالحاق والتضعيف وقس
على هذا امثال قوله تعالى ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالتي هي احسن
الا الذين ظلموا منهم **فانه** الضمير للشان **اي حرف** موصول صلته **كان**
التامة كقطع وجلبب وسرسريس وصمحمح **ماكان فيه** كان زايدة
للفصل بين الثلثي ولو حذف في ماضيه لكان احصر واظهر **على اربعة**
احرف فيه نظر اذ يخرج بهذا امر الثلاثي المجرد كاقتل واضرب واذهب
والمضارع منه كيقتل ويضرب ويذهب مع انهما من القسم الاول قطعا
ويدخل فيه مضارع فاعل كيقاتل لان ماضيه قاتل على اربعة احرف
وليس منه **وهو ماكان الزايد** اي الضمير فيه عايد على ماكان وهذا
التعريف اشد من الذي قبله لتناوله لما تقدم انه يخرج من الاول واخراجه
ما تقدم انه يدخل فيه وهو **التعدية** هو ايصال معنى الفعل الي مفعول
لايصل الي الفعل بدون الحرف المتعدى كقولك اذهبت زيدا اي وصلت
الذهاب الذي هو معنى ذهب الي زيد اي صيرته قد ذهب **غالبا**
اما على انه صفة لظرف الاوان في التعدية اي وهو كاين للتعدية
زمنا غالبا على ساير الازمنه او لمصدر الاستقرار اي كونا غالبا واما على

انه حال من التعدية بتاويل الايصال نحو **الزمته** ان قلت جعله
مثالا للتعدية يقتضي ان المراد به صيرته كريما كامرو والمراد به انما
هو اوصلت المعروف اليه قلت لعل كرم المحرم يرد تارة بمعنى
الجود النفسي وتعديته صيرته كريما اي جودا وتارة بمعنى تناول
المعروف اليه اي صيرته اخذا له وهذا هو الشايع في الاستعمال
الي ما اشتق منه الفعل ان قلت قد مران الذي يشتق منه الفعل
هو المصدر واشتقاق اغدو واصبح من الغدة والصبح وليسا بمصدر
بل الاول اسم زمان معروف والثاني اسم وقت هو ابتدا النهار قلت
لعل المراد هنا بالاشتقاق هو الاخذ وهو اوسع داير من الاشتقاق
وحقيقته نحو قولنا اورق الشجر ويقال ان الفعل مشتق مما
ذكر بواسطة اشتقاق المصدر الذي هو اصله منه اي اخذه منه
وهو قريب من الاول **ولوجود الشي** من اضافة المصدر
للمفعول اذ المراد بالوجود العلم **على صفة** في الجاربردي اي لوجود
الشي على صفته ومعناه ان الفاعل وجد المفعول موصوفا بصفة
مشتقة من اصل ذلك الفعل وتلك الصفة في معنى الفاعل
ان كان اصل الفعل لازما نحو ابخلته اي وجدته بخيلا وفي
معنى المفعول ان كان متعديا نحو احمدته اي وجدته محمودا **وازالة**
عجمته اي لبسه ومنه حروف المعجم اي الخط المزال عجمته بالنقط
وللزيادة في المعني المدلول عليه باصل الفعل بنا على ان الزيادة
في الحروف تتبعها زيادة المعنى غالبا **نحو شغلته واشغلته**
فالاشغال المدلول عليه باشغل واعلم انما عبر بهذه الصيغة اشارة
الى الاهتمام وان القال الثاني الي ما يرد بعدها لاحتياجه الى تنبه
لغموضه ومخالفته للغالب على افعل من كونها للتعدية القاصر

قد ينقل الشي اي فعل المجرد فيصير اي فعل المنقول اليه
فاكب اي فاستلقى على وجهه ومنه افمن يمشي مكبا والتصريح
بقوله بعله زيادة توضيح واظهار البشاعة وهذه الحالة وعرضه
اي اظهره احترازا من نحو عرض العود على الانسان والسيف
على الرمح اي وضعهما على العوض ولا ثالث لهما ان قلت انتفا
انتفا غيرهما يقتضي ان يقول او لا وذلك هو اكب واعرض لانحو
اكب واعرض قلت القضية المثل لها موضوعها كلي منقول
على افراد ذهنية منتشرة والتمثيل يصح بكل منها وان لم توجد منها
في الخارج شي او وجد عدد محصور فيما سمع ان اراد الورود فمعناه
سمعته فبناه للمفعول فلا اعتراض وان اراد فيما يسمعه الناس
بالحصر ممنوع فقد قال الزمخشري نحو اكب مطاوع كبه ويقال
كببته فاكب من الغرايب والشواذ ونحو قشعت الريح السحاب
فاقشع وما هو لذلك ولا شي من بنا افعل مطاوع ولا ينتقض نحو
هذه الاجلة كتاب سيبويه وانما الباب من باب انقض والام
ومعناه دخل في الكب وصار ذا كب وكذلك اقشع السحاب
دخل في القشع ويطاوع كب وقشع انكب وانقشع انتهى وبهذا
ظهر فيما مشى عليه الشارح نظر لا يخفى نحو فزح لغة ريحا اصله
لفزحا الوجوب اشتمال المصدر على حروف فعله ثم ابدلت الزا الثا
نية من جنس حركة ما قبلها هو الاولى على تقدير همزة الاستفهام او
الثانية او نايبه عن الهمزة المعادله والاصل اختلف في الزايد
المجاب به هذه الجملة الاستفهامية لان الحكم زيادة الساكن
لما فيه من تعليل الزايد لكونه حرفا فقط اولى بالقول من الحكم
بزيادة المتحرك لما فيه من تكثير الزايد بكونه حرفا وحركة فان قلت

القول

القول الاول بحتم الحكم بزيادة الساكن لاولويته كما قال الشارح قلت
اولويته لاولوية علته فهو ارجح من مقابله والمصير الى الارجح متعين
ولو حذف الحكم والباكما في مقابلة كان احضر واظهر والوجهان
هما زيادة الساكن وزيادة المتحرك لا الحكمان اذ الحكم جزم بالزايد
بعينه ولا معنى لكون الجزمين جائزين عنده اذ المراد بقوله
جايزان محتملان لتكافي الدليلين فان قلت قول سيبويه
هل هو من الخلاف المشار اليه بقوله اختلف قلت لا لان قاعدتهم
تضمين الجملة الاستفهامية الواقعة بعد اختلف الاقوال
المشار اليها باختلاف فلو قصد الاشارة اليه لقال هو الاولى او
الثانية او هما جايزان وهو للتكثير في الفعل هو افادة ان
الفعل كثير في نفسه مع قطع النظر عن كثرة الفاعل وقلته
فيتحقق مع اتحاد الفاعل نحو جولت وطوفت او في الفاعل
هو ان الفاعل من حيث تعلق الفعل به كثير في نفسه وتلزمه
كثرة الفعل المتعلق نحو موتت الابل او في المفعول هو افادة
ان المفعول الذي وقع عليه الفعل كثير في نفسه وتلزمه كثرة
الفعل الواقع لا كثرة الفاعل نحو غلقت الابواب ففي كثرة غلق
الباب الواحد وقطع الثوب الواحد يصح غلقت الباب وقطعت
الثوب بالاعتبار الاول كما يدل له ما في شرح المفصل ونسبة المفعول
يمكن ان يقال في نحو فسقته انه للتعدية اي جعلته فاسقا والجعل
اما بالقول او الاعتقاد او الفعل ولغير ذلك كالصيرورة
في عجزت المراة وثيبت والتوجه في كرف الرجل وشرف
وعرف ومن قال كذبه كذابا اي ومن حافظ على بقا حروف
الفعل على هياتها في المصدر فقال كذابا مبدوا بكاف متحركة

ثم بدل المدغمة او لهما كما الامر في الفعل لا تكلف بيا **قال** في
مصدر **قاتل قتالا** بقلب الالف يا ضرورة امتناع النطق بها
بعد الكسر لا قتالا لكن قال الجاربردي وجاء على فيعال قالوا
قاتلته قيتالا ومن ثمه قالوا ان قتالا فرع قيتالا من حيث كان
جاريا على الفعل قلبت الالف ياء لانكسار ما قبلها انتهى وظاهر
الشرح ان هذا الا صيغه اصليه **وروي ماريته مراء وقاتلته**
قتالا يعني بتشديد الراء والتاء فالراء والتاء المدغمتان بدلان
من اليا المنقلبة عن الف فاعل عكس ديار ودنار **وهو** اي الفاعل
تاسيسا اي وضعه على اساس **على ان يكون** اي الحدث المدلول
عليه بمجرده **لصاحبا** اي فيه **ما فعل الصاحب به** اي الحدث الذي
اوجده الصاحب فيه فالفعل هو الايجاد والمفعول هو الاثر
الذي هو الحركة والسكون فلا يرد عليه الزام اتحاد الفعل
والمفعول **اي للتكثير** لا يصح ان يكون التكثير تفسير المعنى
فعل لوجود اللام ولا ان يكون مع اي بدلا من بمعنى فعل اي المانعة
من حلوله محل البدل منه فالوجه ان اي داخله على يكون مقدرة
وهي معمولا بها مفسرة ليكون الاولى ومعمولها او يكون للتكثير
تفسير المقول له بمعنى فعل وفي صنيعه اشارة الى ان التكثير اصله معاني
فعل **نحو ضاعفته وضعفته** بمعنى كثرته من ضعفه بفتح الضاد
مصدرا اي تكريره فهو للتكثير في الفعل وقضيته ان
تكرير الشيء مرة واحدة لا يستعمل فيه ضعف مجردا بل ضعف مخففا
او اضعف والمراد بالتكثير هنا غير التكثير من الكثرة المقابلة
للوحدة فان الاول مستفاد من الهيئة والثاني من المادة **نحو**
عافاك الله واعفاك اعفاك للتعدية اي جعلك عافيا

اي

٢٧

اي كثير العفو من عفى الشيء كثر ومنه حتى عفوا الا من عفى درس
وسافر وسفر اي خرج مسافرا وفي اثبات هذا المعنى لفاعل
بالمثالين نظر اذ المدفع في الاول من الله على يد بعض الناس وعادته
جارية بمقابلته برفع ايضا من المدفوع وان كان دون الدفع الاول
فلم يخرج عن معناه الاصلي وسفر في المثال الثاني يمكن ان يكون في القول
بمعنى الظهور كما صرح في الصحاح بان ذلك مصدره ولا يبعد لتصريحه فيه
بقوله اذا خرجت للسفر اذ يقال ذلك في الظهور حيث كان **ما كان ماضيه**
على خمسة احرف نقض بنحو تكسر وتباعد مع انه ليس من هذا
القسم **وهو نوعان** تثنية نوع وهو كلي مقول على كثيرين متفقين
بالحقيقة والمراد هنا ما اتفقت افراده في الحروف المبدو به ثم ان
اتفقت في الزايد الثاني فهو باب واحد والا فبابان او ابواب ومن
ثم كان في النوع الاول وهو المبدو بالتاء بابان تفعل بزيادة احد العينين
وتفاعل بزيادة الالف وفي النوع الثاني وهو المبدو بالهمزة ثلاثة
ابواب انفعل بزيادة النون وافتعل بزيادة التاء وافعل بزيادة احدى
اللامين وقد اشار الى ذلك كله بقوله **والمجموع خمسة ابواب فان**
قلت ادخال مثل على كل من الابواب الخمسة كقوله مثل تفعل
وتفاعل ومثل انفعل الى اخره يقتضي عدم الانحصار فيها وهو مناف
لقوله المجموع خمسة ابواب **قلت** تقدم غير مرة ان الافراد الذهنية
لا تنحصر في الافراد الخارجية فالمثلية باعتبار الذهنية والحصر باعتبار
الخارجية فلا منافاة **وتكرير العين** اذ تكريرها ليكون صالحا للمذاهب
للمذاهب الثلاثة المتقدمة في فعل على ان الذوق السليم يدرك في
تكرير العين ان الزايد فيه هو الثانية **وهو لمطاوعة فعل** بتشديد
العين ومطاوعة مصدر مضاف للمفعول والاصل لمطاوعة تفعل فعل
وتجوز في اسناد المطاوعة لتفعل والقاها على فعل وحقيقته لمطاوعة
فاعل تفعل فاعل فعل اذ المطاوعة قبول الاثر الناشئ من تعلق
فعل الفاعل بمفعوله كقبول الاناء للانكسار الناشئ من
تعلق فعل الكاسر وهو الكسر بذلك الاناء في قولك مثلا كسرته

فانكسر فالمطاوع اسم مفعول هو المؤثر وهو المتكلم لا الكسر الذي
هو التأثير واذا تقرر هذا علمت ان المطاوعة الجارية هي التي عرفها
الشارح بقوله **حصول الاثر من تعلق الفعل المتعدي بمفعوله**
فحصول الاثر هو مدلول تفعل مثلا والفعل المتعدي هو فعل
مثلا ولو اراد المطاوعة الحقيقية لكان التعريف فاسدا لان حصول
الاثر للمفعول في نفس الامر ليس ناشيا من تعلق الفعل المتعدي
بمفعوله بل من تعلق فعل الفاعل الذي هو الايجاد الصادر منه
وتفعل وفعل مثلا يخبران عن الحصول وعن ذلك التعلق السابق
كل منهما على الفعلين المذكورين ثم اعلم ان الحصول من التعلق ليس
بلازم بل هو غالب وقد يتخلف كما في كسرته فلم ينكسر وعلمته فلم يتعلم
صرح به البيضاوي في وعلم ادم الاسما ولاجل كونه غالبا يكتفي في الاعلام
بحصول الاثر بالاعلام بالتاثير كقولك كسرته وبما قررناه ينبغي ان
يفهم قوله **فانك اذا قلت كسرته فالحاصل له التكسير**
على ان الحصول غالب لا لازم **جانب الفعل** اي الحدث المدلول عليه
بالمجرد الذي هو اصل تفعل فالدال على المجانبة هو الهيئة في تفعل
لا المادة **نحو تهجد اي جانب الهجود** وهو النوم النوم ليلا وفي
الصحاح وفي الصحاح هجد وتهجد اي نام ليلا وهجد وتهجد اي
سهر وهو من الاضداد انتهى وهو صريح في ان الهجود والتهجد مشتركان
بين النوم ليلا والسهر فليس تهجد لمجانبة الفعل هنا لكن في
البيضاوي وغيره كما في الشرح وفي اعراب المسميين ما حاصله
ان فيه خلافا فقيل الهجود النوم وقيل مشترك **فان قلت**
لم يقل في هذا جانب اصل الفعل كما في الذي قبله والذي بعده
قلت لان المراد بالفعل فيه المعنى المصدري فهو بعينه اصل
تفعل وفي غيره تفعل نفسه فلا بد من ذكر اصل ليصح المعنى المقصود
من بعد مرة الاولى منصوب على انه مصدر مبين لعدد العامل
وهو حصول فهو مفعول مطلق والتقدير على اصل الفعل حصولا
واحدا بعد حصول واحد **جرعه بجرعه جرعه** في الصحاح الجرعة الحسوة

وللطلب

٢٨

وللطلب نحو تكبر ان قلت ما الفرق بينه وبين التكلف قلت
هو حصول اصل الفعل صورة في التكلف دون الطلب
وهو لما يصدر من اثنين فصاعدا يصدق بنحو القرب والبعد
ولا يتعين فيه تفاعل لجواز قرب زيد من عمرو وبعد عنه والاولى
قول ابن الحاجب تفاعل لمشاركة امرين او اكثر في اصله اي
مصدر فعله الثلاثي صريحا قال الجاربردي وانما قال صريحا
احترازا عن فاعل ولاجل ان يتشارك فيه امران صريحا نقص مفعولا عن
فاعل وحاصله ان وضع فاعل لنسبة الفعل الى الفاعل متعلقا
بغيره مع ان الغير فعل مثل ذلك ووضع تفاعل لنسبته الى المشتركين
فيه من غير قصد الى تعلق له فلذلك جا الاول زايدا على الثاني بمفعول
ابدا فان كان تفاعل من فاعل المتعدي الى مفعول كضارب لم يتعد
وان كان من المتعدي الى مفعولين كجاذبته الثوب تعدى الى واحد
وقد يفرق بينهما من حيث المعنى من ان البادي في فاعل معلوم
دون تفاعل وكذلك يقال اضارب زيد عمرو ام ضارب عمرو زيدا
ولا يقال ذلك في تضارب انتهى **وتنازعنه** اي وتنازعنا الحديث
انا وزيد يدل على هذا المحذوف قوله فيما هو لما يصدر من اثنين
وعلى هذا المذكور من ان تفاعل المأخوذ من فاعل المتعدي
الى مفعولين يتعدى الى واحد **وقس غيره** اي تفاعل المأخوذ من فاعله
المتعدي الى واحد فيكون غير متعد لان تفاعل دون فاعل
بمرتبة **الفاعل المتعلق** وقع المتعلق في كلام الجاربردي المتقدم
الذي هو اصله منكرا منصوبا كما مر والظاهر فيه انه حال من
الفعل وهو موافق لما سيأتي واما في كلام الشارح فهو نعت
للفاعل لوقوعه في كلام ابن الحاجب منصوبا حالا من المنسوب اليه

لقوله متعلقا احدهما بالاخر واسناد التعلق الى الفاعل مجاز
وحقيقة التعلق فعله **بغيره** اي بغير الفاعل وهو المفعول الصالح
للمشاركة من ضارب زيد عمرا ونازعته الحديث مع **ان الغير المذكور**
فعل ذلك التعلق بالفاعل المذكور ومن ثم كان فاعل دالا على
المشاركة كتفاعل لكن ضمنا لا صريحا **ووضع تفاعل النسبة** اي
لنسبة الفعل المتقدم ذكره وهو مصدر فعله الثلاثي لا لنسبة تفاعل
لان قوله **اي المشتركين فيه** يعين ذلك لان الاشتراك انما هو فيه
لا في تفاعل **من غير قصد الى التعلق له** اي لذلك الفعل بغير
الفاعل وهو المفعول ووجه دلالة هذا المذكور ان تفاعل انقص
من فاعل بمفعول ان ذلك الغير الذي تعلق به الفعل في فاعل على
وجه المفعولية ينسب اليه الفعل في تفاعل على وجه المفاعلة
والمتكلف نحو تجاهل لم يعبر عنه الجاربردي بالتكلف بل با
الاظهار اذ فسر التكلف بالفاعل يعاني ذلك الفعل ليحصل
بمعاناته ومن ثم فرق بين تفعل وتفاعل الملتبسين من حيث ان المعنى
في كل منهما غير حاصل لمن نسب اليه بان معنى التفعل ممارسة الفعل
ليحصل ومعنى التفاعل على اظهار الفعل على خلافه ليحصل بل ليظهر
انه عليه فان الفاعل في تحكم زيد يطلب ان يكون حكيما والفاعل في
تجاهل زيد لا يطلب ان يكون جاهلا وهذا هو معنى ما اشار اليه
الشارح بقوله **والفرق** الخ الا ان قوله **ان المتحكم يريد وجود الحكم**
من نفسه الاولى فيه يطلب فيه كما قال الجاربردي لا يريد اذ وجود
الحكم غير مقدور له فلا يتعلق به الارادة الا بتاويل تعلقها باسبابه
العادية بخلاف الطلب فانه يتعلق بالمقدور مطلقا **وهو مطاوع**
فعل يريد فعله الثلاثي المجرد لا بقيد فتح العين خطفته فاختطف

وقطع

وقطع بالبنا للمفعول فانقطع وترك تقييده بالمتعدي للعلم به
من قوله فيما مر المطاوعة حصول الاثر من تعلق الفعل المتعدي
بمفعوله واما ما جا من نحو انهوى وهعنوي من هوى اذا سقط وعوي
اذا ضل فقال ابن عصفور يجوز ان يكونا مطاوعين لاهويته او
عويته كادخلته فاندخل ولا يكون ذلك فيهما شاذا **وهذا** اي
وكونه للمطاوعة **لا يكون الا لازما** او المطاوعة كما قال الجاربردي
يقتضي اللزوم في كل منهما نظرا لاطباقهم على ان هذا انما هو من مطاوع
المتعدي لواحد اما مطاوع المتعدي لاثنين فيتعدى لواحد
كتعلمته الحساب فتعلمه فيجوز كسوت زيدا جبة فانكسى هو تلك
الجبة فان قيل فما سبب اللزوم عند الشارح في انطلق وانقض
وانسلخ وانكدرت النجوم اي سقطت قلت المطاوعة فيها الاطلق
ونقض لاستعماله في نقض اللؤلؤة مثلا ثقبها وسلخ لاستعماله في سلخ
الشاة مثلا وانكدرت انتفى المقدر الوضع فقول بعضهم لا فعل لها
مستعمل في اطلاقه نظر **وانعدمته** المعبر للشي المحدث عنها الا للباب
المتقدم ذكره **من الشواذ** ان قلت هذا مخالف لما تقدم
عن ابن عصفور من ان منهو ومنغو من اهويته او عويته لا شذوذ
فيهما قلت يمكن ان يجمع بينهما بان الشذوذ المنفي مخالفة الاستعمال
والشذوذ المثبت مخالفة القياس وقوله من الشواذ على حذف مضاف
اي مجي الشواذ اذ المجي نفسه ليس بشاذ فلو قال وما جا لم يحتج الى حذف
الا بما فيه علاج اي الا من فعل فيه علاج وهو ايجاد فعل بالجوارح
الظاهرة ليتولد عنه فعل اخر هو اثره **وتاثر** اي ايجاد اثره والمراد
اثر ظاهر اي للحواس الظاهرة قايم بالمفعول فالتاثير معطوف على
العلاج بقرينة ما سيأتي لا يقال انكرم وانعدم من اكرم واعدم اذا لا كرام

اعطاشي اهز والاعدام افنا الشي ونحوها كالعلم والفهم من علم وفهم ولا علاج في الكل ولا تاثير اما الكرم فلا اثر فيه بالكره بالفتح واما العدم فلان المعدوم ليس بموجود حتى يقوم به اثر واما العلم والفهم فلان كل منهما انفعال اي تاثر لا فعل اي تاثير ولو سلم فاثرهما غير ظاهر للحس بل هو معقول فتامل المحضوه بالمطاوعة اي قصره عليها ودخول البا على المقصور عليه كما هنا استعمال صحيح وان كان الشايع دخولها على المقصور كما في يختص برحمته من يشا امره اي شانه في البنا ولعل حذفه او عبر بدله باصله كان اخصر واظهر ما يظهر اثره من الفعل المصدري الذي يظهر اثره وهو علاج جملة معطوفة على جملة يظهر اثره ايضا صلة ما من ان المطاوعة حصول الاثر فقوي الاثر بكونه ظاهرا فان قلت الكرم العدم كما انتفى لما ذكره الشارح كذلك انتفى لان الفعل لا يطاوع انفعل كما مر فما وجه تخصيص الوجه الاول قلت هو ان مطاوعة افعل قد ثبتت في الجملة كامر فنفي وما ذكرنا انما هو لما ذكره الشارح فان قلت قول الشارح يظهر اثره وهو علاج يقتضي انهما وصفان متغايران وهو قول الجاربردي في قول ابن الحاجب ويختص بالعلاج يعني خصوا هذا البنا بالمعاني الواضحة للحس دون المختصة بالعلم كانهم لما خصوه بالمطاوعة التزموا ان يكون جليا واضحا يقتضي تفسير العلاج بالواضح للحس وهو الاثر الظاهر فهما شي واحد وايضا قول الشارح تقويه يقتضي ان المعنى الذي التزموه يتحقق المطاوعة بدونه الا انهم قصدوا التقوية به وقول الجاربردي لما خصوه بالمطاوعة يقتضي انه مقتضى المطاوعة ولازمها قلت اما تفسير العلاج بالواضح للحس فمن تفسير الشي بما يصدق عليه

عليه مفهومه ومفهوم شي اخر ومن الجاربردي تلازم وصفين متغايرين عارضين لذات واحدة اما المعنى الذي التزموه فلو كان لازما للمطاوعة لم يحتاجوا الى التزامه وللزيادة المبالغة الاضافة فيه بيانية اي الزيادة التي هي المبالغة فالزيادة بمعنى المزيد ويجوز ان تكون الاضافة فيه من اضافة المصدر لمفعوله اي ولزيادة المتكلم المبالغة او من اضافته لفاعله اي لازدياد ولا يجوز في ذلك كله ان يكون على معنى الزيادة فيها بان يكون اصل المبالغة ثابتا بدونها وزيد فيها زيادة لان هذا امثال للمفعول وللمقوله اي بالغ واضطرب فانه جعل مدلول افتعل هو المبالغة المفسرة بالاضطراب نحو اكتسب اشارة بالتمثيل بهذه الى قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت قال في الكشاف لما كان الشر مما تشتهيه النفس وهي منجذبة اليه وامارة به كانت في تحصيله اعمل واجد فجعلت لذلك مكتسبة فيه ولما لم تكن في باب الخير كذلك لفتورها في تحصيله وصفت بما لا دلالة له على الاعتماد والتصرف انتهى فالكسب تحصيل الشي على اي وجه كان والاكتساب المبالغة والاعتمال فيه ففي الاية تنبيه على لطف الله تعالى بخلقه فاثبت لهم ثواب الفعل على اي وجه كان ولم يثبت عليهم عقاب الفعل الا على وجه المبالغة والاعتمال فيه قاله الجاربردي وما في الكشاف مبني على ما ذكره الجاربردي من التعريفين والتنبيه على سر الاية الكريمة لمن العجايب توهم بعضهم انهما متخالفان فقال بعد نقل كلام الجاربردي والاولى قول صاحب الكشاف ومن تبعه لما كان الخ نعم في قول الجاربردي تبعا لابن الحاجب في شرح المفصل لم يثبت عليهم عقاب الفعل الا على وجه المبالغة والاعتمال

اشارة الي ان الشي يقع على وجهين وكلام الزمخشري صريح في انه لا يقع الا على وجه المبالغة نحو جذب واجتذب ان قلت لم لم يجعلوا اجتذب للمبالغة نحو اكتسب قلت لجواز وقوعه في جميع مواقع جذب وبالعكس يدل عليه قوله في الصحاح الجذب المد جذبه وجبذه على القلب واجتذبه ايضا انتهى فقول بعضهم بعد نقل كلام عن ابن عصفور يخالف هذا امتثيل الشارح منتقد وقد ذكر بعضهم لافتعل معاني اخر ترجع عند التامل الي ما ذكره التامل الي ما ذكره الشارح والازم الاولي او الثانية اشارة الي الخلاف السابق في فعل بتكرير العين فان قلت القول بان الزايد اول العينين في فعل لكونه ساكنا لا يجري هنا في اللام الاولي من افعل لكونه في الاصل متحركا بدليل ما سبق في فعلل من انه لو سكن لزم التقا الساكنين عند اتصال الضمير بالفعل وكذا القول الثالث لان امكان هذا الوجه عنه لصحة دليله ومكافاته لدليل مقابله قلت لما علم ان قصمه متحرك الاولي عملا بالدليل السابق يفضي الي وجوب سكونه للادغام في مماثله ترك هذا السكون العارض لوجوبه منزلة السكون الاصلي فجرى فيه القولان المذكوران اي حمر الاولي ان يقول اي اي اشتدت حمرته ليوافق قوله وهو المبالغة واختص بالالوان والعيوب الباد اخله على المقصور عليه وتقدم ان ذلك استعمال صحيح ولا ينافي الاختصاص بهما مجيئه وشذوذا في غيرهما كازور الليل انقصف لا كوابهر القمر قوي ضوءه لان الضو ملحق بالالوان وهو طلب الفعل اي المصدر المشتق منه استفعل ومعني ان استفعل للطلب قال الجاربردي نسبة الفعل الي فاعله لارادة تحصيل الفعل المشتق هو معه وذلك قد يكون صريحا نحو استكتبته اي طلبت منه الكتابة

وقد

٣١ وقد يكون تقديرا نحو استخرجت الوتد من الحايط فليس هنا طلب صريح بل المعنى لم ازل اتلطف واتحيل حتى خرج ونزل ذلك منزلة الطلب انتهى فقول الشارح نحو استخرجته ان كان المعني لما يصح ان يطلب منه كزيد فمثال للصريح وان لم يكن كالوتد فمثال للمقدر وكان الشارح لم يات بالظاهر ليصلح مثالا للنوعين وقيل انه للطلب المقدر لا للصريح وكذا قال كانه اي كان فاعل استقر يطلب القرار من نفسه ووجه تضعيفه ان استقر يصح اسناده الي ما يمتنع منه الطلب كاستقر الحجر وهذا القول هو مقتضي ما قرره الجاربردي في استخرجت الوتد من الحايط اذ لا وقع بحالة الطلب بين الطالب والمطلوب منه ولهذا اسقطه من معاني استفعل وافعال بزيادة الالف واللام الاخرى على قاعدته من الاشارة الي الخلاف ان يزيد الاولي او الثانية ولامها الاولي محركة في الاصل ثم سكنت للدليل السابق ومن ثم يقول احماررت مثلا وحكم حكم حمر من انه للمبالغة ولا يكون الا لازما واختص بالالوان والعيوب ولما كان هذا الكلام يوهم التساويهما في المبالغة استثنى مقدارها في افعال فقال الا ان المبالغة فيه زايدة عليها في احمر ولو كان حكمه حكم افعل لرجع الضمير في حكمه وفيه على افعال فكان اعم فايدة وقوله حكمه حكم احمر من باب التشبيه الموكد بحذف اداته نحو اجلوذ بهم السير اجلواذا اي دام مع السرعة وهو بالذال المعجمة اخ واحدي اللامين انما حكم بزيادتها بان اصوله ثلاثة فقط وتعبيره بذلك اشارة الي الخلاف السابق ولعل وجه القول بان الزايد في هذا هو الاول وان كان متحركا دون عه موقع ما حكم بزيادته لسونه

اي خلف بتشديد اللام يعني ذهب اي خلف لصدره كشرق
ذهب الي المشرق وغرب ذهب الي المغرب **واجع** اي بصدره
الي خلف فهو تاكيد لما قبله وهو كقول الجاربردي نحو اقعنسس
اي تاخر ورجع الي خلف ويحتمل ان يكون رجع معناه وقدم لبطنه ورجع
مخففة الجيم لانه يتعدي بنفسه ومنه قال رب ارجعوني **والالف**
هي للالحاق كما استذكره انما لا للتانيث **اي نام علي ظهره** النوم
ليس بشرط والمراد به الاضطجاع عليه ينبغي عنه قوله **ووقع
علي قفاه** كما اقتصر عليه الجاربردي **والبابان الاخيران**
وهما افعلل بزيادة احدي اللامين وافعنلي واطلاق الاخير علي
اولهما اضافي وعلي الثاني حقيقي **من الملحقات باحرنجم** ان
قلت الملحق باحرنجم هما البابان المذكوران لا غير فالصواب
ان يقال ملحقان به قلت الخبر هو قوله من الملحقات
وهنا تمامه وقوله باحرنجم يتعلق بمحذوف تقديره الحقا باحرنجم
وهو جواب عن سؤال نشا مما قبل كانه لما قال من الملحقات
قيل ثم الحقا فاجاب بما ذكر فان قلت لم لم يجعله متعلقا
بالملحقات بناء علي ان غيرهما الحق به ايضا كقولهم احيا طابا لهن قرد
افعنلا واحولقل الطاير فهو افوعل قلت لانهم جعلوا اهر
الاول محتملا للابدال من الالف فهو افعلى بالالف والمحتمل
لا يثبت به حكم والثاني لم يثبت لتفرد صاحب كتاب العين بقله
وما تفرد به لا يلتفت اليه **فلا وجه لنظمها في سلك ما تقدم**
المراد بالنظم العدد بالسلك وهو لغة الخيط الذي ينتظم فيه
حبات اللولو مزيد الثلاثي وبما تقدم ابوابه شبه الابواب
لتشابههما باشتراكها في كل شيئ مضرا في النفس فهو استعارة

بالكناية

بالكناية واثبات السلك استعارة تخييلية والنظم تجريد
ومراد الشارح ان الوجه نظمها في سلك ما الحق به اذ الالحاق
كامر جعل كلمة من باب موزون تلك الكلمة اصل فيه ويمكن توجيه
بان الالحاق يستدعي مغايرة الملحق للملحق به في حقيقته ولا بد
من معرفة حقيقة الملحق ومن اي نوع وباب هي يمكن الحكم بانها
ملحقة بحقيقة من نوع وباب اخر **والمصنف لم يفرق بين ذلك**
الذي ذكر من الملحق من مزيد الثلاثي وبين غيره وهو ما لم يلحق منه
بقيه اواد اسم الاشارة الي متعدده وحذف المعطوف علي مجروره
ويجوز ان يرجع اسم الاشارة الي ما تقدم ولا حذف وههنا انتهي
القول في مزيد الثلاثي وهو خمس وعشرون بابا وخلاصة
القول فيه ما قاله الجاربردي قال وهو اي الثلاثي المزيد فيه
اما ان يكون موازنا للرباعي او غير موازن والموازن اما ان
يكون ملحقا او غير ملحق والملحق اما بدحرج او بتدحرج او باحر
نجم اما الملحق بدحرج فهو شملل اي اسرع وحوقل اي ضعف وهرم
وبيطر اي عمل البيطرة من البطر وهو الشق وجهور اي جهر
وقلنس اي لبس قلنسوة وتشيطن اي فعل فعل الشيطان وترهوك
اي تبختر وتمكن الي اظهر الذل والحاجة وتغافل وتكلم وينبغي
ان تعلم ان تحقق الالحاق في تجلبب انما هو بتكرير الباء والتاء
انما دخلت لمعنى المطاوعة كما كانت كذلك في تدحرج لان الالحاق
في تجلبب انما هو بكرير الباء والتاء انما دخلت لمطاوعة كما كانت
كذلك في تدحرج لان الالحاق لا يكون من اول الكلمة وفي تجورب
وتشيطن وترهوك بالواو والياء الساكنة وفي تمسكن كلام يأتي
في باب ذي الزيادة اي انها زائدة لو همت اصالتها للزومها

اما رديف الكلمة وليست الالف في تفاعل للالحاق لان الالف
لا تقع للالحاق حشوا لا في الاسم ولا في الفعل وتضعيف العين
لا يكون للالحاق مطلقا لا يكون ملحقا وكذا اجيب ذلك في شرح الهادي
ثم قيل فيه اطلاق لفظ الالحاق ههنا سهو واما الملحق باخر
نحو فنحو قعنس واسلنقى فهذه اقسام الملحقات وهي خمسة
عشر كذا قال وكانه اسقط منها نحو شريف وسوام قال واما غير
الملحق من الموازن فثلاثة نحو احرنجم وحوب وقاتل وانما حكموا
بان سلل ملحق بدحرج دون احرنجم واخوته لان شرط الالحاق توافق
في المصدرين وقد قالوا سلل سلله كما قالوا دحرج دحرجة ولم يجي
مصدر الفرع واخويه على ذلك فان قلت فقد قالوا احرنجم احرنجاما
كما قالوا دحرج دحراجا قلت اجيب عنه بوجهين الاول ان
الاعتبار انما هو بالفعللة لاطرادها وعمومها في جميع صور فعلل
واما الفعلال فلا اعتداد به وانما هو دخيل فيه غير مطرد ومجيئه
في بعض الصور فانهم لم يقولوا لخطا با وعزيادا بل خطبه وعزلده
الثاني ان الشرط الثاني ان الشرط توافق المصادر احرنجم واما غير
الموازن فسبعة نحو انطلق واقتدر واستخرج واشهاب واشهب
واغدودن اي طال الشعر واعلوط بغيره اذا تعلق بعنقه وعلاه
وانما حكمنا باقعنسس بانه موازن لاحرنجم وعلى استخرج بانه
غير موازن له لانا لم نعن بالموازنة صورة حركات واستحقاق وانما
عنينا به وقوع العين والفاء واللام في الفرع موقعها في الاصل
الملحق به وان كانت ثمة زيادة فلابد من وقوع مماثله في الملحق
واستخرج بالنسبة الى احرنجم على خلاف ما ذكرنا في الاصلية
والزيادة جميعا اما في الاصلية فلان الخاء وهو فاء وقعت

موقع

موقع النون الزايدة في الاصل واما في الزيادة فلان النون واقعة
في الاصل بعد الفاء والعين وليس من الفرع كون في موضعها انتهى
وبه يعلم من كلام المصنف فيما مضى وفيما سياتي من قوله ويلحق
به اي بتدحرج نحو تجلبب الخ **ثلاثة** اي ثلاثة ابواب وهي نوعان
لان اوله اما تاء واما همزة فان قلت لم اقتصرها على ثلاثة وقد
عد بعضهم من ابنية اجرمز اي اجتمع وذهب ناحية فهو معلل **قلت**
قال ابو حيان يظهر لي انه مزيد الثلاثي غير الملحق وانما لم يذكره فلعل
المصنف والشارح ممن ذهب الى ذلك **ويقال** هذا المعنى اخص من
الاول **ولا يجوز الادغام** يعني احكموا على اقتضاء المقوم لعدم الالحاق
بتدحرج والالف لو ادغموا الفك **والاعلال** ان قلت قد نصوا
على ان اسلنقا واحبنطا ملحقان باحرنجم كما مر والفهما منقلبة
عن ياء لتحركها وانفتاح ما قبلها قال ابن الحاجب الف الالحاق
عند المحققين انما الحقت ياء فتحركت وانفتح ما قبلها فقلبت الفا
قلت في كلام ابن الحاجب ما يقتضي تقييده منع الاعلال بالحشو فانه
بعد ما تقدم عنه قال فلو الحقت في غير الاخر لم تخل اما ان تلحق
متحركة بعد فتحة او غير ذلك فان الحقت على الاول انقلبت الفا فيزول
وجه الالحاق لفوات الحركة فيها فيفوت المعنى الذي من اجله الحقت
وان الحقت على الثاني وجب ان تبقى فلا تكون الفا بخلاف الاخير
فان حركته عارضة غير معتقد بها في الزنة انتهى وبه يعلم ما يرد
على الشارح من اطلاق في موضع التقييد **والفرق بين باب اقعنسس
واحرنجم باب اقعنسس** افعنلل الثلاثي الاصول وباب احرنجم
هو افعنلل الرباعي الاصول انه يجب في الاول **تكرير اللام** ليصح
مقابلة الحرف الزائد باللام اذ لو لم يكرر لعبر عن الزايد بلفظه

على ما تقدم انه الصواب فيخرج عن باب افعنلل كما تقول في احبنطى
مثلا افعنلى دون الثاني فان الحرف الذي بعد الفاء والعين
فيه اصلي فيعبر عنه باللام مماثلا كان او لا وانما تعرض للفرق بين
هذين البابين لحصول اللبس بينهما باتحاد الزنة بينهما وهو
افعنلل واللام التعريف فيها للعهد الذكري وهو الاول او
الثانية وفتح اللام الاولى مخففة والاخيرة مشددة هذا الضبط
باعتبار الحاصلة له مع الاستعمال واما حال الوضع فقبل وهو كذلك
فيكون بناء مقتضيا وهو ظاهر صنيع الشارح والمصنف وقيل هو
بناء ملحق باحرنجم فاصله قشعرنجم زادوا فيه الهمزة واحد الرائين
ثم نقلوا الى العين فتحة الراء الاولى توصلا الى ادغامها في الثانية
فوزنه في الاصل افعنلل لكن الاولى مدغمة في الثانية واستدل
على الحاقه باحرنجم باتحاد مصدريهما اقول فكانهم لما اختاروا هذا
القول لما ان الملحق به اذا كانت فيه زيادة يجب اشتمال الملحق عليها
واقعة فيه موقعها في الاصل والنون من احرنجم منتفية من اقشعر
ومجرد اتحاد المصدرين لا يكون دليلا على الالحاق بل لا بد مع ذلك من
استيفاء شرائط الالحاق والله اعلم الفعل الذي يتعدى الى اللفظ
المخصوص الذي يتعدى هو سبب تعدي مدلوله وهو الحدث من الفاعل
التي من التي هي لابتداء الغاية مع ان يتعدى ستعد بنفسه لافادة ان
الفاعل مبداه وانه ليس له مبدا غيره يتعدى منه اليه ثم الى غيره
كما في شان من سافر من الشام الى البصرة ثم الى الكوفة فان المستعمل
فيه تعدى من البصرة الى الكوفة فقول الشارح اي يتجاوزه ليس بمطابق
لمراد المصنف من افادة ما ذكر نعم لو كان المراد بالتعدي التاثير العلمي
لكان ذكر من وحدها شيئا الى المفعول به ينبغي ان يكون البا

فيه

للالصاق الذي اي الصق الفعل به او المقابلة كما قال الرضي
وان يكون المراد بالمفعول به الجنس لتناول المفعولين والثلاثة
في ظننت زيدا عالما واعلمت زيدا عمرا بكرا او في تناول التعريف
نحو علم بالنظر الى المفعول الاول واعلم بالنظر الى الثاني نظر
اذ العلم والاعلام انما يقع على غيرهما كقولك ضربت زيدا مدخول
الكاف هو جزئي لما قبلها القصد بذكره توضيحه وهو هنا قولك
لا يصح ان يراد به حقيقة وهو التلفظ اذ ليس من جزئيات
الفعل المتعدي فوجب حمله على القول وضربت زيدا الغرض عطف
بيان قال معناه السيد في بعض حواشيه في قول الشارح عند
ذكر المتن قوله كذا فان الفعل الذي هو ضرب قد جاوز
الفاعل الى زيد هذا بيان لما حصل التعدي له ومنه واليه على
الحقيقة وسببه صحة نسبة التعدي الى لفظه الدال عليه في
التعريف فقوله الفعل الذي هو الضرب لم يقصد به بيان الفعل
الواقع في التعريف بل بيان مدلوله فالدور الذي قد يتوهم
لزومه لتعريف المصنف بسبب اشتماله على ما يتوقف معرفته
على معرفة المعرف بالفتح المتوقفة على معرفة المعرف بالكسر
واجزائه مدفوع عن التعريف فان المراد بقوله يتعدى الواقع
في التعريف معناه اللغوي وهو مطلق التجاوز كما مر والمراد
بالتعدي الذي هو معرف معناه الاصطلاحي وهو النصب
المفعول به فمعنى يتعدى لا يتوقف معرفته على معرفة معنى التعدي
وفي كون هذا التوهم دورا نظر وهو تعريف الشيء بما يتوقف
عليه او التوقف يقتضي التغاير بين المتوقف والمتوقف عليه
بل هو تعريف للشيء بنفسه اذ عرف الفعل المتعدي بالفعل

الذي يتعدى ويمكن ان يجاب عن الايراد الذي اشار اليه الشارح
بجواب اخر وهو ان المراد بالتعريف المذكور شرح مفهوم اللفظ
لا شرح الماهية اعني ان هذا التعريف لمن عرف ان الفعل منه
ما يتعدى من الفاعل الي المفعول فيعمل فيه ومنها لا يكون كذلك
ولم يعرف ان لفظ التعدي لايهما ومنع هذا الجواب كثيرا ما
يستعمله الشارح والسيد وغيرهما في كتبهم **في نصب ما عدا المفعول**
ما موصول اسمي فيجوز في المفعول النصب بعدا والجر بها لا موصول
حرفي كما لا يخفى مما يم من الفاعل والحال والتمييز والاستثنا **ولا**
يعترض على عكس التعريف **بنحو** ضربت في قولك **ما ضربت زيدا**
مما اقترن بحرف النفي لانه متعد ولا يصدق عليه انه تعدي
من الفاعل الي المفعول به فيكون غير جامع فيفسد وجوابه قوله
لان الفعل الواقع في التعريف **ان اريد به لفظه الذي هو ضربت**
فالصواب الذي هو صادق على ضربت ونحوه لان الفعل الواقع في
التعريف مفهوم كلي اي كلمة دلت على معنى مقترن بزمان معين
فلا يصح تفسيره بالذي ضربت اذ هو جزئي منه والجزئي لا يحمل على
كليه وان صح العكس ثم يمكن ان يفسر قوله لان الفعل بان المراد
الفعل المعترض به اي لان الفعل الذي اعترض به المعترض ان
اريد به لفظه الذي هو ضربت دون ما اقترن به من الثاني وقوله
ان اريد به لفظه معناه ولم يرد مع ذلك بان الفاعل والمفعول
لفظيا بل معناهما **فهو** اي نحو ما ضربت زيدا اي فنحو ضربت في هذا
التركيب **قد يتعدى** لفظه بالنظر الي تعدي معناه **الي المفعول به**
في نحو ضربت زيدا لما هو مثبت وان لم يتعد اليه في السلب فقد
صدق عليه في الجملة انه يتعدى فيصدق الحد عليه فلا يكون خارجا

عنه

عنه ويرد عليه ان سلب التعدي عنه في التركيب السلبي حقيقة
فلا يكون اثباته في ذلك حقيقة والمعتبر في التعاريف المتداول
الحقيقي وان الحيثيات مراعاة في الحدود وان لم يذكر فقولهم
هو الفعل الذي يتعدى الي المفعول به مرادهم من حيث انه يتعدى
اليه فلا يتناوله الحد من حيث السلب لانتفا الحيثية **وان اريد**
لفظ الفاعل الي المفعول اي مع ارادة لفظ الفعل ايضا وفي بعض
النسخ زيادة به بعد اريد والباء بمعنى مع وانها عايد على لفظ الفعل
المتقدم وما قررناه في الشق الاول من قولنا ولم يرد مع ذلك وفي
الشق الثاني مع قولنا مع ارادة لفظ الفعل ايضا صحة المقابلة
بين الشقين وحصل الربط ايضا بين الشق الثاني المعطوف على الشق
الاول الواقع خبرا عن الفعل وبين الفعل المخبر عنه بجملة الشرط
وجزايه المحتاجة الي ما يربطها به فتامل ذلك **فهذا** المعترض
به وهو خروج نحو ما ضربت زيدا **مدفوع بلا خفا** وان كان مدفوعا
عنه على الاول ايضا لكن مع خفا **وهو الفعل الذي لم يجاوز**
الفاعل صادق بما له فاعل ولم يجاوزه كقام وبما لا فاعل له مثل
كان واخواتها الناقصة لقولهم السالبة تصدق بسلب الموضوع
وبعضهم كابن هشام يجعل هذا واسطة بين المتعدي واللازم واما
نحو ضربت زيدا بالبنا للمفعول فمتعد لان بناه له بعد مجاوزته
اليه **للزومه** اي للفصول ولذا اعراه بعلي **وعدم انفكاكه** اي
عدم انفكاك الفعل **اي المفعول** اي عن الفاعل وهذا لا يطرد
في الافعال التي معانيها تتجدد وتنقضي كقام وقعد فالذي ينبغي
ان يعبر بدل الانفكاك بالتجاوز **عن المفعول به** متعلق بعلي وما
بعدها ليصح التعليل اذ الفعل مطلقا واقع في الوجود والزمان

والمكان واعلم ان التصريفيين يستقضان مما بنحو مررت من قولك
مررت بزيد فان التعدي ثابت بمعناه ولفظه في محل واحد اذ الم
يقيد المتعدي بالنفس الا ان يجاب بان المجرد رفيه لا يسمى
اصطلاحا بالمفعول به وهو مراد في حق اللازم وان حذف لدلالة
ذكره في حد مقابله **وفعل واحد يتعدي بنفسه** ارحال وقد
على يتعدى كي في الموضعين غير مناسب لقوله عند تساوى الا
ستعمالين فالصواب حذفهما كما في كلام الرضي هو اصله فان قلت
التعدي وعدمه نقيضان وهما اللذان لا يجتمعان ولا يفترقان
كيف اجتمعا في الفعل الواحد قلت المستحيل اجتماعهما
في وقت واحد واجتماعهما في الفعل الواحد في وقتي الاستعمالين
وقد اشار الي ذلك الشارح بقوله **فقد يتعدي بنفسه فيسمى
متعديا وقد يتعدى باللفظ فيسمى لازما** حيث فرع التسمية
على ما قبلها **وذلك** اي التسميتان **عند تساوي الاستعمالين**
ان في مطلق الكثرة بان يكون كل منهما كثيرا وان كان احدهما اكثر **نحو
شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له** فان استعمالهما
باللام اكثر منه بدونها المكثير ايضا كما تقتضيه قول الجوهري انهما
باللام افصح الدال على ان تعديهما بدونه فصيح ايضا والفصيح لا بد فيه
من موافقة استعمال كثير فالاعتراض على الشارح بقول الجوهري
وبقول غيره مما فيه تدافع ظاهر وهم على المناقشة في المثال
ليست من دأب المحقق **وانه الحق** اي ذلك الفعل الواحد
متعد مطلقا مع اللام ودونها **لان معناه مع اللام هو المعنى
بدونها** وهو ايقاع النصح على ما بعد الفاعل واذا اتحد المعنى
وجب انه متعد لكن لقائل ان يقول اذا كان لاتحاد المعنى مع

تساوي

وغيره

٧٦

تساوي الاستعمالين يوجب اتحاد الوصف مع المتعدي او اللزوم فليس
كونه متعديا واللام زائدة باولى من كونه لازما واللام محذوفة توسعا
بل يترجح هذا بان دعوي الحذف اولى من دعوي الزيادة **والتعدي
واللزوم بحسب المعنى** لما مر من ان التعدي هو الذي يتجاوز
معناه الفاعل الي مفعول به واللازم هو الذي يكون معناه قاصرا
على الفاعل فظهر بهذا الدليل انه لا يلزم جريان ذلك في اللفظين
المختلفين في المادة كخفت واشفقت منه واراد بوضع احدهما
لمعنى من حيث قيامه بالفاعل ولزومه له وبوضع الاخر له من حيث
مجاوزته اياه للمفعول **اي لتعدي انت** دفع بهذا التقدير توهم
انه تعدي بفتح التا والعين وكسر الدال مصدر تعدي بفتح الثلاثة
على انه مجرد وفيه لانه معنى ثابت عليه بقوله **وفي بعض النسخ
وتعديته في الثلاثي المجرد خاصة** الذي يظهر لي ان خاصة
مصدر كالعافية بمعنى خصوصا منصوب على انه مفعول مطلق بمحذوف
تقديره اخصه خصوصا على ما هو المقصور من جواز حذف عامل
المؤكد ولا يخفى ان يكون حالا لانك تقول جاءني الرجال او الزيدون
خاصة **بشيئين** ان قلت اقتصر ابن مالك في الالفية على حروف
الجر ومصنف هذا المختصر عليها مطلقا وعلى الهمزة والتضعيف
في الثلاثي المجرد وغيرهما زاد على ذلك نقله اي استفعل كاستطعمت
زيدا وفاعل نحو سايرته وفعل في باب المغالبة فما وجه ذلك قلت
اعتبر ابن مالك في تعدى اللازم بقاءه على صورته والا فهو
فعل اخر والمصنف بقاءه على معناه مسندا الي فاعله الاول
الا ترى انك اذا قلت فرحته واجلسته كان معناه صيرته فالفرح
والجلوس الذي هو معنى فرح زيد وجلس زيد والا فهو فعل

اخر بمعنى اخذ والثالث اعتبر الموافقة له في اصل معناه وحروفه
الاصول اذا تقرر هذا علمت ان حصر التعدية للمجرد الثلاثي في الثلثة
صحيح فالاعتراض على المصنف بالاصطلاح الثالث خلط فان قلت
قد يفيد معنى القاصر مسندا الى فاعله فاستفعل كاستحسنت
زيدا اي اصبته حسنا قلت معنى اصبته اعتقدته ولا يلزم كونه
كذلك لجواز ان يقول استحسنته وما هو بحسن اي ينقله عن باب
التفعيل هذا التفسير لدفع توهم ما يرد على عبارة المصنف من
تناول نحو اعشوشب اي ينقله الى باب الافعال وتم بهذا التفسير
ورود انفعل وافعال فان قولك جلست لازم فلما قلت اجلسته
صار متعديا الجاري على قياس ما ذكر له في المثال الذي قبله وهو
فرحت زيدا وعلى ما عرفوا به التعدية من انها تضمين الفعل معنى
التصيير فيصير الفاعل في المعنى مفعولا للتصيير فاعلا لاصل الفعل
في المعنى ومن انها تجعل الفعل الفاعل تصيير من كان فاعلا له قبل
التعدية منسوبا الى الفعل ان تقول فان قولك جلس زيد لازم
فلما الى اخره وتعديه اي توصل معناه الى المفعول به معنى وان
كان ذلك المفعول به مفعولا فيه او له او معه صرح بذلك الرضي في
باب المفعول فيه المجرد والمزيد فيه نعتان للرباعي بتقدير مثلهما في الثلاثي
او للكل في قوله الكل وضعت لتجر معاني الافعال الى الاسما
اي توقعها على معاني الاسما على انها مفعول به او فيه او له او معه
فلا منافات بين كونها مفعولا به وفيه مثلا والمراد بالجر في كلامه
الجر اللفظي اما الخارجي سابق التحقق وبيان ذلك في نحو مررت
بزيد في داره في هذا اليوم ان الفعل المرور على زيد على انه مفعول
به وعلى داره واليوم على انهما مفعول فيه نحو ذهبت بزيد وانطلقت
به

به ان قلت كيف يتصور في هذين المثالين جر الذهاب والانطلاق ٣٧
وايقاعهما على زيد بواسطة البا وقد كان اصلهما كما قررت
عين من ذهب زيد وانطلق لكل من المعنيين ثابت له قبل البا ومعها
قلت المعنى الواقع غالبا على مجرورها في نحو هذين المثالين
وهو التصيير ولا يمكن ايصاله معبرا عنه بالذهاب والانطلاق
الا بالبا فان ذهب وانطلق لازمان فيه اجمال اذ لم يبين
فاعله مع اللزوم بما هو فيمكن ان يريد نحو ما ذكر له في اجلسته وان
يريد نحو ما ذكر له في فرحت زيدا ولا يغير شي من حروف الجر
معنى الفعل الذي يتعدى بها مع معناه الافرادي لانها انما وضعت
لجر المعاني لا لتغييرها كما في قولك جلست في الدار فان جلوس المتكلم
وهو معنى جلست مرة في الدار الا البا حال كونها في بعض المواضع
وهو المواضع الذي لا يراد فيه لصوق معنى الفعل الموصى بالمجرور
بل يعتبر المجرور فاعله فانها تغير معنى الفعل عن الوصى الى التصيير
كالهمزة والتضعيف نحو ذهبت به فان المراد منه ليس الى ذهابك
لصوقه وان كان ذلك يمكن الارادة بل تصييرك اياه فاعل الذهاب
فقد غيرت البا معنى ذهب الى التصيير التفسير لبعضهم لبعض
المواضع بانه هو الموضع الذي يكون فيه البا للتعدية وفي التي معناها
التصيير خروج عن معنى الكلام وبنا على ان للتعدية معنيين وسياتي
ما فيه بمعنى مع لو كان البا عنده بمعنى مع تخرج الفعل عن موضع المسئلة
وهو بما غير البا معناه لان الفعل مع الفاعل يفيد ان صدور الفعل
عنه والبا تفيد صدوره عن المجرور فلا تغيير في معنى الفعل
كما لا يخفى فان قلت كيف يصنع المبرد في قوله مع ذهب الله بنورهم
قلت قال الرضي انها عنده في ذلك التاكيد وبنيه لبيان لصار عنه

واما في الهمزة والتضعيف فلا بد من التغيير
العلم واللسان **و اما في الهمزة** يعني اذا كان التعدية و الا فلا يلزم التغيير كما في اسرى وسرى واسرى وبشر ومنه يبشر الله عباده والسر في وجوب التغيير ان فعل لحصول الاثر وافعل وفعل للتاثير وهو ايجاد الاثر في الغير والايجاد وهو التصيير المذكور وصيغه لا يقتضي الاشتراك سوى افعل وفعل في التغيير وهو اعلم من ان يكون معه تكثير وتكرير او غيره وقد صرح بما سبق بان فعل للتصيير للتكثير في الفعل او في الفاعل او في المفعول وسكت عن مثل ذلك في افعل فيوجد منه اختصاص فعل عن افعل بهذا المعنى اعني ان فعل يدل عليه دون افعل فانه لا يدل عليه لا لانه انما يستعمل في غير التكثير بل لانه لما هو اعم منه ومن التكثير فمن ثم قال تعالى تبارك الذي نزل الفرقان على عبده وقال تعالى الحمد لله الذي انزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا وقال تعالى انا انزلناه في ليلة مباركة وهي انزاله ليلة القدر الى سماء الدنيا وهذا قول جمع من المحققين وقيل انهما سواء في عدم الدلالة على التكثير تمسكا بقوله تعالى لولا نزل عليه القران جملة واحدة وقد نزل عليكم من الكتاب الاية اشارة الى قوله واذا رايت الذين يخوضون في اياتنا الاية وقد يجاب بان التنزيل والاتيان على تعلى فالمراد به الابلاغ ولا يحصل عادة مع كثرة المبلغ والمبلغ اليه الا ان تكون شيا بعد شي وقوله في الاية الاولى جملة واحدة باعتبار نزوله الى الارض فتامل وقول بعض من كتب على هذا المحل انه يوخذ من صنيع الشارح ههنا مع مشاحة سابقه استوا افعل وافعل في عدم الدلالة على التكثير وهم من غير شبهه
ولا حصر لتعديه متعلق بحصر وهو مضاف الى فاعله اي **حروف الجر**

والمراد

والمراد به الجنس لا الجميع ومفعوله **فعلا واحدا** وخبر لا محذوف تقديره في عدد معين من الحروف اي واحدا او اكثر **فانه** اي فان اجتماع حروف كثيرة على فعل واحد فلا يوخذ من هذه العبارة اجتماع حرفين بل ولا ثلاثة **لا يجوز** يستثنى من ذلك اذا كان مدخولها ظرفا فانه يجوز كقولك في البلد في السوق واعتكفت في رمضان في العشر الاخير منه في المسجد نص عليه الرضي **ولا يتعدى كل فعل** اي ثلاثي مجرده **ابواب المتشعبه** من اضافة الموصوف الى صفته **كذا** الاشارة الى ما تقدم من قوله ولا لتغيير من حروف الجر **قال بعض المحققين** هو كما قال السيد قدس سره نجم الايمة وفاضل الامة الرضي الاستراباذي مع تغيير كثير في كلامه بالزيادة والنقصان وفيه ايما الى مواخذته اول كلامه من ان حروف الجر التي بعضها يغير معنى الفعل وبعضها لا يغير معديات للفعل فتجعل .... التعدية للفعل مع تغيير معناه تارة وبدونه اخرى وهذا باطل **والحق انه لا يعني المتعدي الذي يبحث عنه ويجعله مقابلا للازم** وهو ما يجاوز معناه الفاعل الى المفعول به **من تغيير الحرف معناه** الوضعي الى معنى التصيير كما مع الهمزة والتضعيف **لما مر** عن هذا المحقق نفسه في صفحته ولصفحة له **من انه** اي التعدي **بحسب المعنى** والحرف اذا لم يغير معنى الفعل اللازم كان بدونه هو معناه معه فيكون لازما ايضا **ولا بد** في كون الفعل متعديا بعد كونه لازما **من معنى التصيير** الاضافة بيانية ولو قلب الاضافة كان اظهر وقد اجاب بعضهم بان مراد هذا المحقق ببعض المواضع ما تكون الباء فيه معدية وهو مردود بما نقله عنه الشارح من قوله ولا حصر لتعدية حروف الجر فعلا واحدا وجعله من التعدية المتعددة نحو مررت بزيد بالبادية مع ان الحرف فيه

لم يغير معنى الفعل كما صرح به في قوله قبل ذلك وبعده بخلاف
مررت به وانا اقول قد علمت بما قدمناه ان معنى التعدي هو
ليس الا مجاوزة معنى الفعل الي المفعول به وان هذا المعنى
كما لا يتحقق في ضربت زيدا يتحقق في مررت بزيد في الدار يوم الجمعة
على ما مر وان هذه المجاوزة قد تحققت للفعل بواسطة الباء بعد
ان كانت منتفية بدونها وان تحققها لا يستلزم تغيير المعنى وانما
وجب تغييره في نحو ذهبت بزيد لان المراد ليس كون الذهاب
لاصقا بزيد بل كون المتكلم صير زيدا ذاهبا وفي الهمزة والتضعيف
لانهما من باب التأثير وما ادعاه من كون التعدية لمعنيين وان
التعدية تطلق على مجاوزة عمل الفعل الي الحال والظرف مما لم
نقف عليه حد ولا نصا ولا استعمالا وان وقع في شرح المفصل مما
يوهمه فان قلت كيف يمكن هذا المحقق او غيره ان يقول ان
التعدي واللزوم انما يوصف بهما الفعل بحسب اختلاف
المعنى فلذلك كان لضحكت لك متعديا لان معناه هو معنى نصحتك
وان يقول في نحو مررت بزيد ان المعنى لم يتغير معنى الفعل وانه مع
ذلك متعد وهل هذا الا هذا الا تناقض قلت المراد باختلاف
المعنى ان يكون المفهوم من الاخر وذلك يتحقق بكون احدهما متضمنا
للاخر كما في مررت ومررت بزيد فيكون احدهما لازما والاخر متعديا
ومتى كان المفهومان متنفيين بان كان احدهما هو عين الاخر كما
في نصحتك ونصحت لك لم يكن ان احدهما لازم والاخر متعد و
المراد بتغيير معنى الفعل تبديله بمعنى اخر كما في ذهبت اي مضيت
وذهبت بزيد اي صيرته ذاهبا فمن البين ان اختلاف المعنى لا يستلزم
تغييره فلا تناقض والله اعلم نظرا وجهه ان معنى الفعل بدون
الحرف

بدون الحرف وهو الحدوث مسندا الي فاعله ومع الحرف هو الحدوث
مسندا الي فاعله متعلقا بمجروره فقد غير الحرف معناه فلا يصح
قوله ولا يغير الخ وجوابه ما مر من ان التغيير هو تبديل معنى بمعنى
كما تقدم شرحه ولا يحصل ذلك بغير الباء من الثلاثي هو وما بعده بيان
لهذه الافعال المذكورة هذه الافعال اعادة الي الثلاثي وما بعده
فان قلت فاذا كان الماضي والمضارع والامر من الامثلة الحاصلة
من تصريف هذه الافعال لما الافعال المشار اليها بهذه التي
يتصرف فيحصل الامثلة المذكورة قلت هي الثلاثي وما بعده
اعم من الماضي وغيره فالمراد ان الافعال التي هي الماضي وغيره
يتصرف بعضها الي بعض فيكون كل منها صالحا لان يكون اصل
الباقي والمراد بتصريفها ابراز هذه الماهيات الكليات في انواعها
المندرجة تحتها كما يقال مثلا اذا صرفت الثلاثي المزيد فيه حرف
الي ما من قلت اكرم والي مضارع قلت يكرم والي امر قلت اكرم
حصلت امثلته بين به ان المسوغ لاضافة الامثلة الي تصريف
حصولها منه وغيرها من اسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما ولا
حاجة اليه مع الكاف في كالماضي ومعنى المتن على تقدير الشارح
في بيان الامثلة التي هي الماضي والمضارع وغيرهما الحاصلة
من تصريف الفعل الثلاثي والرباعي المجرد والمزيد فيه لان الزمان
الماضي قبل الزمان المستقبل والحال هذه القبلية لا شك
فيها بحسب وجودهما لان ذات الزمن الذي تحقق وانقضى متقدمة
على ذات الزمن الذي لم يوجد والذي هو موجود الان واما
بحسب الاتصاف بالمضي والاستقبال عند وجوده بالحال
ولعل انقضائه بالمضي وقبل منصوب على الظرفية توسيعا في جعل

الزمان مظروف الزمان احترز بالنسبة الى المضارع ويلزم منه
اتصاله بالنسبة الي الامر على القول باقتطاعه من المضارع وكذا
على القول بعدم انقطاعه لقياس المساواة بينه وبين المضارع في
علة اصالته المذكورة بالزيادة على الماضي الزيادة هي حرف
المضارعة وكونه زايدا علي حروف المضارع ظ في مضارع غير الماضي
المبدو بهمزة الوصل واما في مضارعه فانه يعادل الهمزة ولا شك
في فرعية ما حصل بالزيادة يشكل هذا بالمعقود وقعد ان
قلنا بالاستشقاق وقعد من العقود اصالة اي الماضي الذي حصل
هو اي المضارع الحاصل بالزيادة وابراز الضمير لان الفعل جري
على غير من هو له عايد على الموصول في قوله منه واشتق عطف علي
حصل اي واشتق هو منه وكلاهما قضية لا فايدة فيها اذ اصالة ما
هو موصوف بان غيره حصل هو اي واشتق منه وكلاهما قضية لا فايدة
فيها اذ اصالة ما هو موصوف بان غيره حصل منه واشتق منه معلومة
بالبديهة وكان الصواب ان يقول اصالة ما حصل غيره بالزيادة عليه
هذا الاشارة اي الفعل وما بعده والتحقيق انها الي الفعل وحده وما
بعده الي قوله في الزمان الماضي توطية له اذ كل فعل وضع للدلالة
علي معنى موجود بمنزلة الجنس هو كلي مقول على كثيرين مختلفين
بالحقيقة وهي ماهية الشي هو هو باعتبار تحققه ووجوده في الخارج نظر
ان الجنس الحقيقي ما تحته ماهيات متحققة في الخارج كالحيوان
بالنسبة الي الانسان والفرس وغيرهما واما الماهيات الاعتبارية
اي التي تواطا عليها جمع من العقلا واعتبروها في اذهانهم ووضعوا
ابازايها اسما كماهيات العلوم وما اشتملت عليه فاطلاق
الجنس على المشترك بينهما والفصل على المخصص بعضها مجاز وللتأمل

عبر

عبر بمنزلة تحاشيا عن اطلاق الجنس على ذلك لذا قيل وانا اقول
لا شك ان اللفظ كيفية تعرض للنفس الصوري والكيفية
قسم من الموجود الخارجي ولكل لفظ خاصية وجودية يشاركه فيها
لفظ دون لفظ كالدلالة على المعنى بزمان وخاصية وجودية
احري يشاركه بعض ما شاركه في الاولى دون البعض الاخر كالدلالة
على خصوص الزمان المعين فالماهية المركبة من الكيفية
والخاصيتين الوجوديات موجودة خارجية بوجود جزييات ما فيه
والمشترك اعم من اجزايها حسن والتوسط الاخير ان فصلان
على القياس الجسم النامي المتحرك بالارادة نعم يصح ما ذكر في النسب
والاضافات التي هي اعتبارات محضة لا تحقق لها في الخارج
اصلا كالابوة والبنوة على خلاف في ذلك ايضا فلا يلزم تعريف
الشي بنفسه الصادق بالتعريف بالنفس فقط وبالتعريف
بما فيه النفس كما هنا واعلم ان المعرف بالفتح اذا وصف بصفة
معينة وقصد تعريفه من حيث انه موصوف بتلك الصفة وذكرت
تلك الصفة بعينها في تعريفه مرادا بها معناها الاول كان
من باب تعريف الشي بنفسه من تعريف للماضي بما ذكر لاخلاف
الموصوف بالماضي استبعاد لغير بعيد قال ان يصدق على
المضارع المجزوم بلم ومثله المضارع في سياق لو كقوله تعالى
لو يطيعكم نقلت معناه هو الحصول في الحال والاستقبال
الى المضي اي الحصول فيما مضى اذ لا يصدق على نحو نعم وبيس
لان معناهما المدح والذم في الحال وما اشبه ذلك فان معناهما
النفي والمقارنة في الحال كحبذا زيد وسار رجل عمرو
عن الاول اي عن الاعتراض ان دلالة على المضي عارض

اي امر عارض والانتقال عارضه والاعتبار باصل الموضوع الموضوع هنا هو المضارع واصله الدلالة على الحصول الحالي والاستقبالي انها من الجوامد هذا الجواب قاصر اذ على تقدير ارادة الماضي المتصرف اي الحاصل بالتصريف فالتعريف بذلك يخرج منه الماضي بعد ادوات الشرط واما الافعال الدالة على مجرد المدح او الذم في الحال كحبذا وبئس وصيغ العقود كبعت فانها من الجوامد اذ لم يحصل من افعال اخر بمعناها اذا انشا التعجب والعقود لا يكون بمعنى الماضي فتامل فيجري فيها الجواب المذكور **وان اريد المطلق** ان قلت المطلق كما قال ابن الحاجب الدال على شايع في جنسه قال فيخرج المعارف والماضي معروف باللام فلا يكون مطلقا قلت مراده هنا الاطلاق اللغوي وهي ماهية الماضي **لا بشرط شي عن الزمان الماضي** قيد بالماضي اشارة الى اقتران معناها بالزمان الحال كما مر **وكذا** اي ومثل هذا الكلام المشتمل على الجوابين **الكلام في صيغ العقود** وافعال التعجب فان قلت يرد على التعريف سوا اريد المطلق او المقيد نحو خلق الله الزمان فان خلق الزمان لا يكون في زمان والا لكان الزمان الثاني اما عين الاول او غيره والكل محال اما الاول فلانه يلزم منه كون ايجاد الزمان واقعا في ذلك الزمان بعينه فيلزم ايجاد الموجود وهو محال واما الثاني فلانا ننقل الكلام الى ذلك الزمان الثاني الذي هو غير الاول بعين ما ذكرنا فاما ان ينقطع الزمان فيلزم الايراد واما ان ينتقل الى غير نهاية وهو مجاز قلت ان كان الزمان عدميا كما عرفه بذلك من قال هو مقارنة متجدد مجهول بمتجدد معلوم فهو امر اعتباري

فخلقه

فخلقه بمعنى تقديره والاستحالة في كون تقدير كل زمن واقعا في زمن اخر غيره الى اخر النهاية اذ الامور الاعتبارية لا استحالة في عدم تناهيها وان كان وجوديا كما عرفه به من قال مقدار حركة الفلك فخلقه بمعنى ايجاده ونختار القسم الاول ولا استحالة في كون ايجاد شي مقارن لذلك الشي وواقعا فيه اذ لا استحالة بايجاد موجود بوجود حاصل من ذلك الايجاد ومقارن له انما المحال ايجاده بوجود سابق عليه كما حقق عند اهله **اما مبني للفاعل او مبني للمفعول** لا يقال هذا التقسيم غير حاصر لانه يخرج منه نحو جري النهر وصام نهاره وانفم السيل بضم الهمزة اي ملى بضم الميم وضرب امام الامير الموقوع في كل ليس فاعلا ولا مفعولا اذ النهر مكان الجري النهار زمان الصوم والسيل فاعل اي مالي لا مملو الامام ظرف لا مفعول لانا نقول الفاعل والمفعول في التقسيم اعم من ان يكونا حقيقة او تاويلا وهما في الامثلة المذكورة تاويلا **اي الفعل الماضي** اي توجه الى هذا التفسير ان ابقاهما على عمومهما يقتضي صدق الحد على كثير من الاسماء والحروف والافعال الغير الماضية **الذي كان اوله مفتوحا** دخول كان مفسد للحد بصدقه على نحو ضرب مبنيا للمفعول وعدم صدقه على نحو ضرب مبنيا للفاعل **والهمزة غير معتد بها** فلا يكون اولا فلا يخرج المبدو بها من الحد وهذا يخالف ما تقدمه في قوله واما اوله الهمزة مثل انفعل الى اخره ولو قال هنا او ما كان اوله متحركا منه مكسور الصحة المقابلة بين القسمين وكان التقسيم محتاجا اليه وجرت الاولوية في الموضعين على سنن واحد **لزيادة التوضيح** وقد يقال

بها التقسيم

انما ذكر اشارة الي التقسيم المذكور لان المراد لزيادة التوضيح
مقابل التقسيم يقتضي كون القسم اعم من كل من الاقسام وتباين
الاقسام والا لكان قسم الشي مساويا له وقسم الشي منه
قسيما وكلاهما ممنوع ولازم ككونها للتقسيم لان المبني للفاعل
مساو لما كان اول متحرك منه مفتوحا وما كان اوله مفتوحا قسيم
ما كان اول متحرك منه مفتوحا اي ما كان على احد هذين
ان قلت او موضعه لاحد الشيئين او الاشيا سوا كانت
للشك او للتقسيم وهذا القدر لا يعين التقسيم على الشك بل
لا بد من زيادة قلت قوله الوجهين ط في كون المراد بهما
القسمين فلا يكون او للشك فتامل اذا كان المراد بها الشك
او الظن او الابهام وانما فتح اول متحرك منه سوا كان اوله اوحط
وكون الفتح اخف هو تمام العلة لفتح اول متحرك كما بني اي الماضي
لا يفيد كونه مبنيا للفاعل لمنافاته لقوله سوا الي اخره وما الي
في قوله كما مصدرية اي لبنائه فلانه الاصل في الافعال لان
الاعراب انما يجي لبيان المعاني المتعاقبة على الكلمة بصيغة
واحدة وتعاقب المعاني في الافعال يوجب اختلاف صيغها
فان قلت مقتضى ما ذكرته ان الاعراب اصل في المضارع
من الافعال لجريانه فيه كقولك لا تاكل السمك وتشرب
اللبن قلت الاعراب في المضارع غير متعين لبيان المعاني
المتعاقبة عليه لامكان الاستغنا عنه بظهور ولو ان بخلافه
في الاسم الا اذا اعتل اخره اي اذا كان اخره حرف علة
وهي الواو والياء والالف وهو استثنا من قوله على الفتح
في كون القول المعتل اخره مستثنى نظر لان وجود الالف

فرع

فرع عن فتح ما اقول عنه فان قلت هو مستثنى باعتبار الالف
فانها الان اخره قلت قد استوفى البنا مقتضاه في الحذف الاصلي
فلا يكون السكون في الالف بنا او اتصل به اي بالاخر
واو الضمير عوض بوا فيجوز عوا ورموا مبني على الضم المقدر
على الواو والياء الملتقيين الفا محذوفة لبقا فتحة العين دليلا
عليها ولم يقتصر بذكر الكلي ضمن يقتصر حتى يكتفي بعداه بالبا
لايعلى لانه قد يراد ايضاحه من ههنا انه لم يشترط في المثال
ان يكون من كلام من يحتج بكلامه بخلاف الشاهد فان المراد به اثبات
حكم الكلي فلا يكون الا مركذلك كما قرره الشارح في غير هذا الشرح
انه مثال المثال هنا هو الشخص ومنه هنا تمثل بين يدي الامير اي
قام مثاله بين يديه ولا شك ان الجزئي يتشخص فيه لانه هو مع زيادة الكلي مم
المشخصات وهذا ابنا على ما هو شايع من ان الكلي في ضمن جزئياته
والتحقيق ان الكلي لا يقبل الوجود الخارجي اذ الوجود فيه لا يقبل
الشركة فلا يكون كليا بل جزئيا بل الوجود فيه شي مطابق للكلي
يطلق عليه انه جزئي له ولا ايضاحه بحل غير هذا زادوا تا
اسند الزيادة لضمير الجمع اما لان الواضع جماعة كما هو قول
بعضهم واما التنزيل المتكلمين به منزلة الواضع على التانيث اي
تانيث الفاعل ولو قال على تانيثه كان اولي كما في الاسم اي
كالتا المزيدة في الاسم وترك التا اللاحقة له منزلة الجزء فلذا قال
في الاسم ولم يقل على الاسم واختصوا المتحركة بالاسم والساكنة
بالفعل دخول البا على المقصور عليه كما هنا صحيح ان كان الاكثر
دخولها على المقصور وكل من القصرين اضافي بالاضافة الى اخر
مطلقا لدخول المتحرك والساكنة في الحرف كثمت وربت

وعت ورتب تعادلا بينهما منصوب على انه مفعول له مع فقد
اتحاد فاعله وفاعل عامله الذي هو من الشروط ولو قال معادلة
بينهما كان صحيحا اذ الفعل اثقل المناسب ان يقول ثقيل
وتتمه والتعليل ان الاسم ضعيف والتا المتحركة ثقيلة واعطي
الثقيل للخفيف والخفيف للثقيل وزادوا الفا اي في مثنى
المذكر وواوا اي في جمعه كنصرا ونصروا علامة على انه منصوب
مفعول مطلق لانه معنى دلالة او نعت لانه بمعنى دليل او بدل
فان قلت الالف والواو نفس الفاعل المثنى او المجموع لا
علامته كما قال قلت المراد بالفاعل في كلامه الذات الفاعلة
ولذا وصف بالاثنين والجماعة والفعل الصناعي علامة له وذكيلا
عليه من تصريف نصر من بيانيه لهذا المذكور فتصريف بمعنى
تصرفات وفي كون الفعل المعروف بعلامة تانيث او ضمير
فاعل تصرفات المجرد منها نظر اذ الفعل باق بحروفه وهيئته
ومعناه وان من بين الدال على الذات الفاعلة فالتغيير في الفا
عل لا في المسند فتامل فعلل مفعول نصر فان قلت
لا يصح كون فعلل مقيسا على تصرفك نصر فالصواب ان تفسير
هذا تبصر لا تصرفاته قلت يصح ذلك بتقدير مضاف اي قس
تصرفات فعلل بقرينة السياق اقشعررن بدل الادغام فيه
وفيما بعده من الامثلة لكون الرا المدغم فيها لبنائها لاتصاله
ضمير بوقوع متصل متحرك على السكون فان قلت فما وجه
الرا الاولى بعد سكونها في الادغام وسكون الثاني لبعد
فتحها فيه قلت انه كان اصل اقشعرر كاحرنجم كما هو احد
القولين السابقين فوجهه الرجوع الى الاصل عند تعذر الادغام

الذي

الذي كان سببا في الخروج عنه وان كان اصله هو هيئته الحاصلة
عند الادغام ففيه اشكال اذا كانت اول تكتب على صورة الالف
قدم الظرف على عامله لافادة الاختصاص فان قلت لا يصح
قصر كتابتها بصورة الالف على وقت كونها على وقت كقرتها
حشوا كسال او طرفا كقرا قلت المقصود هنا اطراد كتابتها
بصورة الالف وهو المراد من قوله تكتب اذ غير المطرد بعيد
غالبا بقيد كما يقال اذا وقعت حشوا او طرفا فقد تكتب بصورة
الالف كما مر وقد تكتب بصورة الواو والياء كيومن وبيس
وبقي الفاء الالف الواو للاستئناف لا للعطف على تكتب لئلا
يشاركه في الاختصاص بالظرف لما صرح به الشارح في مطوله
ومختصره في باب الفصل والوصل من انه اذا تقدم المعطوف عليه
قيد فالظاهر مشاركة المعطوف له فيه فالثنية تسمى الفا
ان قلت الظاهر ان هذا من تقسيم الشي الى نفسه والى
غيره اذ حاصله تقسيم الالف الى الالف والهمزة قلت
بل من تقسيم الشي الى قسمين متغايرين للقسم احدهما يسمى
باسمه على طريق الاشتراك اللفظي لان الامر فرع عليه لما
مر ان مذهب البصريين ان الامر اصل ماخوذ ابتداء من المصدر
لا اشتقاقا منه وقد يعترض على هذا باسمي الفاعل والمفعول
بمعنى الماضي كانا ضارب زيدا امس او مضروب به امس اذ لا يجوز
دعوى اشتقاقهما من المضارع لوجوب موافقة المشتق
للمشتق منه في معناه احدى الزوائد جمع زائدة لا زائد بدليل
احدى والاربع وقد مر ان المرادي صرح بان الحروف تذكر وتؤنث
فرقا بينه وبين الماضي وقد يرد عليه ان الفرق بينهما غير حاصل

بين الماضي المبدو بهمزة وصل ومضارعه المبدو بهمزة التكلم
لانه موخر بالزمان الباختمل الظرفية اي لان معناه متاخر في الزمان
عن معنى الماضي بالسببية اي لان لفظ الفعل موخر بسبب
تاخر الزمان الذي جزء مدلوله عن الماضي واحترز به عن المتقدم
بالرتبة فانه ثابت للمصدر لانا نعني به الهمز وقد يدفع بان ارادة
لاندفع عنه الايراد المذكور لما هو شايع بينهم من ان المراد لايدفع
الايراد فالتمز للمتكلم وحده هذه العبارة توجب صدق
حد الضمير لما وضع لمتكلم او مخاطب او غايب على حرف المضارعة
فالصواب ان يقال الهمزة مثلا للمتكلم مع الانفراد وهكذا
اذا كان معه غيره يعني ان غيره مصاحب اي مشارك له في
مدلول الفعل المبدو بالنون او قدرانه مشارك له في التكلم
كما قيل لكن هذا اسهل اذ الخطاب قرينة معنوية تعين المخاطب
من غير غالب وقد يقع اللبس كما يقول شخص في دمشق لمن
ساله عن موت امه مثلا تعيش بالتا الفوقية ويوجد الفرق بالواو
والنون جواب عن سوال تقديره لم يجعلوا جمع الغائبة
بالتا الفوقية فرقا بينه وبين المذكر الغايب كما في المفرده و
المثنا وتقدير الجواب ان الجمع يلحقه مع كل واحد من الذكور والا
ناث علامة تميزه من الاخر بخلاف المفردة والمثناه والمراد بها اخرا
مز طرفي الماضي والمستقبل لكن الزمان لا يستقر اجزاوه ولا يجتمع
منها جزان فصاعدا وفي هذا الكلام مناقشة اذ لابد من اعتبار
الجزء الحاضر في مدلول الحال بل هو الاصل وغيره بطريق الانضمام
اليه والمراد اي بالاستقبال بمعنى المستقبل لا بمعناه
المصدري بعض مكانك الذي انت فيه لو قال البعد الحال لكان

احسن

احسن لان الزمان الذي فيه جزء حاضر من مسمى الحال لانه يستقبل
اي لان الفعل يستقبل لاستقبال الزمان الذي هو مدلول له
كما يقال في الفعل اللفظي الماضي يعني الزمان الذي هو
مدلول له فكما يسمى الفعل اللفظي بالماضي لانقضاء زمانه معنى
فذلك قياسه ان يسمى الفعل اللفظي المستقبل بكسر البا لكون
زمانه مستقبلا اذ الشي الذي يسند اليه المضي هو الذي
يسند اليه الاستقبال لان الزمان مستقبل بالتا المثناه الفوقية
مسندا الى المخاطب والها عايدة على الزمان كان الزمان
قار في نفسه وانت ذاهب اليه والاستقبال ينسب الى الاتي
دون القار وقد قيل بل يستقبل بالبا المثناه التحتية مسندا
الى ضمير الزمان والها عايدة على الفعل اي لان الزمان يستقبل
الفعل وهذا فاسد لان المراد بالفعل ان كان الحدث فهو
مظروف في الزمان وات باستانه وان كان اللفظ فلا يجامع
الزمان المستقبل فان قلت بل هو المراد وما وجهت به
فساده هو الجزاز الذي اشار اليها بعض قلت الجزازة ضعف
لايمنع الصحة لا ضعف يوجب الفساد اطلاق كل مشترك
اشتراكا لفظيا على افراده هو انه مع القرينة يتعين ما دلت
عليه وبدونها يكون محتملا بينهما هذا هو المسطور في كتبهم ولكن
تبادر الفهم الى الحال دون الاستقبال عند
الاطلاق اي اطلاق اللفظ اي التلفظ به من غير قرينة تنبي عن
كونه اصلا اي حقيقة في الحال فقط اذ لو كان محتملا لم يتبادر اليه
شي منهما بدون القرينة ولو كان اصلا في الاستقبال فقط لكان
هو الذي يتبادر اليه الفهم عند ذلك وهم يكسرون اي غير

ولا ينطبق التعريف على ذلك فيه نظر اذ الفتح هو الاصل
عند كل احد والكسر عنده هو لا عارض لغرض المجانسة بين الحركة
والمتحرك فلانه لو فتح في يكرم مثلا
لبني لو فتح في مضارع افعل بعد حذف همزة افعل من المضارع لصار
مبنيا على حذف المضارعة من ثلاثة اصول المزيد اهو مضارع
فعل استعمل ام لا ام مضارع افعل حذفت منه الهمزة بخلاف
سائر ابواب الرباعي وهو فعلل وفاعل وفعّل بالتضعيف فانه
مع فتح حرف المضارعة لا يلتبس مضارعه بمضارع المجرد لاشتمال
مضارعه على الحرف المزيد بقوله ويقال صوابه وقيل يكرم بفتح
الراء وعين اي يعلم انه مضارع اي هو مضارع المجرد وهو كرم
بفتح الراء وعين وان لم يستعمل او المزيد فيه والاحسن ام مضارع
المزيد فيه وهو اكرم فحذفت همزته من المضارع فقول بعضهم فيه
نظر لان المضارع المجرد مضموم العين ومضارع المزيد مكسوره
والصواب التمثيل بأضرب وهو وهم فاحش فليتأمل مجازا
اي مجازا مرسلا ويفهم منه انه على الاول انه ليس مجازا اي مرسلا
وهو لذلك ثم هو مجاز بالنقصان مثل واسئل القرية الباء
التعدية بان يكون للملابسة يكون صورة الباقي للملابسة كما
شيا لي الا يقول بصورة الباقي لا الباقي نفسه والواقع
عكسه اي الماتي هو الباقي بنفسه وانه بصورة
المجزوم لانه المجزوم وهذا هو معنى التركيب الذي ادعى انه
مقلوب عنه لانه حال من الباقي هذا توجيه رابع غير التوجيهات
الثلاث السابقة الا يخفى انه انقضى الجزاء عن الكلام مراعاة
هذا التوجيه وانما قلنا انه غيرها لانتفاء قوله فيما سبق

اي ملتبسا بها اذ الصورة
هيئة للفظ فلو من
باب القلب اي لانتقاء ان
الباقي مجزوم حقيقة وانه
صورة الباقي لا الباقي
صح صح

لان

لان صورة الباقي ليست بجزء منه بل مثل المجزوم ان مجزوما وما
حال صورته ولذا اقتضته عطفه قوله او يقال على يقال في قوله
توجيهه ان يقال واما قوله مجزوما مفعولا ثانيا فالامر فيه اظهر
اولانه عقب الفعل هذا جواب عن التذكير عن الوجهين
الاولين والثلاثة المذكورة اما الاول فالتقدير على حال كون
الصورة مثل فعل مجزوم بحذف مثل اقيم والمضاف المتقادم
ثم الموصوف واقيمت الصفة مقامه اما على الثاني فالتقدير
حاله كونه فعلا مجزوما اي ملابسا ملابسة واما الثالث
من التوجيهات فمجزوم مستعمل في معناه الحقيقي بغير تقدير
لاضافة صورة اليه في التقدير وانما اشتق من المضارع
اي اشتق من المصدر وهو ابسطه بواسطة المضارع كما مر
صدر الكتاب لان الماضي لا يؤمر به اي لا يطلب به بخلاف
المضارع فانه يؤمر به عند اقترانه بلام الامر كما مر فصح اشتقاقه
من المضي لنقل حدث معناه الى الفرع وان كان ما بعد حرف
المضارعة بشرط ان يكون ثانيا تحقيقا وتقديرا ليخرج عنه
نحو يعد ساكنا اي سكونا لفظا وتقديرا كيخرج نحو يقوم ويبيع
ويرد فقال مزيدا اي اوله همزة وصل مكسورة
ان قيل ينتقض هذا بنحو خذ وكل ومر من باخذ ياكل يامر قيل
بل يجيء فيها بهمزة وصل فاستثقل اجتماعها مع همزة الفعل فحذفت
الثانية تخفيفا والاولى استغناء عنها التي هي اعدل اي
معتدل بين الضمة التي هي في غاية الثقل والفتحة التي هي في غاية
الخفة فالتفصيل غير مراد من صيغته لانها توصل الى النطق
بالساكن فيقتضى ان الوصل في همزة وصل اسم مصدر بمعنى

التوصل او مصدر بمعنى الموصول وقد تعلل بانها تسقط وصلا
دون همزة القطع لا لان اضافة الشي الى حاله او صفة يقتضي
وجوده عند وجودها وهذه ليست كذلك منه اي من الباقي
او من المضارع وهذه المسالة بجوازه ونصها على ثانيها ان من
مستعلقة باستقرار حالا من عين المضارع مضموما فتضمها
اي اذا كان الضم اصليا سواكان موجودا كنصر او مقدرا او مقدرا
كاغزي لا عارضا كامشوا وعوا همزة اكرم ظاهره يوهم
انه جواب عما يرد على قوله سابقا مكسورة فقط دون قوله همزة
وصل فلو قال او بهمزة اكرم سلم من هذا الايهام مالم يوضع الحال
نعت ثان للفعل اذا اجتمع تاءان احترازا عن النون
فانه التخفيف فيهما بحذف احدهما قليل كقراءة بعضهم وننزل الملائكة
بضم اللام وفتح الماضي الملائكة وقراءة ننجي المومنين بسكون
اليا في اول مضارع احترازا من الماضي كتتبع وتتابع فانه
لا يجوز ذلك بل الجائز التخفيف بالادغام والاستما وصلا وابتدا
واجتلاب همزة الوصل ولم يكن الادغام لم يفهم الابتدا
بالساكن هذا يخالف ما حكي عن مالك وابيه من ان ظاهر كلامهما
ان هذا النوع مما يجوز فيه الادغام في غير وصل ويجوز اجتلاب
همزة وصل فقال لا في تتجلى يجوز هو ان يقال اتجلى قال ابن
هشام لم يخلق الله همزة وصل في اول المضارع وانما يدخل هذا
النوع في الوصل دون الابتدا كما تقول انت تجنب
انما قال انت دفعا لتوهم ان تجنب ماضي ونحوه افعال ماضية
لا تدغم في غيرها اي في غير حروف الصغير وانما تدغم
بعضها في بعض كوقان سالتم وليس المراد ان شيا منها لا يدغم

في

في غيره لفساده ومخالفته النقل وضعف اطجع هكذا
في النسخة التي بيدي بالطا المهملة المشددة وفي بعضها
بالضاد فيلزم التكرار مع اضرب وعلى الاول فورد بالاوجه
الثلاثة كثير وقليل وضعيف وكذا استصرفاته ليصح عود الضمير
على افتعل من الصلح وما عطف عليه وهو اولى من صنيع الشارح
والرمز بسكون ثبت فيه خصوصه تذريه لعله من اذراه القاه
اذرا بالذال المعجمة المشددة وهو افتعال اذ الطالب
تعليل لاستدعائهما الطلب مراد له اي محبوب فكان ذلك اي الطلب
مراده مقتضيا لتاكيده اي تاكيد ما هو مراد له فان قلت
قوله لاستدعائهما الطلب معناه لاقتضائهما الطلب فالتاكيد
يقتضي الطلب وهو عكس قوله فكان ذلك مقتضيا لتاكيده
فلا يصح تعليله بذلك لمنافاته له قلت بل بمعنى الاستدعا
الاستلزام اي اي لاستلزامهما وجود الطلب ولا شك ان وجود
معنى يقتضيه وجود معنى اخر يستلزم وجود المعنى الاخر فتامل
الغير الموجود صفة كاشفة اذ المستقبل لا يكون حين هو مستقبل
الا غير موجود فان قلت ما وجه تضعيف هذا القول
المشار اليه بتضعيف بقيل قلت وورود التاكيد في النفي
والشرط وغيرهما مما لا طلب فيه لان الحاصل في الزمان الماضي
لا يحتمل التاكيد فيه تمة نظرا لتمكن الاخبار بانه كان حاصلا في الماضي
متصفا بالمبالغة فالتاكيد على ان لقائل ان يقول ليس معنى
التاكيد وصف المؤكد بالمبالغة والقوة بل معناه تقدير الحكم
وتثبيته في ذهن المخاطب فلا فرق بين المخاطب الماضي
وغيره بالمستقبل الصرف اي غير المشوب بمعنى الطلب

لكونه اي كون القسم غالبا منصوبا على الظرفية اي في الغالب
على ما هو مطلوب خبر كونه بالمستقبل الصرف في قوله عما اوفيت في
علم ترفعن ثوبي شمالات دعوى الاستقبال في ترفعن والمقلة في ربما
غير صحيح فيهما اما الاولي فلان ترفعن حال من فاعل اوفيت
وهو ماض لفظا ومعنى قاله ابن هشام في فصل ربما من المغني
والحال قيد في عاملها اي مبينة لوقت حصوله والثانية
فلان ابن هشام ايضا في ذلك ان ربما فيه التكثير بقرينة الافتخار
وجميع للافعال الا فيما اشارة الى ان المستثنى لا يكون الا بصيغة
المستثنى منه واقترانه هنا بفي مانع من كون الفعل في قوله يلحق
الفعل وان صح معناه وليس الاستثنا من المقدر المذكور تقريبا
لانه لا يكون الا في النفي بل المستثنى منه محذوف لقرينة اي ينفرد
حاصله ان الاختصاص له معنيان احدهما انفراد شي من بين
امثاله بحكم وهو هذا المعنى ثابت للنون الثقيلة دون فعل
الاثنين وجماعة النسا والثاني عدم عموم معنا الشيين فاكثر
وهو بهذا المعنى وصف الفعل المذكور لا للنون الثقيلة اذ هي
عامة في الفعل المذكور وغيره فقابل ما قيل انما نهم منه المعنى
الثاني فحكم بخطا عبارة المصنف لاقتضايها على ما فهمه
عدم عموم الثقيلة للافعال فقوله اي لا يعم تفسير من
هذا القايل لمعنى الاختصاص غيره بعدم العموم وقوله
لان الثقيلة تعليل لمحذوف بتقديره لا ان نقول ما عيب
به فتامل ذلك بان كل ذلك من الشواذ
الاشارة لما وقع في بعض القرات واما ما ذكر فيله فقد
صرح فيه بانه قياس مطروق الحواب جزئي لا كلي

قلت

فان قلت فلم لم يحر في الدار وقالوا اذ ادارانا
فاعل لم يجز هو لفظ في الدار والمعنى لم لم يجز قولك في الدار
باثبات اليا من في وقالوا ادرانا باثبات الواو من قالوا
مع ان الاول حرف مد والثاني مدغم فاجاب بان الشرط
في الجواز موجود ولا يلزم من وجوده وجود المشروط على
ما مر في الى ما بابي وتقدم فيه فراجعه فان قلت اذا
وجد الشرط فما الذي اقتضى تخلف المشروط وهو الجواز
قلت الثقل باجماع الكسرة والياء مع الكسرتين في قولك
في الدار واجتماع الضمة والواو مع الكسرتين البنا في نحو قالوا
ادارانا والحاصل ان كون الجواز مشروطا بذلك مقتضي
انتفا الجواز عند انتفايه لا وجوده عند وجوده لما تقدم من
ان تاثير الشرط في العدم والله اعلم والفعل مع نون التوكيد
يصير مبنيا هذا على قول مشي عليه ابن الحاجب في كافيته
واقره الرضي عليه واما على قول ابن مالك وغيره من انه
لا يبنى المضارع الا بمباشرة التنوين له فلا يجري فيه التعليل
المذكور لفصل الضمير بين الفعل والتنوين وهو مانع من البنا
على ما ذكره المصنف من ان حده ان يكون الاول حرف مد والثاني
مدغما فقط لا على ما ذكره الشارح من انه ذلك وان يكون
الثاني موقوفا عليه او حرف تعريف دخلت عليه همزة الاستفهام
لكن قد ذكرنا انه لا يجب ان يجوز
اي ان التقا الساكنين لا يجب ان يجوز عند شرطه لان وجود
المشروط لا يلزم وجود المشروط ولنا في هذا وفي قوله
فيما مضى لم يجز في الدار وقالوا ادارانا بحث وهو ان اللازم

من هذه التراكيب عدم التقا الساكنين لا عدم جوازه الذي
هو المشروط والاول اعم من الثاني اذ جواز الشي يجامع
عدمه فتامل فانه دقيق ولكنه احق اي من صدق الالف
لان فيه انتقال من الاخف وهو الفتح الي الاثقل وهو
الكسر ومع حذف الواو واليا ينتقل من الاثقل وهو الضم
او الكسر الي الاخف وهو الفتح وهنا موضع تامل
استعمل هنا غير ظرف بل مبتدا مرفوع المحل خبره موضع تامل
ويجوز على بعد ان يكون ظرفا خبرا مقدما وتامل الي تردد لان
التمثيل يشعر باشتراط اتحاد الكلمة وتخصيص الحقيقة فيما
سبق بالتعليل بالتقا الساكنين على حد يشعر بعدم اشتراطه
الا اذا فتح ما قبلها اد منصوب على الظرفية والاستثنا
مفرغ متعلق بالحذف بل لا تثبت اي لا تثبت الواو ولا اليا الا اذا
وادخل لا الناهية محذوف النون اشارة الي ان حذف النون للجازم الذي
هو لا الناهية قبل ورود التاكيد فلا ينافي ما مر من ان الفعل
الموكد بالنون مبني لان مقتضاه ان عامل الاعراب انما دخل
على الفعل الموكد والدليل على ما قاله من ان النون الموكدة
انما حملت بعد حذف نون الاعراب ان نون التوكيد لا تلحق
الا ما فيه طلب او شبهه ولا يحصل فيه الطلب الا بعد دخول
لا وكذا قياس ما سيأتي بما فيه عامل الجزم وقيل لتبلون
دخل نون التوكيد وحذفت نون الاعراب اي لان
الفعل حين دخول نون التوكيد عليه صار مبنيا فحذفت
نون الاعراب لانتفا الاعراب التي هي علامة عليه فلا يخالف
ما مر فتامل لانه لم يلحقه اي لان نون التوكيد لم يلحق الفعل

قبل

قبل دخول اما لما تقدم في اول البحث من انه يشبه
بالقسم كما تقدم في ان لما للتاكيد والله اعلم حذف يا الضمير
بعد الفتحة لغة طائية الغرض من ذكر هذه اللغة
مقابلتها لقول المصنف فيما مر الا اذا فتح ما قبلها فعلى هذه اللغة
فيقال ارضن في ارضين للمخاطبة لمناسبة الضمير وفي نسخة
لمناسبة الضم والمراد على كليهما لمناسبة الواو والضمة لكونها
اختها كما مر فتحوا النون في الجمع وكسروه في المثني
اي ليكون ذلك فارقا في جميع الصور الا ان هذا الفرق ايضا
لا يظهر اثره عند الاضافة وانه قد يدعي انه لا يحتاج اليه في بعض
الصور المذكورة في الشرح اذ الموالف التثنية فيه تقلب يا
فيحصل يا المثني بالف وفي الجمع باو احدة اذا الفه منفوده تحذف
نحو ضارب وضروب وهذا النوع والنوع الذي بعده داخلان
في اسم الفاعل عند اهل هذا الفن وكذا الصفة المشبهة
على ما اشار اليه الشارح بقوله عند اهل الصفة واما عند
النحويين فالنوع الاول مشهور بامثلة المبالغة وامثلة
التحويل والثاني يعبرون عنه بفعيل بمعني مفعول او فاعل
وهما خارجان عن اسم الفاعل والمفعول واما الصفة المشبهة
فالامر فيه اظهر لفظا منصوب على التمييز فان قلت فماذا
قلت اما تحول عن الفاعلية بالقايم والاصل لان القايم
لفظه مقام الفاعل واما تمييز عن المراد المقدر والاصل لان
القايم قياما مثل قيام الفاعل لفظا والمراد باللفظ على هذه
الاحكام اللفظية من حيث هو هو يصح في الضمير الاول ان
يعود على القايم مقام الفاعل وفي الثاني ان يعود على

الجار والمجرور وان يعود اما على الجار والمجرور لكن الاول
باعتبار ذاته والثاني باعتبار وصفه اي من حيث ان الذات
المسماة بالجار والمجرور موصوفة بكونها جارا او مجرورا وهذا
عندي اظهر وادق ويدل عليه ما يقول كثيرا لكن الجار والمجرور
من حيث هو جار ومجرور واحترز به من حيث انه مسند اليه
المرور به في المعنى فان ذلك هو الجمهور فقط وهو مؤنث
مثنى ومجموع ان عنه فاعل ومسولا فذم عليه فاسم
كان ضمير عايد على كل اولئك المشار به الى السمع والبصر
وعنه عن عنه صاحب الكشاف اسمها ضمير عايد على المكلف
وفاعل مسوولا ضمير مثله وعنه صلته وانما لا احتمال ان
يكون التقديم اخرجه عن كونه داعلا لفضار للفاعل على ضمير
السوال اي بفعل السوال عنه امر كلي اي حكم متعلق بكلي
مطبق على ضرباته اي منطبق موضوعه على جزئيات فاسناد الانطباق
اليه مجاز على الميم المضموم مطلق في اسم الفاعل والمفعول
كان حرف المضارعة مضموما او مفتوحا لينطبق في اكثر فعله
اي فعل اسم الفاعل وهو اي فعله المبني للفاعل وتقييد الكثر
بالكثر للاحتراز عن اقله فان ما قبل اخره مفتوح كيتدحرج
في الهج فهو لهج قال في الصحاح الفج الرجل اي افلس
فهو مفلج بفتح الفا مثل احصص فهو محص وشهب فهو
مشهب فهذه الثلاثة بالفتح جاءت نوادر انتهى وقد يقال
ان سمع بفتح العين من هذه الثلاثة اسم مفعول من فعل
لم ينطبق به في محل ومن احصنت المراة زوجها فهو محصن
فهو عاشب قال في الصحاح تقول للارعاشب ولا يقال
في

في ماضيه الا اعشب الارض اذا انبت العشب انتهى او ورس
فهو وارس قال في الصحاح الورس نبت اصفر يكون باليمن
يتخذ من الحمرة للوجه ومنه تقول اورس المكان واورس الرمث
اي اصفر ورقه بعد الادراك فصار عليه مثل الملا الصفر
فهو وارس اي ذو ورس ولا يقال مورس وهو من النوادر
والرمث بالكسر مرعى من مراعي الابل وهو من الحمض وايفع
الكلام فهو يافع في الصحاح ايفع الغلام اي ارتفع فهو يافع ولا
يقال موفع وهو من النوادر انتهى مثوية خبر عن قوله فان لفظ
بتاويله بالفاظ والجار والمجرور شرط لا شطر
والاول خارج عن الماهية والثاني داخل فيها فمهما كان جواب
شرط مقدر تقديره مهما يكن من شي فقد كان اذ قد عرفنا من
السالم ان تشرع فيجعل يجعل اي ذلك الشي والمراد مع التزيد
عليه وتفهم منه ان ضعف الشي مثله كما يقوله بعض الفقها
اي معنى ضعفه اي جعلت له ضعفا او اضعافا اي مثلا او مثلا
وكذلك اضعفته وضاعفته قليا مل لانه لا يسمع فيه صوت
مستغيث ظاهر هذا التعليل يقتضي تشبيه حال الناس فيه
بالصم واستعير لهذه الحالة اسم الصم واسند اليهم ثم اسند
الى الشهر الذي هو ظرفه على سبيل التجوز في الاسناد مبالغة
فلا يكون التسمية لذلك بمعنى البشر الذي هو بصدد اثباتها
ويحتمل ان يكون تلك التسمية لشدة الشهر وقوته حتى
كان لا يحصل منه احتياج ولا تخلل فيكون من معنى المنفرد اثباته
ولو اخر قوله لانه من الاشهر الحرم عن قوله كصلاح لكان اظهر
ولا يسمع فيه حركة قتال حبل الحركة من المسموعات وهي من

المرئيات قطعا فيه تحوز والمراد لا يسمع فيه صوت ناشئ
عن حركة قابل فاسكنت الاولى بعد نقل الفتحة منها في اعداد
الى الساكن قبلها من الثلاثي حال صاحبها هو وفي مجي الحال من
المبتدا المتاع وظاهر كلام الشارح في بحث الجملة الحالية من
باب الفصل والوصل من المختصر والمطول معه وكذا مجيها
من خبر المبتدا اسم مفعول توسعا واصله كما يدل عليه ما سنذكره
مطابق فيه ثم حذف الجار توسعا واوصل بالوصف اليه بنفسه
فارتفع الضمير به واستتر فصار اسم مفعول من المطابقه
اي مقصود قولك طابقت بين الشيئين اي اوقعت المطابقة
اي الموافقه بينهما لا قولك طابق الشي الشي اي وافقه
لان اسم مفعول هو او وقعت الموافقه له مع شي اخر منفصل
عنه ومضاعف الرباعي وقعت فيه المطابقة بين حروفه
لا انها وقعت له مع لفظا هو يدل على ما قلنا قوله وقد طوبق
فيه الفا واللام الاولى الا ان قوله الفا لا اللام اصله بين
الفا واللام على طريقة قوله طابقت بين الشيئين اي لا انه
حذف الظرف وهو بين واوصل الفعل الى المضاف اليه توسعا
فقال وقد طوبق فيه الفا واللام الاولى
الجاري على قوله ويقال طابقت بين الشيئين من يقول
طوبق فيه بين الفا واللام ويجوز في مصدره اي المضاعف
بدليل قوله بخلاف الصحيح والتعبير بالصحيح اشارة الى انه
مرادف للسالم اشارة الى انه يسمى الاصم ايضا
فيه شي لجواز ان يكون قوله ايضا لانه يسمى بالمضاعف اجتماع
المثلين فقد يمنع فصول اصل اجتماعهما في مضاعف الرباعي فضلا

عن

عن كونه مرتين اذ الاجتماع ليس هو موجودهما في الكلمة على
اي وجه كان كل على حالهما من غير فصل مثلها اي مثال
المعتلات وهو بدل او حال ان يجعل حرفا موضع حرف اخر
في قوله موضع اشارة الى ما فرق به بعضهم بين الابدال والتعويض
من ان البدل لا يكون الا في موضع المبدل منه والعوض
يكون في غير موضع المعوض منه كقاعدة وهمزة ابرازا تيسر الى قال
ولا يقال في هذا ابدل الاكثر رابع قلته في قوله حرف في المضاعف
اشارة الى ما فرق به هذا البعض بين الابدال والقلب من ان
القلب يختص بحروف العلة والابدال يكون فيها وفي الحروف
الصحيحة قالوا فالابدال اعم والقلب اخص والشارح تبع في هذا
ابن الحاجب لقوله في شافيته الابدال جعل حرف مكان حرف
غيره قال الجاربردي بقوله مكان حرف ولم يقل حرف عوضا عن حرف
احترازا عن جعل حرف عوضا عن حرف في غير موضعه نحو همزة
ابن واسم وتا عدة وزنة ولا يسمى ذلك بدلا الا تجوزا وقوله غيره
احترازا عن رد المحذوف في مثل اب واخ وسنة فانك اذا نسبت
اليهما تقول ابوي واخوي وسنوي برد لاميهما وجعلها في مكانها
فيصدق انه جعل حرفا في مكان حرف ولا يسمى ابدالا اذ ليس
جعل حرف غيره بل هو جعل حرف مكان حرف هو نفسه وبهذا
القيد خرج نحو اخت وبنت عن التعريف فانا وان قلنا التا
فيها عوض عن المحذوف لكن ليس بالحقيقة في مكانه فان المراد
بكونه في مكانه ان يكون العوض فاء ان كان الاصل فاء في اصحو وعينا
ان كان الاصل عينا كما قال ولاما ان كان لاما كما في ما دز امسيدا
دالا على المقصود المعنى ان كان الاصل كذلك كما في علم بالهمزة

في عام بالالغية ومعلوم ان تا اخت وبنت ليست لذلك فان
قيل هذا التعريف غير مانع لانه ادخل فيه مثل اظّام واصله
اطتلم جعلت الطا مكان التا الافتعال لارادة الادغام ولا يسمى
ذلك ابدالا لما استعرق ان الطا ليس حرف الابدال فكان عليه
ان يزيد قيدا اخرا وهو ان يقول الادغام فجوابه ان المصنف
لما بين حروف الابدال علم ان المراد بحرف في قوله جعل حرفا موضع
حرف اخر احد تلك الحروف فكانه قال الابدال جعل حرف من حروف
امصت يوم حدت طاه زل فكان حرف غيره مستقيم ح ولا يلزم محذور
انتهى **والحروف التي يجعل منها حرف موضع حرف اخر**
اي جعلا شائعا لغير الادغام فان الشاذ النادر قد يكون في غير
هذه والمراد به ان الادغام يكون في جميع حروف المعجم الا الالف
كذا قال المرادي وفي الجاربردي ان جميع الحروف غير حروف
صوي شغر فهي من حروف الابدال انتهى واما الابدال الشائع
لغير الادغام ففيه اختلاف كثير اكثر ما قيل فيه اثنان وعشرون
حرفا جمعها في التسهيل بقوله لجد صرف شكرا من علي بوب عزته
واقتصر الشارح هنا تبعا لابن الحاجب والجاربردي وغيرهما على
اربعة عشر حرف يجمعها قوله **انصت يوم جد طاب زل** فانصت
فعل ماض من الانصات ويوم منصوب به على الظرفية وجد
مرفوع مبتدا وطاب وزجر مضاف اليه وهو علم اجل وزل
فعل ماض من الزلل فاعله ضمير مستتر عائد على جد وجملة زل
خبر جد والجملة منها في محل جر باضافة يوم اليها **فكل منها يبدل
من عدة حروف** فالهمزة تبدل من سبعة احرف الالف والواو
والياء والهاء والعين والخاء والغين نحو اكسها وودا وماء وابابي

يجر

يجر وهراي صرح رراته اى رغبة والنون تبدل من ثلاثة احرف اللام
والميم والهمزة نحو لعن اي لعل فاسود قان اي قاتم وصناني والصاد
تبدل من السين في صراط والتاء تبدل من ستة الطا والواو والدال
والياء والصاد والسين نحو اسطاد وفاته ترهوت اي دربوت من
الدربة وتراث وتيقن ولصت اي لص وست والياء تبدل من ثمانية
عشر حرفا الالف نحو سنين والواو نحو غريب والهمزة نحو بير والهاء
نحو دهيت والسين نحو سادي والياء نحو الاراني والواو نحو قيراط والنون
نحو اناسي والصاد نحو قصيت اظفاري والضاد نحو تقضي البازي
واللام نحو امليت والميم نحو ايتميت ايتمت والعين نحو صعاري
والدال نحو تصدية والياء التصلت والتاء الثالي والجيم نحو شهيرة
اي شجرة والكاف نحو صكاكي والواو تبدل من ثلاثة احرف الالف
نحو ضويرب والياء نحو موقن والهمزة نحو مومن والميم تبدل من اربعة
احرف الواو نحو فم والنون نحو البنام اي البنان والباء نحو ما زال
راتما على كذا اي راتبا والجيم تبدل من الياء مخففة ومشددة نحو الولد
طيح والدال تبدل من اربعة احرف الياء في الافعال نحو فاوه دال
اوذال او جيم نحو اجدمموا والطاء نحو المرلماني المرطى لمكان عرطط
الشعر حول السرة والذال نحو ذكر في نحو ذكرة جمع ذكر والطاء تبدل
من حرفين التاء في الافعال بعد حروف الاطباق والدال نحو سطر
الحرف اي مده والالف تبدل من اربعة احرف الياء نحو باع والواو
نحو قال والهمزة نحو كاس والنون الخفيفة نحو لنسفعا والهاء تبدل
من خمسة احرف الهمزة نحو هان والالف نحو هنيه والنون نحو
ياهناه والياء نحو هذه على وجه والتاء نحو طلحة وقفا والدال
تبدل من حرفين السين نحو ترد ل والصاد نحو ترد ق واللام

تبدل من حروف التوكيد نحو اصيلال والصاد نحو الضجع اذا اقترب
ذلك فقول الشارح من عدة حروف منتقض بعمومه بالصاد المهملة كما مر
يعني اصله امللت اي ان قوله بمعنى امللت لا يقتضي ان اصل الجواز
ان يكونا اصلين متفقي المعنى نحو هدهيت اي دهدهت الحجر
اي دحرجته وصهصهت اي صهصهت اي قلت له صه وتهتى
اليه شوش الشوس بالتحريك النظر بمؤخر العين تكبرا وتغيظا
رمز حتى الى ذلك حيث مثل بما وقع الابدال والحرف في حروفه الا
صلية من امثلة المضاعف ان يكون الحرف الاول اسكان الحرف
الاول شرط الادغام لا اشتراطه لحلول الفاصل وهو الحركة
هذا بيان على ان الحركة عقيب لامعه يسكن عند ادغامه فيه
اشارة الى ما قلناه من ان الاشكال له شرط لا اشتراطه هو من باب
الافعلال كالاقشعرار فهو من مزيد الثلاثي ملحق بالمزيد من
الرباعي وهو الاقشعرار فوزنه في الاصل افعالل ثم بعد الالحاق
فعلل وما بقي من ابواب مزيد الثلاثي فبعضه لم يجئ منه المضاعف
كما في افعوعل وافعنلل وافعنلى وقوله لم يجئ اشارة الى جواز المجيء
من كل باب وان تخلف لعدم الوضع او ضمه مثل الاثنين وكذا
قوله او ضمه مثل جماعة الذكور يحتمل ان يكون ماضيا مبنيا للمجهول
وان يكون امرا وعليها اقتصر الشارح من المزيد فيه مطلقا
ماضيا او مضارعا او امرا ومن المضارع اي مضارع اي مضارع
الثلاثي المجرد واما ماضيه وامره فهما المذكوران في المتن وعن
ذلك كالماضي المجهول وضبب البلد اذا كثر ضبابها بكسر
الضاد جمع ضب بفتحها دويبة معروفة في الصحاح ضبب البلد
واضب ايضا اذا كثرت ضبابه ولا يصح في ضبابها فتح الضاد
علي

على انه جمع ضبابة اي سحابة تغشي الارض كالدخان لان فعله
اضب بالالف لا غير قال في الصحاح تقول اضب يومنا وتأنيث
البلد في عبارة الشارح بتأويله بالقرية كتاب الخطاب
ادخال الكاف مع استيفاء الضمير المدلول فيه شيء ونونه اي
نون المتكلم فيه يجوز اذا الضمير هو كله الا النون وحدها مطلقا
اي في المضارع والماضي والامر وهو قيد في نون جماعة الاناث
ماضيا كان او غيره حال اعني حال معمولها من مثل في قوله فيما مر
في كل فعل اتصل الى اخره يعني مددت اي يعني قوله مددت
الى مددن ولو اسقط الشارح الخاتمين من العدد لكان اظهر وهو
جواب الشرط اي اسم الشرط بالضم والفتح والكسر لا وجه
لما في الشرح من عطف الفتح بالواو والكسر باو بل على اسكان
الاول قد يقال بل لا يتوقف الاعلى الاشكال احد حروفه الباقية
ولا يتعين اول المثلين لذلك لا يشعر بذلك اي بالواحدة
الغائبة فان كان اي اسم الفاعل والمفعول من الابواب المذكورة
في قوله فيما مر في نحو قول وتماد وتمادد يجب اي الادغام ولا حاجة
الى التقييد بان يقال ما لم يتصل به الضمير المرفوع المتحرك اذ
الضمير المذكور لا يتصل بالاسما بخلاف الافعال والا اي وان
لم يكن من الابواب بل من الابواب التي جاء فيها التضعيف ولا سبيل
الى الادغام فيه كما في تمدد وتمدد وامتنع اي الادغام لما مر لماله
من الاقسام والايمان ما ليس للمهموز ما الاولى تحتمل الزيادة
فقوله من الاقسام لبيان لما الثانية ويحتمل ان تكون موصولا اسميا
فما الثانية بدلا او نكرة بمعنى مرموصوفة على الحال من الاقسام
بيان احدها فانه اي ما له من الاقسام يحرك نفس الشامع

مد الى ... البارزة

فهو

اي السامع ان له اقساما واعاتا لست للمهموز **في طلبه** اي في
طلب ماله من الاقسام المذكورة والاظهر طلب المعتل من حيث
الجاثة واقسامه **فان اثنين من اصوله حرف علة** علة لخروج
اللفيف **ان احدهما حرف علة** يعني ويلزم صدق ذلك صدق ان احد
اصوله حرفا علة وهو عين صدق التعريف صورة لان الواحد
جزئما فوقه وتحقق الجزء لازم لتحقق الكل فصدقه لازم لصدقه
بالضرورة وقد يرد بان يراد الواحد هو الجزء اللازم تحققه لتحقق
ما فوقه اما مفهومه فهو الذات مع وصف الواحدة اي الانفراد و
ذلك جزء لما فوقه ولا لازم له بل مضاد له لعدم صدقهما على
ذات واحدة باعتبار واحد ثم صح اعتبار مفهوم العدد فيه وفي
غيره لا يقال الواحد ليس بعدد لانا نقول التحقيق انه عدد ولو سلم
مفهومه معتبر وكونه لا يسمى عددا اصطلاح اخر خارج لا يتوقف عليه
اعتبار المفهومية لان اعتبارها فيما تعتبر فيه للدليل الدال على
الاعتبار في المسمى سواء سمي بالاسم الخاص به ام لا الى اخر ان الدليل
دل على اعتبار المفهومية في الشرط مثلا في اكرمك ان جئتني سواء
سمي شرطا ام لا ولا بأس في هذا المقام بما نصوا عليه من ان الشيء
قد يوجد او بالشيء لا بشرط او بشرط شيء والفرق بينها غير يسير
وحقيقة العلة اي معناها الحقيقي لغة او ماهيتها المتحققة في
الخارج بحسب اللغة الصادق لذا اي وبان الهمزة ليست من حروف
العلة الذي هو مذهب الجمهور فالاشارة راجعة الى قوله خلافه
فلا علينا ان نشير اليه اسم لا محذوف اي لا باس علينا في ان
نشير اليه وليس قوله ان نشير اليه مبتدا وعلينا خبره ليكون
المراد الاشارة اليه ليست واجبة علينا لوجهين احدهما وجوب

تكرار

تكرار لا ح وهو منتف لقوله وهو ان الخ **لا يسمى حروف المد
واللين** اي لا يسمى حروف المد ولا حروف اللين **وهذه** اي حروف
العلة المتحركة **في غير الالف** غير الالف هو الواو والياء فان
قلت هذه الاشارة على ما قلت الى جمع وهو حروف العلة وغير
الالف حرفان فكيف يخبر عنها بالغير مع عدم المطابقة قلت
الجمع في نفسه باعتبار الافراد الشخصية وهي ممكنة التحقق في
افراد الواو وحدها فضلا عن افرادها وافراد الياء فتامل والسر
في قوله الالف ان اثباتها يفيد ان الغير يكون تارة حروف
علة فقط وتارة حروف العلة فقط **لانها تخرج في لين من غير
خشونة** اللين صفة تقتضي قبول الغمز الى داخل ومقابله الصلابة
والخشونة صفة مبدؤها عدم استواء الاجزاء في الوضع وتقابلها
الملاسة وهما حقيقة من صفات الاجسام واستعمل الشارح
الخشونة هنا مقابلة اللين فالمراد بها الصلابة فقوله من غير
خشونة تفسير للين والمراد باللين تطويل الصوت قاله الجاربردي
فان قلت تعليل اللين باتساع المخرج يقتضي انها حروف لين وان
تحركت قلت المراد تعليل حصول اللين فيها بسبب السكون باتساع
المخرج يعني ان سكونها واجب فيها لينا لاتساع مخرجها بخلاف غيرها
فان ضيق مخرجها لا يصير سكونها موجبا للين الا انضغاط الصوت
المتنفس لصلابته واما اذا كانت متحركة فلا لين لان الحركة توجب
قوة وصلابة للحروف وان اتسع مخرجه فقوله لما فيها اي في حروف
العلة ساكنة وكذا الضمير في مخرجها ولانها وفي هذا الكلام بحثان
احدهما ان الواو مخرجه الشفة فلا عمل للسان فيها ساكنها ولا متحركها
والثاني انهم نصوا على ان مخرج اللام اوسع المخارج مع انه لا لين فيه

متحركا ولا ساكنا وقد يجاب عن الاول بان السالبة صادقة بسلب
الموضوع او المراد باللسان المحل تغليبا وقد يجاب عن الثاني بان انحراف
اللسان فيه منع من لينه وقد تكون حرف لين ايضا وتارة حرف مد
ايضا زيادة ايضا لافادة انه مع تسميته بما صاحبها يسمى بما قبلها وهذا
هو السر في امتناعه من ان تقول فقط كما قال في القسم الاول ونقل عن
المصنف في تسميتها حروف المد واللين اي في تسميتها
بكل من حروف المد وحروف اللين سواء كانت متحركة او ساكنة قبلها
حركة من جنسها اولا والناقل هو الجاربردي ونصه وقال بعض الفضلا
في شرح الهادي انما سميت لينه وحروف اللين وحروف المد وساق
هذا الكلام بعينه وقال في اخره الا ان الالف اشد امتدادا وا
ستطالة اذ كان اوسع مخرجا اي اذا كان احد حروف
الاصول اسم كان ضمير يعود على الالف واحد منصوب بخبرها ومن المعتل
حال من حروف الاصول بخلاف الاسما الغير المتمكنة
يرد عليه عمومه ذا في الاشارة فانه مع حواليها منقلبة عن واو وياء لان حروف
العلة فيه اما ان يكون متعددا اعلم ان ما بعد اما في نحو هذا التركيب
وهو ان يكون مؤول بالكون وهو معنى وقد وقع خبرا عن حرف وهو
اسم عين من المعلوم انه يمتنع ان يقع المعنى خبرا عن العين الا بتاويل
كما في زيد عدل او رضى فيجب محذوف اي لان حال حرف العلة اما
كونه متعددا او هذا اوفق بمذهب البصريين واما في الخبر ان يقدر
المصدر مشتقا اي لان حروف العلة اما كاين متعددا وهذا اوفق
بمذهب الكوفيين وقريب من هذا ما ذكروه في قوله وما كان هذا
القران ان يفترى من دون اضافة لفظه بدليل صحة وقوعه
صفة بالنكرة نحو هذا لفظ معتل الفا في احتمال الحركات

اي

اي احتمال حروف للحركات بخلاف الاحرف فانه عينه لا يحتمل الحركة
لان تحركها مع فتح ما قبلها يوجب نقلها فلهذا انقلبت الفا والناقص
فان لامه لا تحتمل الحركة لما ذكرنا وانما احتملها مع الف التثنية لان قلبها
يوجب حذفها لالتقا الساكنين على حدة فيحصل لبس المثنى بالمفرد
لما وقع بين اليا والكسرة مستثقل اذ اليا
قد كسرتين فقد وقعت الواو بين كسر قبلها وكسر بعدها والواقع
بين شيئين لضاد انه مستثقل كالضمة الواقعة بين الكسرتين
بل الضمة بعد الكسرة ثقيلة ومن ثم اهمل في الكلام وزن فعل بكسر
الفا وضم العين على ما قيل مع اعتلال فعلها اي مع اعلال اي
تغير حروف الفعل فيه واعلم ان مراد المصنف بقوله يكون على
فعله تقييد المصدر الذي تحذف فاؤه بقيد هو ان يكون
ذلك المصدر منها اي من جنس المصدر الذي حذفت الواو من مضارعه
بان يكون المضارع المعتل الفا على يفعل بكسر العين اذ المصدر لا تحذف
فاؤه الا اذا كان مضارعه يفعل والمكسور العين لا عينه لوجه يوجل
وجلا ووضو يوضئ وضاءة لكن المصنف ترك التصريح بهذا القيد واستغنى
عنه بقوله الذي يكون على فعله بكسر الفا لافادة معناه لان المضارع
المعتل الفا اذا لم يكن للحالة اي الهيئة
ليس على فعله الا فيما المضارع منه على يفعل
بكسر العين بحكم الاستقراء وهو التتبع والوجه اسم مصدر
قال السمين في اعرابه ولكل وجهة هو موليها في وجهة قولان
احدهما وتعزى للمبرد والفارسي انها اسم للمكان المتوجه اليه وعلى
هذا يكون اثبات الواو قياسا اذ هي غير مصدر والثاني انها مصدر
ويعزى للمازني وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال بعد ذكره حروف الواو

من المصادر وقد استوى الواو فيه وجهة في الجهة وعلى يكون اثبات
الواو شاذا اذ انها على ذلك الاصل المتروك في عدة دعوها والظان الذي
هو غ اثبات الواو ان كانت مصدرا انها مصدر جا على حروف الزوايد
اذ الفعل المسموع في هذه المادة توجه واتجه ومصدرهما التوجه
والاتجاه ولم يسمع في فعله وجه يجه كوعد يعد وكان الموجب لحذف
الواو من عدة وزنه الحمل على المضارع لوقوع الواو بين يا وكسرة ولم
يسمع فيه مضارع يحمل مصدره عليه فلذلك قلت انه وجهة مصدر على
حذف الزوايد لتوجه او اتجه انتهى اقول وهذا الاخير الذي اختاره
هو المراد بقول الشارح اسم مصدر اذ اسم المصدر هو المصدر الجاري
على غير فعله فتامل كان عليه ذكر حرفها في الامر ايضا
ليكون قوله ونشكل في سائر تصاريفه سالما من النقص والنفي كانه
غاير بينه وبين الجحد في الملخص هذا في غير هذا وما بينهما في اللغة
تغاير اذ الجحد نفي ما علم ثبوته والنفي اعم ويمكن ان يدفع بالعناية
بان يقال ان حذف الواو اشتهر ليدل على ان الفتحة اصلها الكسر ولو
ولو اعدت لزال هذا الغرض عطف على قوله فتحذف الصواب
ان يقول على قوله تحذف اي الواو وتثبت لو قدر ذلك لقوله
اي وثبتت الواو الساكن الجملتان المتعاطفتان وليست هذه من
لغة ابن اسد من لغتهم كسر حرف المضارعة حتى الياء اذا كان
بعدها اخرى فالمانع من ان يوجل قلبت يا لحقتها فجاز عندهم
كسر الياء التي هي حرف المضارعة في الصحاح في تجل وفي المستقبل منه
اربع لغات يوجل وياجل وييجل بكسر الياء وكذلك فيما اشبهه من المثال
اذا كان لازما فمن قال ياجل جعل الواو الفا لفتحة ما قبلها ومن ييجل
بكسر الياء فهي لغة بني اسد فانهم يقولون انا ايجل ونحن نيجل وانت

تيجل

تيجل كلها بالكسر وهم لا يكسرون الياء في يعلم انتهى فانت تراه صرح
بالكسر بانه اسدية فقيدك هو بالفاء ثم بالسين المهملة ثم بالياء
المثناة التحتية ثم الدال المهملة المضمومة هو عند العرب قسم منصوب
بفعل القسم محذوف اي اقسم عليك بقصيدك اي بالقاعود عندك
الذي هو موضع حديثك وسرك متلات هو لفظة تقع في بعض
النسخ وهي بالتاء المثناة الفوقية ثم اللام ثم الهمزة ثم الباء الموحدة
التحتية في الصحاح وتلاب الاسر املابا ما استقام تقديرا لابتدا
بها وكذلك كتب زيدا في رايت زيدا بالالف لابدالها في الوقف من
التنوين فيه فقها وجرالكن والوقف عليهما في جاء زيد ومررت بزيد
بترك الالف لعدم التنوين فيه رفعا وجرا لكن يرد على المصنف
تقدم انه اشار الى جوابه بالعناية التي بيناها فلا وجه لتكرير الايراد
لئلا يلزم خرم قاعدتهم وهي ان الواو لا تحذف من المجزوم والعين
والانفع لتفسير القاعدة هنا بقولهم تحذف المكسور العين اذ الحذف
من المفتوح لا يجزم وجوب الحذف من المكسور لعدم ما يفيد الحصر
على المكسور فمن ثم هذا قد يقال استقرا كلامهم افاد العلم في الغالب
بان الحذف علة الكسر والظن الغالب في بابه مثله والظن في مثله كاف
في بطا اعلم ان ماضيه مكسور العين فالوجه ان يعترك بيسم فلم
حكم بانه في الاصل يفعل بكسر العين وعقليا الحكم بذلك لاجل
حذف الواو الذي علم انه لا يكون غالبا الا وفق الشيوع وكسر
عين الماضي لا ينافيه لو او ذلك في الفعل الغاكثر كورث يرث
وغير ذلك مما مر في اول الكتاب وان كان شاذا اي خارجا عن
القياس دون الاستعمال فعلم ان المضارع فرع الماضي كما مر
غير مرة فاذ اسم المضارع الذي هو فرع عن وجود الماضي فلم

وكذلك كتب ابن فحو
هذا انتهت استقام
الوقف عليهما
صح

فلم يسمع الماضي علم من وجود الفرع وجود الاصل ومن سمع سماع الفرع
سماع الاصل امانة الماضي اي ترك استعماله مع كونه قد وضع وعطف
قوله **وتركوا استعمالهما** بين ان المراد بقوله **اذا ما استحمت ارضه**
اي اسفله والضمير للفرس **من سمائه** اي اعلاه **جري وهو مودوع** اي
متروك لا يحركه احد ولا يحثه **وواعد مصدق** بفتح الميم والدال
اي صدق فهو مصدق مسمي في الصحاح ويقال للرجل الشجاع والفرس
الجواد انه لذو مصدق بالفتح اي صادق الجملة وصادق الجري كانه ذو
صدق فيما تعدك من ذلك **واصله ونذر يذر** في الصحاح وذكره
بذله مثل وسعه يسعه اميت مصوله انتهى ومقتضاه ان ماضيه مكسور
العين **في جعل مودوع من ضرورة الشعر بحث** لعل وجهه
ان الضرورة هي الالجا والايقاع مودوع في البيت لم يدع اليه وزن
ولا قافية لان متروكا بمعناه ووزنه فان كان الامر كذلك فجوابه
ان الشعر مظنة الضرورة وان تخلفت المبالغة والواو هذا البحث
في وقته لكان وجها لانه قرا به عروة بن الزبير وابنه هشام وابو حيوة
وابن ابي علية قوله تعالى ما ودعك ربك لكن **ينبغي ان يعيد لفظ
الكتاب على الاول** الذي رايناه في النسخ كتابه بالاسود من غير
تخطيط بالاحمر وذلك وضع ما هو من الشرح وهذا الكلام صريح
في انه من المتن **اجاب بانه لم يحذف** هذا الكلام يدل على ثبوت
ما بعد اجاب في المتن كما يدل عليه ايضا قوله وهذا في بعض النسخ
وقوله حاشية المتن بالمتن لكن انا رايناه في النسخ بغير لام المتن
في هذه اللغة التي قلبت الواو والياتا واحترز به من اللغة الاتية
في المتن التي لا تقلب الياتا فانه لا يلزم فيها ذلك **لو قلبت
الواو يا يجوز قلبها الياتا** اي لا يجوز ذلك في هذه اللغة لان اليا التي
تقلب

في النسخ

تقلب فيها ما هي اليا الاصلية دون المنقلبة عن غيرها **كما في المنقلبة
عن الهمزة** كايتزر **وذوابة** اي معني بيدي لان على هذه اللغة ضير
بد عمان ويقلبان عابد على شيء واحد وهو الواو واليا وفساده ظ فيحتاج
فتحهما الي تاويلهما كما ذكره الفاضل في الاولي سالمة من هذا فتكون اصح
معني **من غير ادغام** اي من غير قلب الي التا الفوقية بل تبقى اليا
التحتية اصلية كانت او منقلبة عن واو **مبدلة عن التا في اتصلت**
يعني ان اتصلت اصله اوتصلت ابدلت الواو تا على اللغة الاولي
ثم ابدل احد حرو في التضعيف يا كما في حسبت بالجيم اي احسست به **واعلم
ان المضاعف المعتل الفا** يعني الواوي **لا يكون مضارعه الا مفتوح
العين** فلا يكون ماضيه الا مكسورها **اما الضم** اي اما انتفاؤه من
مضارع المضاعف المذكور **فلانه منتف من المثال الواوي** الذي
هو اعم من المضاعف منه والانتفا من الاعم مستلزم الانتفا من
الاخص فان قيل قد تقدم ان الواو لا تحذف من المثال اذا كان بعدها
ضم كوجه يوجه اي صار شريفا قلت هو وزن عارض وقع النقل اليه
من الفتح في الماضي والكسر في المضارع للدلالة على صيرورة معناه
كالسجية والطبيعة فليتامل فان قلت يمكن ان يحمل قوله المثال
الواوي على المفتوح العين فلا ينافيه وجه يوجه وان كان وزنا
اصليا قلت فلا يكون انتفا الضم فيه منتجا الانتفا به من مطلق
المضاعف الواوي كما هو المدعي فليتامل وحديث انتفا الضم زيادة
على ما في الجاربردي ولنصه ولما كان حرف الواو فيه ثقيلا اي مثل يعد
والجار لم يبين مضاعف معتل الفا كود ودت بفتح العين لانه يكون
مضارع مكسور العين وكان يجب حذف الواو فلو لم يدغم لزم خلاف
القاعدة ولو ادغم لزم الاخلال للاعلال انتهى **وعلمنا به** اي

بالقياس **بالاستقرا** فان الاحكام الكليات انما تستفاد من العلوم
الجزئية **جمع المرتب الغايب** انما قيد بالغايب لان ما عداه من جميع
المرتب للمتكلم والمخاطب داخل فيما قبله **وليس بنى** اذ لفظ فعل
بالضم وفعل بالكسر اعم من الاصل والمنقول اليه والاعم لا استعداد
له بالاخص منه فلا تو اطي علة المذكوره **ولبعض المتاخرين فيه كلام
اعرضنا عنه لسببهم** يعني ابن الحاجب والجاربردي وغيرهما قال
الجاربردي في قول ابن الحاجب في اول شيا فيه و اما باب سدته الي اخره
ما لفظه جواب اعتراض اخر وهو ان يقال اصل سدته وقلته سيودة وقولة
بضم العين كما هو مذهب الكسايي ثم نقلت ضمة العين الي الفا وحذفت
العين للتقا الساكنين فقد جا فعل متعديا والجواب منه انه في الاصل
مضموم العين وذلك لان المنقل اذا اشكل امره يحمل على الصحيح فعل
بالضم متعديا فهو في الاصل بفتح العين ثم اختلف العلما في كيفية صيرورته
الي ذلك فقال بعضهم اصل سدت وبعت سودت وبيعت بفتح العين
ثم لما علم ان العين تحذف لالتقا الساكنين عند انقلابهما الفا ولا
تتميز الواوي عن اليائي حولوا الواوي الى فعل بالضم واليائي الي
فعل بالكسر ثم نقلت حركة حرف العلة الى الفا وحذفت لالتقا الساكنين
فقيل سدت وبعت ورده المصنف يعني ابن الحاجب بقوله
لا للنقل اي ليس الضم فيه للنقل من العين كما ذكره بعضهم لما
يلزم من النقل من باب الي باب مخالفة لفظا ومعنى اما لفظا
فظاهر واما معنى فلاختلاف معاني الابواب واشار الي ان
الصحيح ان الضم والكسر لبيان بنات الواو وتقديره ان
يقال تحركت الواو والياء فيهما فانقلبت الفا وحذفت ثم
ضم الفا في الواو وكسر في الياء دلالة عليهما واما ارتكبت
للمجرد

للمجرد ولما راوا انهم لا يفرقوا في خفت وهبت بين الواو واليا
فقالوا لو كانت الحركة لبيان بنات الواو لوجب الضم في خفت
ثم قال المصنف مجيبا عن ذلك انما كسروا في خفت لبيان البنية
وتفسيره ان الدلالة على البنية اهم من بيان بنات الواو واليا
لتعلق الاول بالمعني والثاني باللفظ ولما لم يمكنهم الدلالة على
البنية في قلت وبعت اذ لو فتحوا لما دل على حركة العين لم
يتركوا ايضا بيان بنات الواو واليا حذرا من فوات المقصود اجمع
بخلاف خفت وهبت فان الكسرة تدل على انه مكسور العين
فراعوا فيه البنية والمراد ببنات الواو المعتل الواوي وبنات
اليا المعتل اليائي اي لبيان انه واوي انتهى **لانه اما واوي او
يائي** اي لانه المضارع **واعتلال المبني للمفعول من الجميع**
اي من جميع الاقسام المضارع المذكور **حركة اصلية** هي
الحركات الاعرابية **او مشابهة لها** هي الحركات لاجل الضماير
المتصلة بالفعل المضارع **باعادة العين المحذوفة** هذا ظاهر
في المثال الاول واما ما عداه فبالرجوع اليه لكونه اصل الجميع
اذ الفعل المتصل به الف الاثنين هو فعل الواحد متصلا به
الف الاثنين وكذا الفعل الواحدة المخاطبة هو فعل الواحدة
متصلا به بالمخاطبة والعلة فيه هي العلة فيها فاعادة العين بعد
حذفها موجودة في الجميع **خفن** بفتح الخا امر جماعة الاناث **غزوعت**
بحذف الكلام لالتقا الساكنين وهما الالف والتا **غزوعت** بحذف
اللام ايضا وان كانت التا التي هي احدي الساكنين متحركة لاجل
الالف لان هذه الحركة عارضة لا اعتداد بها لكون تا التانيث
موضوعة على السكون **دون دعاتا** اي يقال دعتا بحذف

اللام لا دغامتا بادغامه اللام اعتدادا بالحركة لانه لا يجوز الاعتداد
لها ما مر **ولا يجب ان يجوز في اغز** مسندا الى ضمير الواحد
اغزن موكدا بالنون **بدون اعادة اللام** التي هي
الواو واذ النون ح مشابهة لواو الضمير فكذا في لحوق الاصل
واللام لم تقدم مع المتصل الذي واو الضمير فكذا الاتحاد هم
تشابهه وهو نون التوكيد وهذا معنى قوله **لانه** اي اللام **لا يعاد**
عند المتصل الذي هو الواو وكذا لا يعاد اللام
مع يا الضمير كقولك للواحدة **اغزن بالكسر** واعلم ان هاهنا فيما رايت
نسختين احدهما هي التي تقدم الان شرحها والاخرى ولا يجب ان يجوز في
اغز اغزن على ان يجوز مثبت لا منفي واغز في قوله اغز
محذوف الواو فعل الواحد والاخرى فلا يجب ان يجوز في اغزوا
اغزن ومعناها وان لم يكن المراد بالمنفصل في قوله انا نشبه
ضمير الفاعل المتصل الالف فقط بل مطلق الضمير الشامل لها وللواو
واذا وجب اعادة اللام مع الضمير المتصل مطلقا فيجب ان لا يجوز
في اغزوا مسندا الى ضمير جماعة المذكور اغزن بدون اعادة اللام
لاتصال واو الجماعة لكن اغزن بدون اعادة اللام جائز بل واجب
لانه لا يعاد عند المتصل الذي هو الواو وكذا اغزن بالكسر
يجب ان لا يجوز الاتصال بالضمير به لكنه جائز لانه لا يعاد اللام عند
المتصل الذي هو اليا فقد تبين ان كلا من النسختين صحيح المعنى واعلم
اعلم **يقال زاد الشي** ومعناه ازاد **وزاده غيره** فجعله
مزيدا فظاهر عبارته ان تعديه الى واحد فقط بخلاف المعرب
على ما ل في باد ثم اي انا مفعول يخالفه **حماله على الجوهري**
الذي هو جاب اي قطع **ولذا** اي ولان الاعلال في المضارع انما
هو

8 هو بالحمل على الاصل **لم يعلوا نحو اعور واسود** فعلين ماضيين منقولين
بالهمزة من عور وسود كما في قولك اعوره الله واسوده الله اي اعوره
واسوده قال المرادي بعد سنعه اعلال يعور ويصيد مضارع عور
وصيد وكذا ما تصرف منه نحو اعوله الله انتهى وفي الصحاح واساد
الرجل واسود بمعنى اي ولد غلاما اسودا وكذلك اذا ولد غلاما
اسود اللون انتهى ولا يصح ان يعتبر اعور واسود صفتين مشبهتين
لان الاسم لا يقبل الاعلال اذا وافق المضارع في عدد حروفه وحر
كاته الا بشروط واحد من اثنين اما موافقته له في وزنه دون زيادته
كمقام ومقيم ومبين واما موافقته له في زيادته دون وزنه كمبنا
مثل تحلى من البيع فتقول تبيع بالاعلال واما الموافق له فيهما
نحو ابيض واسود واطول منه وابين فيجب تصحيحه **كما يعل**
الاصل الذي هو افعل افعال بتشديد اللام فيهما اما افعال
فقال الجاربردي ومع باب اعوار واسودا لانهما لو اعلا لتحرك
الفا وحذفت همزة الوصل واحد العينين منهما ويقال عاد وساد
فلم يدرا هما افعال وافاعل انتهى واما افعل فقال المرادي
انما لم يعلوا هذا النوع لئلا يلتبس مثال بمثال وذلك ان ابيض
لو علت عينه بالاعلال المذكور فقيل باض فكان يظن انه
فاعل من البضاضة ومن تقويمة البشرة انتهى **اعار واساد**
فعليين من عور وسود **اعادت عينه** اي اعورت في الهمزة للاستفهام
ام لم تعارا اي لم تعور مضارع عور والالف مبدلة من نون
التوكيد **نحو حيلت** بضم الياء وفتحها قال في الصحاح وحيلت الناقة
اذا حيلت ايضا اذا وضعت فرجت ولدها حيا لا يفزع منه الذيب
فلا يقربه ويكون تسكينها قال في الصحاح وقد حالت السحاب واحيلت

وخايلت اذا كانت تريد المطر انتهى **واغيلت** اي المرأة اذا اسقت
ولدها الغيل والغيل بالفتح اسم اللبن التي طلبت صاحبته وهي
ترضع **واغيمت** اي السما في الصحاح وقد غامت السما واغامت
واغيمت وتغيمت وغيمت كله بمعنى اغيم القوم اذا اصابهم
غيم والغيم العطش وهو الخوف انتهى فيجوز في اليا الفتح والضم
ايضا **وطيبت** لم يذكر في الصحاح واغامته واطال عنه وطيبه ايضا
ولعل معنى اطيبت صارت ذا طيب وجعلت الشي طيبا عن حيث
في الصحاح واحالت الدار واحولت اي مضى عليها حول وكذلك
الطعام وغيره فهو محيل ومحول طال الحول و واحال الرجل بالمكان
واحولوا اي اقام به حولا وفيه ايضا ورجل احول بين الحول وقد
حولت عينه واحولت ايضا تشمير بالالام واحولتها انا انتهى
واطول في الصحاح واطلت الشي واطولت على النقصان والتمام
انتهى **لانه اسم المصدر كامر** اي في صدر الشرح من الصحاح من ان
الاسم الحول لكن ما في الصحاح انه اسم مصدر لحول بالتضعيف
اي لعدم مجازاته لفعله في عدد الحروف ولا يلزم منه كونه اسم
مصدر لحال كما بينا لمجازاته له في ذلك والطرح ما قالوه من ان
بيانا اسم مصدر لابنت ومصدر لبنت لا يقال مصدر حال وهو
حول اذ فعول قياس مصدر فعل بفتح العين واللازم انا نقول
هو مصدر له للمجازات المذكورة وكونه قياسا او خارجا عن ذلك
ولم ينقل حركة اليا المنقلبة عن الواو في انقياد **حتى** اي كي
تنقلب اليا الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الان كما في
اقامة لان ذلك المصدر هو انقياد **فرع الفعل من الاعلال**
ولا نقل في فعله اي فعل انقياد او هو انثار فلا يجري النقل فيه
لانه

لانه تابع لفعله في نوع اعلاله وجودا وعدما وفي نسخة ولا يعل
فعله اي الاعلال بالنقل والقلب **والصاد لازم** يخصصه بذكر
اللزوم مشعر بان استقام متعد وسيصرح به في قوله واستقم الامر
وتحقيقه ان استقام بمعنى تقوم لازم وبمعنى طلب تقويم شي متعد
وحمله الشارح على المعنى الثاني **ويصح ان لا يعل** فسر الصحة بعد الاعلال
دفعا للتوهم انها عدم الاعتلال كما هو معناها الحقيقي بخلاف
مده **فانه لا يعتل** هذه الجملة في الحقيقة هي **الجواب** اذ السوال
عن علة عدم الاعلال هذه لا عن علة اعلالهما **واما الواو**
واليا ظاهره ان العين ما بعدهما وفيها تقدم في فعل
نقل جوازا لوجهين عن س واعلم ان هذا الجواب لا يتناول
اسود وابيض وابياض لان ما قبل العين فيها ليس احد
الثلاثة **واسم الفاعل** قال بعض المحققين هذا الابدال
جار فيما كان على فاعل وفاعله ولم يكن اسم فاعل كقولهم
جامن البستان قال صعدة لابيه في جايز وقولهم جايزة بالجيم
وهي خشبة تجعل في وسط السقف **واليضا تسمية الشي بالشي**
لا يقتضي تخصيصه حتى يلزم ما ذكر تعليلها بما يختص بالمسمى
فلا يصح التعليل بالكون على اربعة احرف لكونه عاملا بل يجوز
ان يسمى غير ذلك المسمى بذلك الاسم وان لا يسمى به
كالقارورة للزجاجة لاستقرار المانع فيها المشترك بين
الزجاجة وغيرها كالكوز مما لا يسمى به **اللغتان هما لازم**
الفعل من الناقص هذه الزيادة خصصت القاعدة
بالناقص فتمثيلها بالاسم مناف كالكوز مما لا يسمى به
فالصواب حذفها واجرا لفظ الكتاب على ظاهره **وهم**

وان ورميان مبنيين للمفعول خصهما بالحال المذكورة
اذ فتح ما قبل الواو والياء فيهما مبنيين للفاعل منتف اذ هو
في يغزوان مضموم وفي يرميان مكسور واما في يرميان
فمضارع رمينا بكسر العين وفتحها في المضارع مطلقا
بالمجرد ولو مرضوان اما عرفا وارضيا فالتباسهما مطلق واما
واما عصيان ورضيان فمع الاضافة واما برضيان ويغزوان
ويرميان فعند دخول الناصب وارضيا منقطع من المضارع
فهو فرعه وان كان ضمه او كسره تستعطان اي
تستعطت حركتا اللام والتاء ثابتان لها بعض ما قبلها او كسره
او استقلالا اي حركتا اللام المذكورتان الى ما قبلها مع سلب
حركته لنقل حركتي اللام المذكورتين على اللام فيسقط
اللام اي فلا حل سقط حركتي اللام او نقلهما تسكن اللام
ثم تحذف لالتقاء الساكنين وهما اللام وواو الضمير فحركتا
اللام المذكورتان وان كانا متحدتين بالذات اعني الضمة
الا انهما باعتبار ما قبلهما اثنتان وهو في فعل الاثنين اي
التقاء الساكنين من فعل الاثنين تقديري وقد مرت منه
اشارة الى هذا وقد عرفت في بحث المذكورين من ان
نون التوكيد مع غير الضمير البارز تسميه المتصل في كونها
كالجزء من الفعل لاتصالها بها لفظا ومعنى فلو كان المحذوف
في تغزون واغزو مثلا واو الضمير لزم عند اتصال نون
التوكيد به ثبوت اللام فقيل اغزون بثبوت اللام مضمومة
لان نون التاكيد شبهه بالف الاثنين المتصلة بالفعل
فتثبت اللام مع النون كما ثبت مع الالف نحو اغزوا لكن اللام
غير

غير جائز لانه انما يقال اعترن بحذفها فالملزوم مثله حكم
ما كان قبل لامه مكسورا الثابت فيما رايناه من النسخ مكسورا
بالنصب ووجهه حذف الموصول الذي هو اسم كان وبقاء صلته
والاصل كل ما كان ما قبل لامه مكسورا ومعناه كل فعل كان الحرف
الذي قبل لامه وسوغ الحذف استقبال الموصول ويمكن توجيه
النصب ايضا بان قبلا اخرجت عن كل ظرفية بل عن معنى الزمان
والمكان واوقعت على الحرف المتلو بالاخر فتكون مرفوعة ولما
يلزم من المضارع من يرعا ومضموم الواو وهذا امر قوم هذه
علة تقدمت على معلولها قوله ولم يقلبوا الواو الاولى الفا وكما
يقع في بعض النسخ من ان قوله ولم يقبلوا خطه لما سنذكره في هذا
المبحث في اخره من ان قوله وفي نحو افعلل وافعالل لا تقلب اللام
الاولى لان الاخرة منقلبة لا محالة فلو انقلبت ايضا لارتفع
في الثقل المهروب عنه لاسيما في المضارع ادعوي يرعوي
ولكون هذا مقول الشارح له وا ويا بعيدا ووجهه انه حا الود
من العرواي الخالي في الصحاح انا عرومنه اي خالي وذلك
لان هذه الحروف بمنزلة الحركة في الصحيح من حيث انها
تحذف من الافعال المعتلة الاخر في حالة الامر كما تحذف الحركة
من الصحيح في الامر ايضا سبب حملها على الفعل كما في المصدر
نحو صيام حملا على صام او على المجرد كما في الجموع كديار وخيل
حملا على دار وخيله واما الاشكال في اعلال نحو غواز اي
في اعلاله بالحذف واما اعلاله بالقلب كغواز فلا اشكال
فيه ووجه الاشكال انه ان قد وجود التنوين سابقا على حذف
اللام ليكون صدورها لعلة تاثر كونه عوضا وان كان ما هو

فيه غير منصرف وان قدر مشتوفا به ليكون عوضا في علل كون
الحذف لازما قياسا **وليس علينا الآن نقول الاصل عوازي**
بالتنوين تقدير الاصل منونا بنا في عدم صرفه الآن لوجدبان
علم المواضع بحذف حركة اليا ثم اليا لالتقا الساكنين المعوض
لصيغة مفاعل التي هي علة منع الصرف سوغ لحاق التنوين
ومن ثم لم يحذف حالة النصب لوجوب بقا اليا وحركتها فيه وعليه
فالتنوين للصرف لا للعوض وفي سبب حذف اليا مذاهب احدها
ان حركتها حذفت تخفيفا وجي بالتنوين عوضا عنها فحذفت اليا
لالتقا الساكنين وظاهر كلام ابن الحاجب اختيار وثانيها كون
اليا حرفا ثقيلا اخر اسم مستثقل لكونه منتهى صيغة الجموع فحذفت
ثم جي بالتنوين عوضا عنها وظاهر كلامهم اختياره وانه المشهور عندهم
وثالثها انه لما حذفت حركتها التقت ساكنة مع التنوين المقدر
في غير المنصرف بدليل الرجوع اليه في الضرورة فحذفت وعوض
عنها التنوين وادبان حرفها للملاقاة ساكن متوهم الوجود مما
لانظير له ولا بحث لنا معاشر التصريفيين **عن انه منصرف او غير**
لان هذا من ابحاث النحاة الباحثين عن احوال الكلم اعرابا
وبنا **بحث في الواو اذا كانت اولا** بخلاف ما اذا كانت الواو
هي الثانية منهما فلا يجب فيها ان لا يكون بدلا كما اذا صغر تقوى
فيقول تقي **وان يكون في كلمة واحدة** ليس معطوفا على
ان لا يكون بدلا كما هو ظاهر لفساد المعنى بل هو فاعل بحث
مقدر او الجملة معطوفة على الجملة قبله وكذا اما بعده هذا
نحو ايوم هو افعل تفضيل نعتا في قولهم يوم ايوم كما في قولهم
ليل اليل قصد المبالغة في الليلة واليومية والسرفية
وان

وان افعل التفضيل شبيه بالاسما الجامدة فلا يدخله التعريف
وان لا يكون في الاعلام والسر فيه ان الاعلام كالامثال
لا تتغير عن موردها وان لا يكون اليا اذا كانت الاولى
بدلا الاولى حرفها كانت واسمها مستتر عايد على اليا وبدلا خبر
يكون واحترز به عن صوي فان اصله صوو ابدلت الاخيرة يا
تشبيها بواو ادل اذا لم يكن الواو طرفا واحترز به عن اليا في
نحو عزي وجري مصغري عزو وجرو **وهذا امر مجمع عليه**
ورادا على قوله ومن الهاي مرمي تشبيها بنحو غني وحبي مقتضاه
ان القلب في غني وحبي اصلي لا يطوي الحمل ولعل ذلك اوجب
باجتماع الواوين بعد ضمتين متواليتين وذلك غاية الثقل
فلا فرق فيهما بين ان يكونا مصدرين او جمعين عات وجاث
خلافا لمن قيدهما بالثاني **الا المفعلى** المبني للفاعل
واحترز به من فعله الفرعي اي المبني للمفعول فانه امراخر
يشترك فيه مع مرضي معزي ومعدي على ان الفرا اعلل القلب
فيهما بذلك **شبيه لما هو بمعنى مفعول** اي في السرفية
كما في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين يحتمل ان
يكون مثالا لما هو بمعنى مفعول اذ معناه مقربة من المحسنين
اذ ليس المراد بمعنى مفعول معنى يعبر عنه بصيغة هو موازنة
مفعول بل معنى يعبر عنه بصيغة اسم المفعول وان يكون
مثالا للشبيه بما هو بمعنى مفعول وهو الاقرب **او انه محمول**
على فعله اي نحو معزي حمل على فعله وهو الماضي المبني للمفعول
نحو عزي لضم اوله وكسر ثانيه في قلب الواو يا بخلاف عدو
فان فعله وهو المبني للفاعل لكون فعول بمعنى فاعل لم تقلب

الواو فيه يا وان قلبت الفا فكل حمل فعله على فعله وبنية علي
اختلاف فعليهما بقوله فافهم لانه قد ينفصل عنه **انما هو في**
لام الفعل فقط احترازا من عينه كما ستقوم ومن لام الاسم
كمدعو **لا على سبيل الكلية** في لام الفعل بل على سبيل الجزئية فيها
احترازا من نحو ارعوى واحواوى تهواوى وفي نحو افعلل وافعالل
يقع هكذا في نسخ بالفك وهو مطابق للمثالين الاثنين في
بعضها بالادغام والتمثيل بالمثالين لها انظر الماقبل الادغام
لا وقع في الثقل المهروب عنه وهو اجتماع المثلين لكن قد
يقال الثقل اللازم دوقوعه اسهل من الثقل المهروب عنه
اذ اليا اخف من الواو **ولا سيما في المضارع** فانه يلزم فيه الوقوع
في الثقل وزيادة الكسر على اول حرفي العلة لوجوب كسر ما قبل
الاخر فيه **وكانهم اعتمدوا** في اخراج نحو هذه الصورة تخصيص هذه
الكلية بما عداها **على ايراد هذا البحث** وهو قلب الواو رابعة
بما عداها الى اخره **في المعتل اللام** وهذا اهتمام تام فيكون
مخصصا للعموم الوارد فيه بالواو والواقعة لام فعل لانها وان
كانت منقلبة عن اليا فان قلت ان الحيوان ماخوذ من الحياة
ولامه واو قلت صرحوا بان الواو منقلبة فيه عن يا واصله
حيان **لكن الالف المنقلبة عن اليا** قال الجاربردي
كتبوا كل الف رابعة فصاعدا في اسم او فعل يا نحو المعزى وتقوى
تنبيها على انها تقلب يا عن التثنية او على انه تمال الا انها
قبلها يا نحو حيا فانه يكتب الفا كراهة اجتماع اليائين الا
في نحو يحيى علما وريى علما فانه يكتب يا فرقا بينها علمين وبينها
فعلا او صفة ولم يعكسوا لاستثقال الصفة والفعل وكون

الالف

الالف اخف من اليا واما الالف الثالثة فان كانت عن يا كرمى
كتبت يا والا كتب الفا على ما يقتضيه الاصل ومنهم من يكتب الجميع
بالالف لانه القياس واتقى للغلط على الكاتب انتهى فقوله
الا في نحو يحيى وريى معناه اذا كانا علمين لا فعلا وصفة **على وزن**
استقوى بالقاف لا بالفا مقتطعا من استفعلوا الان قوله
بعد ذلك يستحيى على وزن يستفعل لا يصح بالفا **لانه توهم**
ان المحذوف اللام منشا الوهم قوله حذفت اليا لالتقا
الساكنين لان اليا الاولى تقلب الفا لان ظاهره ان اليا الاولى
غير اليا المحدث عنها بالحذف لالتقا الساكنين والانقلاب
لانها تقلب الفا **وحذف اللام في المجزوم والامر** تمهيد لبيان
ان التشبيه بلا ادر انما هو في مطلق الحذف لكثرة الاستعمال
من اشتراك في عين المحذوف بيانه انه قرر ان حذف اللام من
المجزوم والامر لعلة لا لكثرة الاستعمال مستدلا عليه بانه
لو كان لكثرة الاستعمال لحمل يعمل في المصدر الذي استحيا ولا في
في الامر المؤكد بالنون دهو استغنى بنا واحلة في اللام لوجود كثرة
الاستعمال فيهما واذا ثبت ان حذف اللام لعلة وان المحذوف
لكثرة الاستعمال هو العين فلا حاجة الى دعوى الحذف قلت
اليا التي هي العين الفا لان حذفها لكثرة الاستعمال لا لعلة
فلا بد من تكلف علة واشار بهذا الى رد قول سيبويه لان اليا
الاولى تقلب الفا ولزم من مجموع ما ذكرناه بين لا ادرو
بين استحيى ليس في عين المحذوف لاختلافه فيهما **واللام لا**
يكون الا يا لم يستثن واوها كما استثنى يديت على ما مر
لان العظم واو وليست من هذا النوع بل مطلق بان اوه ولامه

اي كلمة معناها عذاب **كلمة عذاب**
واو فلذا استثناه منه **ويقال**
يقال ويل لفلان من الله اي عذاب له من الله ويقال
ويح اي كلمة معناها رحمة كما يقال ويح
هذا **والقسمة ان يكون تسعة اقسام** ضده في ويح اي كلمة رحمة
لفلان اي رحمة له
بالنظر الى كون احرف العلة ثلاثة وكون الحرف الذي يقع فيه
احدها بسيطا اي فا او عينا او لاما لان احرف العلة الثلاثة
قد يكون فا فهذه ثلاثة وقد يكون عينا فهذه اخرى وقد
يكون لاما وهذه ثلاثة اخرى والجموع تسعة اقسام ثم بالنظر
الى اجتماع الحروف الثلاثة التي تقع فيها احرف العلة الثلا
ثة تنتهي الى تسعة وعشرين قسما حاصلة من ضرب ثلاثة
احوال اي حرف منها فرض في تسعة احوال الحرفين الباقيين
الحاصلة من ضرب ثلاثة احوال احدهما في ثلاثة احوال
الاخر فقد تبين ان لا وهم في كلام الشارح وان توهمه وهم
وهما وو ي الضمير عائد على الحرفين المسميين بالواو واليا
وقوله فان الهمزة الى اخره دليل على ان واو ويا اسما الحرفين
وليسا اياهما وفي بعض النسخ وهما ودو ويي فيعود الضمير
على واو ويا بتقدير محذوف اي واصلهما كذا والاولى هي الوجه
بخلاف حروف العلة اي المتحرك ما قبلها واما الساكن
ما قبلها فتقبل الحركات الثلاث كدلو وظبي **يعني ان تصاريف**
الفعل المهموز اشارة الى ان الاضافة في قول المتن بعله
بيانية **فان لفظ المهموز** دليل على ان قيد الخلو عن التضعيف
وحروف العلة مراد المصنف من لفظ المهموز من المضاعف
والمعتل وغيرهما وقصور عبارة المصنف على غيرهما على ما بينه
بقوله

بقوله فان لفظ المهموز الى اخره **ان مضاعف فمضاعف**
تقديره ان كان المهموز مضاعفا فحكمه كحكم المضاعف غير
المهموز **نحو وامر** اشارة الى قوله تعالى وامر اهلك بالصلاة
فاما ما يقع في بعض النسخ من قوله فامر فلا وجه له **لان الا**
بتدا بحرف تشديد مطلوب هذا يقع في الكثير لانه لا يبتدا بحرف
مشدد بل وهو فاسد الا ترى الى اكرياد ثنا عند الوصل اي
عند التوصل الى الابتدا بالساكن وليس المراد بالوصل الدرج
ضد الابتدا لانها لا ترد حينئذ **واما حذف الهمزة** اي همزة
الوصل وهي الهمزة الاولى **من خذ فالاصل اخذ** وهو
جواب اعتراض وارد على قوله اذا وقعت غير اول واما
الهمزة الثانية من اخذ فلا يرد التخفيف فيها لانها غير
اول ولا بلا مية قوله لكونها عقب حال غير جملة يعني بالحال
غير الجملة قوله في كلمة واحدة وفيه بحث من وجهين اولهما ان
قوله في كلمة لا يتعين كونه حالا لجواز ان يتعلق بقوله التقتا
فيكون ظرفا لغوا ولعل هذا الوجه هو الاظهر وعليه فلا مسوغ
لترك الواو وثانيهما سلمنا انه حال لكن صاحب هذا المذهب
الذي اشار اليه الشارح وهو عبد القاهر انما صرح بان ترك
الواو من الجملة الحالية كثير اذا وقعت عقب حال مفردة كا
لبيت المذكور والجار والمجرور وان لم يكن جملة لكنه ليس
بمفرد سلمنا ان الشرط يسبق بغير جملة كما عبر الشارح لكن قد
يجاب عن الوجه الاول بان في كلمة خرج مخرج الشرط وكونه حالا
اولى بذلك فتامله ولم تسكن الثانية اي بل حركت وسوا

احكام اخر هي ان المتحركة
وسوا تحرك ما قبلها ايضا او سكن فله
بعد ساكنة تبدل يا ان وقعت موضع اللام كبنا نحو قمطر من
قرا نتقول فيه قراى وَالاصل فيه قرأ أو لم تقع ان وقعت موضع العين
نحو سأأل بالادغام وبعد متحركة تبدل ان وقعت عين لام
مفتوحة بعد كسرة نحو إيم من ام مثل اصبع إِ أم او مكسورة بعد
كسرة نحو ايم بكسر اليا إِإم او فتحة نحو ايمة جمع امام اصله
أإمة وضمة نحو اين مضارع اننته اي جعلته اينّ اصله أإن
وتبدل واوا ان وقعت ايضا غير لام مضمومة بعد ضمة نحو اوم
ايضا اصله اأم او فتحة نحو اوب جمع اب وهو المدعي اصله اأب
اوكسرة نحو ادم ايضا اصله اأم او وقعت مفتوحة بعد فتحة نحو
اويدم تصغير ادم اصله أأيدم والله اعلم **لا يليق بهذا الكتاب**
وانما ذكرناه نحو لان التنبيه عليها لوجب للنفس شوقا اليها
فاذا لم تذكر كان في النفس شي من التحسر على فوات ذلك
بل تقل حركة الميم اليها قد يجاب عن النظر المذكور بان الامثل
المذكور في المتن عارضة في اية الادغام والادغام مقدم على
الاعلال وَالنقل من مقدمات الادغام اذ فعلوه ليتوصلوا به
اليه فلما نقلوا الارادة الادغام خرجت الهمزتان عن الامثل
المذكور فان قلت النقل فيه غير متعين في حصول الادغام
لجواز الادغام بحذف الحركة ثم يقع اعلال الهمزة الثانية بقلبها
الفا على القاعدة ولا محذور في التقا الساكنين على هذا
الوجه كما مر قلت اذا كان الادغام متقدما على الاعلال
فلو ادغمنا بدون نقل لزم قبل الاعلال التقا الساكنين
على غير حده فتامل ثم رايت لابن هشام الانصاري في توضيحه
وقريبا

قريبا مما ذكرناه قال في فصل ابدال الالف من اختيها الواو
واليا بعد نقل اقوال في اصل ايمة ما نصه ويلزم الاول
تقدم الاعلال على الادغام والمعروف العكس بدليل ابدال
همزة ايمة يا لا الفا فتامله انتهى **فان في مقابلته هذا** يقع في
بعض النسخ قال بدله ان وهي واضحة **فليود الذي ايتمن** التمثيل
في قوله تعالى ردما ايتوني اجعه لان فوله بعد وكذا في المنقلبة
واو ايقتضي ان الامثلة تبلّه مما انقلبت فيه يا **وارم ذا** على وزن
حزب وهي قراءة ابن ذكوان في قوله تعالى كزرع اخرج شطاه فازره **وقيل**
هذا اوذي اجوف وقيل يائي اي وكلاهما بمعنى شاك
بالهمز واما قوله في الصحاح السؤال استرخا ما تحت السرة من
البطن فغير مناسب للمقام والاول مقتضى ما في الكشاف **لانه ليس**
مثل بايع اي لان فيه حذفا وهذا ثابت في بعض النسخ **كما في اية**
التشبيه في القلب فقط لا فيه وفي علة المذكورة **التي هي على**
فعله اي فعل ترى اي عين راي الذي هو فعل يرى جاء
في المضارع مطلقا سواكان مسند الى الغيبة او غيرها من احرف
المضارعة **وضع لزمان او مكان** شامل لنحو يوم ومكان
باعتبار وقوع الفعل فيه مخرج لنحو يومك او مكانك حسن
مطلقا فخرج نحو صمت يوما وجلست امامك فان يوما واماما
فيهما وضعا باعتبار وقوع الفعل فيهما بعيد و وقوعهما بعد
عامل بخلاف مضرب لزمان الضرب او مكانه فانه وضع كذلك سوا
وقع بعد عامل اولا فاصبح العين ركودا على الاوشاز ان
يرسخص في الوصل العين بكسر العين جمع عينا لعظيمة العين

وهو من بقر الوحش وذكره الضم الواو الا وسا جمع وشزر
المكان المرتفع اي فاصبحت العين مقيمات على الامكنة المرتفعة
مخافة ان تقع في مكان الوحل فلا تخلص **في تصانيف بعض**
المتاخرين لعله يشير به الي الجاربردي في شرح الشافية فانه
ذكره فيه **قال ابن الحاجب** لم يقل وقال بالواو تنبيها على ان ما قدمه
من ان المراد هو المكان المخصوص تفسير كلام ابن الحاجب
وكان ينبغي ان ينبه على ان المظنة ايضا اذ لعله ترك ذلك
اشارة الي ان المظنة ليست باسم مكان حقيقة لان اسم المكان
ما وضع لمكان الفعل المشتق هو منه والمظنة ليست كذلك
اذ ليس المراد انها مكان الظن بل مكان لظن ان الشي المظنون
حاصل فيه وقوله اولا كالمظنة بناء على انها شبيهة به لفظا
ومعنى **يناسب اسم المكان** اشارة الي ان مفعلة الاتي ليس
من اسم المكان وهو صحيح لان اسم المكان ما وضع لمكان الفعل
ومفعلة هذا الكثرة ما فيه **شبهها بالالة التي يعمل بها**
ظاهره انها ليست حقيقية وهو مخالف لما قدمه من قوله اسم
ما يوتي به ولما سياتي من قوله والاخر انها الالات فياول
قوله هذا التي يعمل بها بان المراد التي يعمل بها وليست
مكانا للعمل احدهما انها امكنة هذا ظاهر في غير مطهرة
لان المطهرة ان كان المراد بها انا يتطهر فيه فصحيح وان كان
المراد به انا فيه ما يتطهر فيه بالاعتراف منه فلا يصح كونه اسم
الالة ولا مكان **فاشار اليها** لا وجه لادخال الفا في جواب
لما ذكره قوله **وليست من اسم الالة يبحث عنها**
فيه

فيه نظر الا ان يكون على حذف الموصول اي التي يبحث عنها
او تكون الالة معرفا باللام الجنسية فهو في المعنى نكرة فيصح
نعتها بالجملة كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وقال
يبحث عنه ليعود الضمير على اسم لكان اوجه اذ البحث انما هو
عن اسم الالة لا عنها الا ان يقال ان يبحث عنها نعت لاسم
الالة باكتسابه التانيث من المضاف اليه والالة المبحوث
عنها اي اسمها هو الاسم الموضوع لالة باعتبار ان العمل حاصل
بها **موضوعة لالة مخصوصة** وهي الالة المعروفة بالعمل المعين
والحاصل ان اعتبار العمل بها داخل في مفهوم التسمية في المبحوث
عنها خارج في غيره ولكنها جعلت اسما لهذه الاوعية الا المنخل
والمدق هذا التفصيل المنسوب الي سيبويه هو الصحيح
الموافق لقول الشارح في تفسير المدهن انه الاناء الذي يجعل
فيه الدهن والمسعط انه الذي جعل فيه السعوط والمدق
انه ما يدق به والمنخل انه ما ينخل به فعبر بالاولين بفيه وفي
الاخرين بقوله به فقوله اولا بل هي اسماء موضوعة لالة
مخصوصة مشكل لا يوافق تفسيره ولا قول سيبويه على ان
المنخل يمكن اعتباره اسما لالة لانه ينخل به ودعا اليها
لان النخل حاصل فيه وكلام سيبويه لا ينافيه **حاصل من مرات**
الفعل لما كانت مرات الفعل تعتبر تارة بحسب الحقيقة
وتارة اخرى بحسب الخصوصيات اللاحقة للحقيقة كانت
كانت للهية داخلة في مرات الفعل فاخرجها بقوله باعتبار
حقيقة الفعل وقوله باعتبار خصوصية نوع زيادة بيان
وفي كون الهيئة دالة على المرة من الفعل عندي فيه

نظر لانك اذا قلت هو حسن الجلسة فان المراد انه جنس
النوع من الجلوس غير معتبر في الجلوس كونها مرة او غيرها
والمرة هي الفعل الواحد **وقال المصنف** لو اسقط الواو
من وقال كان اظهر لان قول المصنف لا يخالف ما قدمه الشارح
لان الشارح فسر الفعلة بالنوع والمصنف فسر النوع بالحالة
المذكورة **يعني ذلك عادته في الركوب** وهو من قول
المصنف وفاعل يعني المتكلم بهذا القول وقول ذلك اي
الركوب الحسن وتم كون ذلك عادته من صيغة فعله
لان الجملة الاسمية وتمام مقول المصنف قوله وهو حسن
الجلسة وقوله **يعني ان ذلك** من كلام الشارح وفاعل
يعني ضمير المصنف وقوله ان ذلك اي النوع من الفعل
لما كان موجودا منه اي من الفاعل **صار** ذلك النوع
من الفعل **حالة له** اي للفاعل اذ الحالة عرض قائم
والقيام بالشي اعم من ان يكون قائما به كالبياض او
صادرا منه كما هنا ولما كان المتبادر للاوهام من القيام
هو المعنى الاول بين حقيقته بما ذكره ولما ثبت ان النوع من
الفعل حالة لفاعله صح تفسير النوع بالحالة التي عليها
الفاعل حسن الله احوالنا واصلح فساد قلوبنا وحول الى
احسن الاحوال عقبانا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
اله وصحبه وسلم
تمت حاشية اللقاني
على السعد في
التصريف